معالم تاريخ مصر المعاصر

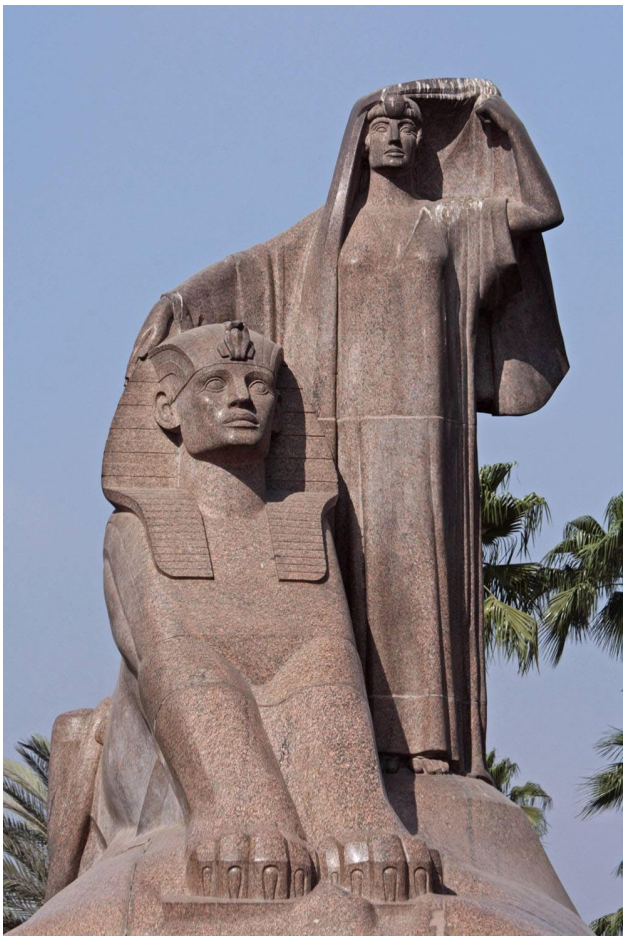

تأليف

الأستاذ الدكتور

رءوف عباس حامد

كلية الآداب – جامعة القاهرة

جميع الحقوق محفوظة لورثة المؤلف. ولا يحق لأى طرف أن يعيد نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه بأى وسائل سمعية أو بصرية أو إلكترونية أو مطبوعة أو أى وسيلة نشر معروفة حالياً أو تستحدث مستقبلاً إلا بعد الحصول على موافقة كتابية منهم. للاتصال : info@RaoufAbbas.org

الفهرس

مقدمة: التحديد الزمنى لتاريخ مصر المعاصر 4
تمهيد: مصر تحت الاحتلال البريطانى 1882-1914 7
الأوضاع الاقتصادية 17
الحياة السياسة فى مصر تحت الاحتلال 22
الفصل الأول: مصر فى الحرب العالمية الأولى 1914-1918 34
موقف الشعب من الحماية 36
حالة مصر فى ظل الحماية 37
الفصل الثانى: ثورة 1919 40
تكوين الوفد 49
الوفد فى باريس 59
لجنة ملنر 62
تصريح 28 فبراير 1922 67
الفصل الثالث: آثار ثورة 1919 على تطور مصر بين الحربين العالميتين 73
أولاً:- التطور الاقتصادى والاجتماعى 73
ثانياً:- التيار القومى المصرى 96
تضخم عقدة النقص نحو الغرب 104
نهضة المرأة المصرية 109
الفصل الرابع: الليبرالية والنظام السياسى 115
دستور 1923 119
الحياة الحزبية 128
الفصل الخامس: الحركات الأيديولوجية 141
1) الحركة الاشتراكية 143
2) الإخوان المسلمون 157

3) مصر الفتاة.....166
حصاد الحركات الأيديولوجية.....175
الفصل السادس: البحث عن هوية 178

مقدمة:

التحديد الزمنى لتاريخ مصر المعاصر

رأينا فى دراستنا لتاريخ مصر الحديث كيف أن تحديد بداية العصر الحديث كانت موضع خلاف بين المؤرخين، باختلاف المعايير التى يستخدمونها لهذا التحديد، وأنتهينا إلى أن حركة المجتمع وما يطرأ عليها من تغير إنما تحدد انتقاله من عصر إلى آخر مع مروره بمرحلة انتقال تختلط فيها سمات المرحلة السابقة بالمرحلة اللاحقة وتمهد الطريق أمام التحول الذى يمثله العصر الجديد، وفى ضوء هذه المعايير، قلنا أن تاريخ مصر الحديث يبدأ بإدراك المجتمع لما يعانيه من تخلف وتطلعه إلى التغيير من خلال الحملة الفرنسية (1798-1801) ثم دخوله مرحلة التحديث على عهد محمد على مما أدت آلية من تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.

ونحن الآن أمام مشكلة أخرى.. ترى، متى يبدأ تاريخ مصر المعاصر؟ وهل تعنى بدايته نهاية للعصر الحديث؟

تجرنا الإجابة على هذا السؤال إلى تحديد المعيار الذى يدلنا على "المعاصرة" أو – بعبارة أخرى– تحديد مفهوم "المعاصرة" ويتفق زمرة الباحثين على أن ما نطلق عليه "الحقبة المعاصرة" من تاريخ بلد ما نقصد به المرحلة القريبة من تاريخه التى تعيش فى ذاكرة جيل أو جيلين من أبناء نفس المجتمع الذين كانوا شهود عيان لحوادثها وربما شاركوا فى صنعها وهى لا تشكل مرحلة تاريخية منتهية، ولكنها فى دور التطور، ولم تدر عجلة المجتمع بها دورة كاملة بعد، وهى لا تقتصر على الجانب السياسى بل تمتد لتشمل الهياكل الأساسية للمجتمع (الجوانب الاقتصادية والاجتماعية) وانعكاساتها على الحركة السياسية.

وعلى ضوء هذا التحديد لمفهوم "المعاصرة" يمكننا أن نحدد بداية تاريخ مصر المعاصر بالحرب العالمية الأولى، فقد شهد المجتمع المصرى – خلال سنوات الحرب – تغيرات اقتصادية كانت لها آثارها على بنية المجتمع المصرى، وعلى تكوين القوى الاجتماعية،

وعبرت تلك التغيرات عن نفسها من خلال حركة التحرر الوطنى (التى بدأ بثورة 1919) التى اتخذت أبعاداً اقتصادية واجتماعية وظلت القضايا التى غلبت على الحركة السياسية مطروحة على الساحة المصرية، فتنوعت حولها الاجتهادات من مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية، وكانت ثورة 1952 تنشد حلاً لتلك المشكلات ولكن بأسلوب آخر، حتى حسمت مسألة اختيار بين النماذج المطروحة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى عام 1961 باختيار النهج الاشتراكى.

وهكذا يتحدد تاريخ مصر المعاصر بالحرب العالمية الأولى كنقطة بداية، ويقع عام 1961 حداً فاصلاً بين ميدان دراسة المؤرخ وميدان دراسة عالم الاقتصاد أو الاجتماع أو السياسة الذين يعنون بدراسة الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية الراهنة، ولأن المؤرخ لا يجد المصادر التى يستطيع أن يركن إلى دقتها وصدقها، وخاصة الوثائق التى يصعب الحصول على ما يتعلق بالفترة الواقعة بين 1952 و 1961 من تلك الوثائق والتى لا يستطيع المؤرخ أن يكتب تاريخاً دقيقاً دون الرجوع إليها ورغم ذلك يستطيع المؤرخ أن يجد مصادراً لا يتطرق إليها الشك فى بعض جوانب التطور التى شهدها المجتمع المصرى فيما بين 1961-1952 وخاصة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، ويبقى البحث التاريخى فى الحركة السياسية خلال تلك الحقبة يعانى من ندرة المصادر.

ولا يعنى تحديد بداية التاريخ المعاصر بالحرب العالمية الأولى أن التاريخ الحديث قد أنتهى حيث بدأ التاريخ المعاصر فما الأخير إلا حلقة من حلقات الأول طالما كانت عملية التحديث مستمرة وطالما كان إيقاع التغير الاجتماعى والاقتصادى يمثل امتداداً لما شهده المجتمع فى القرن التاسع عشر وأن تغير إيقاع الحركة السياسية بعد 1952، والمرحلتان هما بمثابة الصوت وصداه وما تقسيمنا لهما على هذا النحو إلا بغرض تيسير مهمة الدراسة لظاهرة التغير فى المجتمع المصرى.

وتعد فترة الاحتلال (1882 – 1914) مرحلة انتقال إلى الحقبة المعاصرة، ففيها تمثلت استمرارية عملية التحديث التى بدأت مع عصر محمد على، وخلالها بدت آثار التحديث على التغير الاقتصادى والاجتماعى والسياسية والثقافى واضحة جلية، كما أنها صنعت ما

حدث من تطورات خلال الحرب العالمية الأولى، وبذلك فتحت الطريق أمام ما أعقب تلك الحرب من تغيرات فى مختلف جوانب المجتمع، وفهم تلك التغيرات يتطلب منا الوقوف قليلاً عند سياسة الاحتلال البريطانى فى مصر، وهو ما نتناوله في التمهيد، أما بقية الفصول فتتضمن دراسة لأبرز معالم تاريخ مصر المعاصر.

والكتاب يعالج القضايا الأساسية فى تاريخ مصر المعاصر معالجة موجزة لمعاونة الطلاب والمثقفين المعنيين بهموم الوطن على الإلمام بتلك القضايا مع التوصية بقراءة المراجع التى ذكرت فى الفصول إستكمالاً للفائدة.

وعلى الله قصد السبيل،

المؤلف

1996

تمهيد:

مصر تحت الاحتلال البريطانى 1882-1914

دخلت الجيوش البريطانية مصر بحجة سحق "العصيان العسكرى" وحماية الخديو والمصالح الأوروبية، وأكدت بريطانيا للدول أن الاحتلال مؤقت مرهون بتحقيق الأغراض التى جاء من أجلها، ولم تمس المؤسسات الدولية التى فرضت على البلاد (كصندوق الدين والمحاكم المختلطة)، كما لم تغير شكل العلاقة بين مصر وتركيا، ولذلك كان لزاماً على الاحتلال أن يوجد مبرراً قوياً لاستمراره فى البلاد، يضمن له الإمساك بزمام السلطة فيها، فكانت خطة الإصلاح الوئيدة التى كانت تستهدف خدمة المصالح الاستراتيجية والتجارية البريطانية، وتخفيف ضغط القوى الأوروبية عن طريق ضمان حقوقها المالية بتحسين أحوال مصر الاقتصادية بصورة تمكنها من سداد ما عليها من ديون.

ونستطيع أن نميز بين مرحلتين من مراحل التطور مرت بهما السياسة البريطانية تجاه مصر فى عهد الاحتلال:

1) المرحلة التى تبدأ بالاحتلال بعد هزيمة التل الكبير (14 سبتمبر 1882) وتنتهى بفشل مشروع اتفاقية دراموند وولف (يوليو 1887)، وهى مرحلة كان وضع الاحتلال فيها مؤقتاً، ومن ثم كانت سياسته فى مصر تتميز بالحرص ومراعاة عدم تجاوز المهام التى أخذتها بريطانيا على عاتقها عندما جاءت إلى مصر.

2) مرحلة ما بعد فشل اتفاقية دراموند وولف، أو مرحلة الاحتلال الدائم، حيث بدأت بريطانيا تتوسع فى مشروعات الإصلاح الداخلى بعدما أيقنت أن وجودها فى مصر ضرورة حيوية بالنسبة لمصالحها فى الهند، ولذلك أخذت بريطانيا تخطط من أجل استمرار الوجود البريطانى فى مصر.

وكان الهدف الرئيسى للسياسة البريطانية فى مصر – فى المرحلة الأولى– الجلاء عن البلاد متى أصبحت أحوالها الإدارية والاقتصادية تسمح بذلك، فوزارة لأحرار التى تولت

السلطة فى بريطانيا عشية الاحتلال لم تكن ترغب فى استمرار الاحتلال حتى لا تفسد الصداقة التقليدية بين حزب الأحرار وفرنسا من ناحية، وبسبب الوعود التى قطعها الحزب للناخبين خلال المعركة الانتخابية من ناحية أخرى، وإنما كانت تهدف إلى تحقيق الهدوء والاستقرار فى مصر حتى لا تؤدى الاضطرابات والقلاقل الداخلية إلى تهديد المصالح الاستراتيجية البريطانية فى الطريق إلى الشرق.

ولتحقيق هذه الغاية كان على بريطانيا أن تعمل على إحياء ما يثبت صلاحية من النظم الإدارية التقليدية، أو استحداث نظم جديدة تتلاءم مع الحاجات الفعلية للبلاد، على أن يتم ذلك فى مدة لا تتجاوز خمس سنوات، فقد كان الأحرار يعدون مصر عبئاً كبيراً يجب على بريطانيا أن تتخلص منه بالجلاء بينما كان المحافظون يرون ضرورة أن تتحمل بريطانيا تبعة إدارة مصر، وعدوا ذلك ضرورة حيوية بالنسبة لبريطانيا، وإرجاء النظر فى فكرة الجلاء إلى حين تقوم بمصر نظم إدارية متينة على الطراز الغربى، ويعاد تنظيم المجتمع المصرى ذاته.

وساعد على التريث فى رسم سياسة بريطانيا بعيدة المدى خاصة بمصر – فى تلك الحقبة– أن انجلترا لم تكن مطلقة اليد فى مصر، فقد كانت مصر تتمتع بحكم ذاتى فى إطار السيادة العثمانية وكان يمثل بريطانيا فى مصر قنصل عام لا يزيد مركزه أهمية – من الناحية النظرية – عن غيره من قناصل الدول، وهو يتبع الخارجية البريطانية (بالطبع) ولا صلة له بوزارة المستعمرات. فحتى قيام الحرب العالمية الأولى كانت الخارجية البريطانية ترسم السياسة الخاصة بمصر ومارس قنصل بريطانيا العام فى مصر صلاحيات واسعة لم يكن يكفلها له وضعه القانونى فى البلاد كذلك كانت الدول الأوروبية تتمتع بحق التدخل فى شئون مصر الداخلية – بصورة أو بأخرى – من خلال المؤسسات الدولية الموجودة بمصر مثل صندوق الدين والمحاكم المختلطة واستناداً إلى الامتيازات الأجنبية.

وجرت أول محاولة لرسم سياسة بريطانية خاصة بمصر على يد لورد دافرن Lord Dufferin – السفير البريطانى بالآستانة – الذى قدم إلى مصر فى نوفمبر 1882 لدراسة الأحوال الداخلية للبلاد وتقديم المقترحات اللازمة للنهوض بها. وكانت التعليمات التى

زوده بها جوانفيل Granville – وزير الخارجية – تنص على أن تقوم عملية إعادة تنظيم الإدارة على أساس تقديم ضمانات كافية لاستمرار السلام والنظام والرخاء فى مصر لتدعيم سلطة الخديوى، وتطوير الحكم الذاتى بصورة تضمن وفاء مصر بالتزاماتها المالية نحو الدول الأوروبية.

وتضمنت التعليمات الصادرة لدافرن أن يدرس وضع الجيش والشرطة وأن يقترح وضع نظام بديل للرقابة الثنائية، وأن يعمل على تخفيض عدد العناصر الأجنبية فى فروع الإدارة المصرية المختلفة، وتطور النظام القضائى، وإعادة تقدير الضرائب بصورة تكفل تحقيق المساواة بين الناس، وتطوير المجالس النيابية ومنع تجارة الرقيق وتحديد الوضع الخاص بقناة السويس، حتى إذا أمكن حل هذه المشاكل جميعاً كان باستطاعة القوات البريطانية الانسحاب من مصر دون أن تخشى تجدد الاضطرابات الداخلية.

وقد أعطى تقرير دافرن – الذى صدر فى فبراير 1883– انطباعاً مفاده أن الاحتلال لن يطول أمده، ولم يلق التقرير بالاً إلى الشئون المالية فلم يتناولها بالحبث التفصيلى، ربما لكونها ذات طابع دولى تمس المصالح الأوروبية عامة، وأن كان دافرن قد شعر أن رخاء مصر يعتمد على ضبط مياه النيل والاستفادة القصوى منها فى الرى، ولذلك نصح الحكومة المصرية بالاستعانة بمهندسى الرى الإنجليز الذين يعملون فى الهند للعمل على إصلاح نظام الرى فى مصر، واستجابت الحكومة المصرية للنصح فعينت كولن سكوت مونكريف Colin Scott-Moncrief مديراً للرى، وكان من المهندسين الذين خدموا سنوات طوال بالهند وبورما. وذهب دافرن فى تقريره إلى أن مصر ليست فى حاجة إلى قوة عسكرية كبيرة العدد للدفاع عنها، وأن مهمة الجيش يجب أن تنحصر فى إقرار الأمن والنظام داخل البلاد، وأن انشأ جيش لا يتجاوز عدده ستة آلاف جندى كاف لهذا الغرض، على أن يتولى قيادته إنجليزى لمدة من الزمن (لم يحددها التقرير) يعاونه لفيف من الضباط الإنجليز، كذلك رأى أن توضع الشرطة تحت أمره مفتش عام ومساعد له من الأوربيين، يعاونهما فى ذلك بعض المفتشين البريطانيين.

وأشار التقرير إلى ضرورة إصلاح النظام القضائى، فقد عد دفرن غياب القوانين والتشريعات المحددة ونظام المحاكم التى تتولى فض المنازعات، من بين الأسباب التى

تؤدى إلى الاضطرابات الداخلية فى مصر، لأن أحد عوامل قيام الثورة العرابية – فى رأيه – استفحال مشكلة ديون الفلاحين، ومما دفع هؤلاء إلى التمادى فى الاستدانة أثقال كواهلهم بالأعباء المالية، فتولد السخط بينهم وهدد الاستقرار السياسى بالخطر. وأشار إلى لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التى كانت قد أقرت فى 17 نوفمبر 1881 وتعطل العمل بها نتيجة ظروف الثورة العرابية وحبذ إدخال العنصر الأوروبى فى المحاكم الأهلية وإسناد وظيفة النائب العام إلى إنجليزى.

وقد صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة فى 14 يونيو 1883 على نحو مشابه لما جاء بلائحة 1881، فأنشئت المحاكم الابتدائية بالقاهرة والإسكندرية وعواصم المديريات وأنشئت محاكم جزئية فى دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية، ومحكمة استئناف بالقاهرة ومحكمة التمييز (النقض والإبرام)، والنيابة العامة، وصدر القانون المدنى ثم القانون التجارى، والقانون التجارى البحرى وقانون المرافعات، وقانون تحقيق الجنايات تباعاً فيما بين أكتوبر ونوفمبر 1883، وكانت جميعها على نسق القوانين التى تطبقها المحاكم المختلطة.

أما عن نظام الحكم، فقد رأى دافرن الإبقاء على السلطات الفردية التى كانت للخديو على أن يكون مجلس النظار بمثابة مجلس استشارى له، مع إيجاد صورة شكلية للحكم الذاتى تتمثل فى مجالس نيابية تعطى أصحاب المصالح الحيوية فى البلاد فرصة إسماع أصواتهم دون أن تقيد الحكومة لسلطة نيابية حقيقية. وهكذا أشرف دافرن على وضع القانون الأساسى الذى صدر فى أول مايو 1883، ونص على إنشاء مجالس للمديريات تتكون من عدد يتراوح بين ثلاثة وثمانية أعضاء منتخبين يرأسهم المدير، وتقتصر مهمة هذه المجالس على النظر فى الشئون المحلية المتعلقة بالمديرية، كما قرر إنشاء مجلس "شورى القوانين" ويتكون من ثلاثين عضواً، تعين الحكومة أربعة عشر منهم بما فيهم الرئيس كأعضاء دائمين، وتختار مجالس المديريات مثل هذا العدد، وتنتخب مدينة القاهرة عضواً، كما تنتخب الإسكندرية وبعض الثغور الأخرى عضوا آخر، وكان لهذا المجلس حق مناقشة الميزانية على ألا يتعرض للبنود الخاصة بالتزامات مصر الدولية. ولكن

قرارات المجلس لم تكن ملزمة للحكومة التى كان عليها فقط أن توافى المجلس بأسباب رفض تلك القرارات.

وبالإضافة إلى ذلك نص القانون الأساسى على إنشاء "جمعية عمومية" تتكون من 82 عضواً هم: الوزراء الستة وأعضاء مجلس شورى القوانين و46 نائباً يقوم السكان بانتخابهم وفق شروط معينة، وتقرر ضرورة موافقة الجمعية العمومية على الضرائب قبل فرضها وضرورة أخذ رأيها فى القروض العامة، وشق الترع، ومد السكك الحديدية وترتيب ضرائب الأطيان حسب أنواعها. كما كان لها الحق فى إبداء الرأى فى المسائل الاقتصادية والمالية والإدارية دون أن تلتزم الحكومة بالأخذ بهذا الرأى.

وصدر مع القانون الأساسى قانون للانتخاب خول لكل مصرى بلغ العشرين من عمره حق الانتخاب على أن لا يكون ثمة ما يحول دون تمتعه بهذا الحق، كأن يكون قد حكم عليه جنائياً، أو طرد من وظيفته بموجب حكم قضائى.

وللناخبين حق انتخاب مندوبى الانتخابات، وهؤلاء بدورهم ينتخبون أعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مجالس المديريات وعضوى مجلس شورى القوانين عن القاهرة والثغور. أى أن الانتخابات للجمعية العمومية ولمجالس المديريات كانت على درجتين ، أما انتخاب مجلس شورى القوانين فكان على ثلاث درجات.

ولم يدع دافرن إلى التوسع فى الإصلاحات الإدارية والمالية فى مصر رغم أن اهتمامه الكبير بتحسين الرى وترقية الزراعة قد يفسر على أنه اتجاه إلى استغلال الموارد الاقتصادية للبلاد بما يخدم مصالح الأوربيين غير أن هذا الاهتمام يتمشى مع اتجاه السياسة البريطانية نحو مصر فى ذلك الحين من حيث الاقتصار فى تحسين الموارد الاقتصادية للبلاد بصورة تجعلها قادرة على سداد الديون، والعمل على استقرار الأمن والنظام داخل البلاد. ولم يلق دافرن بالاً إلى وسائل قد تعد حجر الزاوية بالنسبة للاتجاه نحو الاستغلال الاقتصادى مثل السكك الحديدية والعملة والبنوك والتسويق والصادرات ، وخاصة المواد الخام اللازمة للصناعة، وغير ذلك من أمور تتصل بالأهداف الاقتصادية للاحتلال ولم ير تقرير دافرن فى مصر مورد للمواد الخام لضرورية لبريطانيا، أو سوقاً

لتصريف المصنوعات البريطانية أو استثمار الأموال الأوروبية فقد كان التركيز فى ذلك الحين على قيمة مصر الاستراتيجية بالنسبة للدفاع عن الإمبراطورية البريطانية.

ليس معنى هذا أن مطامع بريطانيا لم تمتد إلى ناحية الاستغلال الاقتصادى لموارد البلاد، أو فتح المجال أمام رؤوس الأموال البريطانية للحصول على فرص استثمار مربحة فى مصر، فإن هذا الجانب – وإن بدا محدود الأهمية فى مستهل عهد الاحتلال – إلا أنه كان وارداً على الأقل فى أذهان الرجال الذين أوكل إليهم أمر تطبيق السياسة البريطانية فى مصر، فقد جاء معظمهم من الهند حيث التجربة الاستعمارية البريطانية العريقة. ومهد دافرن – فى تقريره – لذلك بإشارته إلى التشابه الكبير بين مصر والأقاليم الزراعية التى تعتمد فى الرى فى شمال الهند، ولذلك كان من الطبيعى – على حد قول دافرن – الاستفادة بالتجربة الهندية عند النظر فى أمور مصر، هذا على الرغم أن دافرن نفسه لم يتصل بالهند من قريب أو ببعيد. ولكن ثمة سبب جوهرى فى اتخاذ التجربة الاستعمارية فى الهند نموذجاً يحتذى به عند رسم السياسة البريطانية فى مصر هو أن الرجال الذين أرسوا دعائم تلك السياسة كانوا ينتمون إلى المدرسة الاستعمارية الهندية. فاللورد نورثبروك Northbrook الذى كان وزيرا فى حكومة جلادستون الثانية ومستشارها فى الشئون المصرية سبق له أن شغل منصب نائب الملك فى الهند. كذلك لورد ريبون Ripon وزير المستعمرات من 1892 حتى 1895، كان نائبا للملك فى الهند. وكان لورد ساليسبرى Salisbury الذى وجه السياسة البريطانية فى مصر حتى نهاية القرن التاسع عشر وزيرا للهند مرتين: الأولى (1866-1867) والثانية (1874-1878). وجاء من الهند عدد كبير من الموظفين والخبراء الإنجليز الذين طبقوا السياسة البريطانية فى مصر مثل مهندسى الرى كولن سكوت مونكريف، ووليام جارستن William Garstin، ووليام ولكوكس William Willcocks، والمستشار القانونى جون سكوت John Scott. وكان إيفلن بارنج Evelyn Baring (لورد كرومر فيما بعد) هو همزة الوصل بين المدرسة الاستعمارية الهندية وبين السياسة البريطانية فى مصر، فقد خدم بالهند كسكرتير خاص لنائب الملك (1872-1876)، وعضو مالى بمجلس نائب الملك (1880-1883)، ثم عين

قنصلا عاماً ومعتمداً بريطانياً بمصر (1883-1907) فتولى مسئولية التطبيق العملى للسياسة البريطانية فى مصر مسترشداً بالتجربة الاستعمارية الهندية.

وقد استمد كرومر من الهند الكثير من النظم التى أدخلها فى مصر، ولم يوافق أولئك الذين ذهبوا إلى عدم صلاحية تلك النظم لمصر، فقد كان يعتقد أن أحوال مصر مطابقة لأحوال الهند، وأن الحكومات محلية فى كلتا البلدين كانت مستبدة وفاسدة وعاجزة عن إدارة الشئون المالية، ومن ثم يجب إتباع سبل متماثلة لتحقيق الإصلاح فى البلدين. ولذلك اعتبر التجربة الهندية مصدراً يمكن الرجوع إليه لحل المشاكل الإدارية فى مصر. ولا ريب أن علو كعب المدرسة الاستعمارية الهندية فى مصر كان يشكل رصيداً قوياً يدعم الوجود البريطانى فى مصر ويمهد السبيل لاستمراره، وهو ما كان يتنافى مع الأهداف المعلنة لبريطانيا وهى الجلاء عن مصر عندما يتحقق استقرار الأمور الداخلية ويستتب الأمن فى البلاد.

وكان اندفاع كرومر وغيره من المسئولين الإنجليز بمصر نحو تحقيق المزيد من الإصلاحات الإدارية بالبلاد موضع خلاف بينهم وبين الخارجية البريطانى، فقد كان كرومر يرى استحالة الجلاء عن مصر دون إعادة تنظيم البلاد على نحو يضمن عدم عودة الاستبداد القديم والفوضى الداخلية، وقدم الكثير من المقترحات لوزارة الخارجية البريطانية التى كانت تدور حول الإصلاح الإدارى، ورأى أن تحقيق تلك الإصلاحات يصبح من السهولة بمكان إذا أطلقت يد الحكومة المصرية وحررت من القيود التى يفرضها وضعها الدولى وتعدد المصالح الأوروبية فيهما، ورأى أن تنفيذ النظام الذى وضعه دافرن من الصعوبة بمكان إذا أصرت فرنسا على عرقلة جهود بريطانيا فى مصر واقترح على الخارجية البريطانية (أكتوبر 1882) إرسال مذكرة إلى الدول "تشرح الصعوبات التى نواجهها، وتبدى عدم استعدادنا للتشاور معهم حول كل صغيرة وكبيرة.... أعطنى 2000 رجل والصلاحيات الضرورية لتسوية الأمور بين الحكومتين الإنجليزية والمصرية، وسأضمن لك أن لا يكون هناك جندى إنجليزى في مصر خلال 12 شهراً... وتصبح البلاد في موضع لا يجعل المسألة المصرية تبدو في الأفق من جديد لسنوات عديدة..."، فقد كان بارنج (كرومر) يعتقد أن القيود الدولية التى فرضت

على الحكومة المصرية تحول دون إنجاز الإصلاحات التى تؤدى إلى جلاء الإنجليز عن مصر.

غير أن مرحلة الحرج التى اتسمت بها سياسة الاحتلال البريطانى فى مستهل عهدها، ما لبثت أن أفسحت الطريق لسياسة ثابتة وصفه ملنر Milner بالحماية المقنعة Vieled Protectorate، وهى نمط فريد من العلاقات الاستعمارية، تهدف إلى السيطرة التامة على البلاد لدوافع استراتيجية بالدرجة الأولى، ثم اقتصادية بالدرجة الثانية، دون أن تتحول هذه العلاقة الفريدة إلى حكم استعمارى مباشر.

فقد تغيرت الظروف – من وجهة نظر الإنجليز – بعد نجاح الثورة المهدية فى السودان وتهديد المهديين لحدود مصر نفسها، مما كان يهدد بانضمام جماهير الفلاحين المصريين الساخطين إلى صفوفهم، وهو ما يعرض النظام والأمن فى مصر للخطر، وهى الذريعة التى اتخذت مبرراً للاحتلال. لذلك أصبح من الخطورة بمكان أن يجلو الإنجليز عن مصر، فإذا كانت الظروف الدولية تحتم على بريطانيا الجلاء، فلا بأس من إطالة أمد البقاء فى مصر عن طريق بذل الوعود بالجلاء دون تحديد موعد ثابت لإنجازه.

وبذلك عدة محاولات لكسب تأييد الدول المعنية بأمر مصر للسياسة البريطانية الخاصة بمصر، أو – على الأقل – تحييد تلك الدول حتى لا تعرقل تلك السياسة. فعقد مؤتمر فى لندن (صيف 1884) للنظر فى مالية مصر انتهى بالفشل، وإن كان قد تم عقد قرض قدره تسعة ملايين جنيه مصرى بمضان جميع الدول صاحبة المصالح المالية فى مصر.

مفاوضات دراموند وولف

وفى يونيو 1885، حل سولسبرى محل جلادستون فى رئاسة الوزارة وشرع فى إيجاد تسوية للمسألة المصرية مع تركيا صاحبة السيادة على مصر، فأوفد لهذه الغاية هنرى دراموند وولف Henry Drummond Wolff إلى الآستانة وزوده بتعليمات تقضى بالعمل على تحديد موعد للجلاء عن مصر فى المستقبل القريب بشرط ضمان استمرار المصالح البريطانية فى مصر بأن يوافق السلطان على عودة انجلترا إلى احتلال مصر متى أرادت ذلك. وكان السلطان عبد الحميد الثانى مستعداً للقبول بشروط بريطانيا، غير أن فرنسا لم

تقبل الموافقة على عودة انجلترا إلى احتلال مصر من حيث المبدأ، وظاهرتها روسيا فى موقفها هذا.

وأسفرت مفاوضات دراموند وولف بالآستانة عن توقيع اتفاق مع وزير خارجية تركيا (24 أكتوبر 1885) نص على إيفاد مندوب سامى عثمانى وآخر إنجليزى إلى مصر تكون مهمتهما البحث عن أحسن السبل لتهدئة الأحوال فى مصر، وإقرار السلام فى السودان ، والتفاهم مع الخديو حول إعادة تنظيم الجيش المصرى، ودراسة الأحوال الإدارية فى مصر، واقتراح التعديلات التى يمكن إدخالها عليها، على أن يؤدى ذلك إلى توقيع اتفاقية تحدد موعداً مناسباً لانسحاب القوات البريطانية فى مصر.

وحضر المندوبان الساميان: الإنجليزى دراموند وولف، والعثمانى الغازى مختار باشا إلى مصر، واستمرت المفاوضات بينهما لمدة ثمانية عشر شهراً وفى أثناء ذلك وصل الأحرار إلى الحكم فى بريطانيا لفترة قصيرة، ثم عاد سولسبرى مرة أخرى إلى رئاسة الوزارة (يونيو 1886) ولكن موقعه من المسألة أصبح أشد صلابة، إذ بينما استمر يؤمن بالاحتفاظ بالتوازن بين الدول الأوروبية، رأى أن إفريقيا ستكون محط أنظار أوروبا وموضع تنافس دولها من أجل تكوين المستعمرات، ومن ثم تبدو أهمية مصر الحيوية بالنسبة لبريطانيا لوقوعها على الشريان الذى يربط بريطانيا بالهند. وعلى حين أنه لم يتراجع عن سياسة دزرائيلى التى تهدف إلى المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية كسبيل لوقف تقدم الروس نحو شرق البحر المتوسط، فأنه بدا يرى علامات الاحتضار تبدو على تلك الإمبراطورية، ومن ثم تصبح مصر ذات أهمية فائقة بالنسبة لبريطانية من الناحية الاستراتيجية.

ونص الاتفاق الذى توصل إليه دراموند وولف مع المندوب العثمانى (22 مايو 1887) على جلاء الحامية البريطانية فى خلال ثلاث سنوات، وانسحاب الضباط الإنجليز من الجيش المصرى بعد أن يتم جلاء القوات البريطانية بسنتين، على أن تعد مصر بلداً محايداً ولكن نص فى المادة الخامسة من الاتفاق على أن تعدل القوات البريطانية عن الجلاء فى حالة احتمال قيام خطر داخلى أو خارجى يقتضى تأجل موعد الجلاء إلى أن يزول هذا الخطر، على أن يكون لتركيا وبريطانيا حق إرسال قوات إلى مصر واحتلالها

فى حالة اضطراب الأمن والنظام فيها، على أنه فى حالة وجود مانع لدى تركيا يحول دون إرسال قواتها إلى مصر، فإنها توفد مندوباً يبقى فى مصر طوال مدة احتلال الجيش البريطانى لمصر.

وقد وضعت هذه الاتفاقية السلطان فى موقف لا يحسد عليه فإذا صدق على الاتفاقية قد يعطى ذلك سابقة للدول الأوروبية فتقدم على احتلال بعض بلاد الإمبراطورية العثمانية، ثم تجلو عنها وتحتفظ لنفسها بحق العودة لاحتلالها متى شاءت أسوة بما نالته بريطانيا فى مصر، وإذا اعترض السلطان على ما جاء بالاتفاقية قد يفقد ما بقى له من سيادة أسمية على مصر، وهما أمران أحلاهما مر.

وكان لابد من تصديق السلطان على الاتفاقية حتى تصبح سارية المفعول، فاعترض عليها سفيرا فرنسا وروسيا بالآستانة لما تضفيه على المصالح البريطانية فى مصر من مركز ممتاز لابد أن تنعكس آثاره على مجريات الأمور فى البحر المتوسط. وأسفرت مساعى الدولتين عن إحجام السلطان عن التصديق على الاتفاقية، فأصبحت كأن لم تكن وبذلك انتهت مفاوضات دراموند وولف بالإخفاق التام.

أما الغازى مختار باشا فقد بقى بمصر – رغم إخفاق المفاوضات – لأنه اعتبر أن مهمته هى مطالبة بريطانيا بالجلاء، وهى مهمة لا تنتهى إلا بتحقيق الجلاء وصرح غير مرة أنه يعد نفسه "احتجاجا حياً على الاحتلال" فكسب بذلك عطف المصريين.

غير أن فشل تسوية المسألة المصرية بين بريطانيا والدولة العثمانية جعل بريطانيا تخطط للبقاء فى مصر فى وقت أشتد فيه التنافس بين الدول الأوروبية فى أفريقيا، وحتى تضمن سلامة مواصلاتها مع الهند، فاستمرت تمارس إدارة مصر من خلال "الحماية المقنعة"، وأصبح المعتمد البريطانى فى مصر هو الحاكم الفعلى للبلاد، فهو الذى يتولى اختيار كبار الموظفين الإنجليز الذين يعملون فى خدمة الحكومة المصرية، و "نصائحه" التى يسديها إلى الحكومة المصرية – فى حالة الضرورة – ملزمة لا تقبل المناقشة. واستمر وضع انجلترا فى مصر غير محدد – من الناحية الدولية – حتى استطاعت أن تسوى خلافها مع فرنسا بتوقيع الوفاق الودى (1904) وبذلك أطلقت يدها فى مصر، غير أنها

أبقت الوضع على ما كان عليه، فلم تستبدل "الحماية المقنعة" بحماية صريحة إلا فى عام 1914 عندما نشبت الحرب العالمية الأولى وانضمت تركيا إلى معسكر الوسط ضد الحلفاء.

الأوضاع الاقتصادية

وبحلول عام 1888 تبدأ المرحلة الثانية من السياسة البريطانية فى مصر فقد كان ذلك العام نقطة تحول بالنسبة لتلك السياسة إذ أصبح من السهولة بمكان بالنسبة للموظفين البريطانيين فى مصر أن يضعوا مخططاً طويل المدى للإصلاح الإدارى وأن يطمئنوا إلى بقائهم حتى يتم تنفيذ تلك الإصلاحات. وكان النفوذ البريطانى سائداً بصورة ملحوظة فى نظارة الأشغال العمومية ونظارة المالية. وتركزت جهود الخبراء الإنجليز على تحقيق الاستقرار المالى فى البلاد بصورة تكفل سداد الديون، ومن ثم أاهتموا بتحسين الموارد الزراعية.

ولم يكن سولسبرى وحكومة المحافظين متحمسين لفكرة تطوير اقتصاديات مصر، فقد كان همهم الأساسى ضمان الوجود البريطانى فى مصر بأقل تكلفة ممكنة، فلم يكن من المتوقع أن تقبل الطبقات صاحبة المصالح الاقتصادية فى مصر بإصلاحات من شأنها أن تؤدى إلى تغيير البناء الاجتماعى فى البلاد، ولا تمس توزيع المصالح المادية أو البناء الاجتماعى القائم من قريب أو بعيد. ووجهت هذه الحقائق السياسة الإصلاحية التى تولى الاحتلال تنفيذها فى مصر مدفوعاً بعوامل عديدة من بينها أن البلاد غارقة فى الديون ، وأن عليها أن تسدد هذه الديون ولذلك يجب إصلاح المالية المصرية بصورة تحقق التوازن بين الموارد والمصروفات، ولأن سداد الديون للدول الأوروبية من شأنه أن يقلل من الضغوط التى كانت تقع على بريطانيا من تلك الدول لإنهاء الوجود البريطانى ويسقط حجتها فى ذلك.

واستمر الهيكل الإدارى على ما كان عليه قبل عام 1888، وظل الحل والعقد بيد المستشارين الإنجليز بالنظارات المصرية دون أن يلقى الإنجليز مقاومة تذكر، اللهم إلا تلك الأزمات التى نشبت بينهم وبين رؤساء النظارات الذين تولوا الحكم فى تلك الفترة – رغم استعدادهم التام للتعاون مع الاحتلال – وأسفرت عن استقالة محمد شريف باشا حين

رفض الموافقة على اتجاه الإنجليز إلى إخلاء السودان واستقال نوبار باشا بسبب معارضته الإشراف الإنجليزى على البوليس، واستقال رياض باشا بسبب عدم موافقته على تعيين المستشار القضائى الإنجليزى، وأخيراً وجد المعتمد البريطانى ضالته المنشودة فى شخص مصطفى فهمى باشا الذى كان على استعداد تام لتنفيذ رغبات الإنجليز دون أدنى معارضة، فقدر له أن يشغل منصب رئاسة النظار لمدة لا تقل عن ستة عشر عاماً.

* * *

وحظى الرى بالقدر الكبير من عناية الاحتلال، وبنيت على أساسه سياسة الاحتلال الزراعية التى كان حجر الزاوية فيها تخصص مصر فى إنتاج القطن، ولابد لزراعة القطن من ضمان قدر وفير من الرى الصيفى، لذلك واصل الاحتلال سياسة توفير الرى الدائم، فأصلحت القناطر الخيرية (1891)، وأقيمت قناطر على النيل عند أسيوط (1902)، وزفتى (1903)، واسنا (1908)، وأنجز العمل فى خزان أسوان (1902) وتمت تعليته للمرة الأولى (1912) لمواجهة متطلبات الرى الدائم فى الدلتا ومصر الوسطى، هذا بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لتوسيع رقعة الأراضى الزراعية التى زادت مساحتها من 4.700.000 فدان فى عام 1894 إلى 5.460.000 فدان فى عام 1914، أى بنسبة تبلغ نحو 16% وعدلت الدورة الزراعية فأصبح من الممكن زراعة مساحات كبيرة من الأراضى أكثر من مرة واحدة.

وقد رسمت سياسة الرى بدقة حتى ترضى أصحاب المصالح الاقتصادية فى البلاد، سواء كانوا من الأجانب – كشركات الأراضى والبيوت المالية وأصحاب مصانع الغزل بإنجلترا وأوروبا وحملة سندات الدين المصرى – أو من أبناء البلاد من بينهم طبقة ملاك الأراضى الذين استفادوا من سياسة الرى فى عهد الاحتلال استفادة كبيرة.

وترتب على سياسة الرى ارتفاع قيمة الأراضى التى كانت تستفيد من الرى الصيفى، لما أصبح يتوفر لثلث الأراضى من مزايا إنتاجية وازداد الطلب على الأطيان الزراعية نتيجة الرخاء الاقتصادى الذى شهدته البلاد منذ عام 1897 الذى ارتفعت فيه أسعار القطن وتوفرت الأموال فى أيدى متوسطى الملاك وكبارهم، وارتفعت قيمة الأراضى التى تتمتع

بالرى الدائم لكونها تخصص لزراعة القطن، ذلك المحصول الذى وجهت إليه سلطات الاحتلال عنايتها، وعملت على أن تتخصص مصر فى إنتاجه مما أدى إلى ربط الاقتصاد المصرى بالسوق العالمى، وأصبح القطن – فى عهد الاحتلال – يمثل ما يتراوح بين 81% و93% من صادرات البلاد. وبذلك تعرضت البلاد لمخاطر الاعتماد على محصول واحد. وقد أخذت سلطات الاحتلال بمبدأ الحرية الاقتصادية، وجعلته حجر الزاوية فى السياسة الاقتصادية التى رسمتها للبلاد، فحرص على عدم توريط الحكومة فى توجيه السياسة الزراعية. أما بالنسبة للتجارة، فقد اتبع الاحتلال سياسة الباب المفتوح، وهى سياسة أدت إلى وأد الصناعات الحرفية التى كانت قائمة فى البلاد. وكانت هذه السياسة تستند إلى ضآلة الرسوم الجمركية المقررة على الواردات، إذ عقدت الحكومة اتفاقيات منذ عام 1884 وحتى عام 1901 مع عدد من الدول الأوربية التى كانت تقوم بينها وبين مصر علاقات تجارية، وتحددت الرسوم الجمركية على الواردات بما يتراوح بين 8% و 10% من قيمتها. وترتب على ذلك أن غمرت الأسواق المصرية بالمنتجات الأوربية التى كانت تفوق الصناعات المحلية جودة، وبدأ يحدث تحول فى عادات الاستهلاك فزاد الإقبال على المنتجات الأجنبية، وكسدت بالتالى سوق المصنوعات المحلية، وبذلك أخذ شأن طوائف الحرف يضمحل تدريجياً.

ووقفت السياسة الجمركية حجر عثرة فى وجه بعض أثرياء المصريين الذين حاولوا اقتحام مجالات الأعمال المالية والصناعية، من ذلك المحاولة التى قام بها اثنان من الممولين المصريين لإقامة مصنع للزجاج بالإسكندرية (1885) ومشروع شركة الغزل والنسيج بالإسكندرية (1896)، وشركة سكك حديد الفيوم الضيقة (1898)، وقد فشلت جميع تلك المحاولات بسبب مقاومة الاحتلال لها وعدم استطاعتها الصمود فى وجه المنافسة الأجنبية.

وبذلك حرص الاحتلال على إبقاء الممولين المصريين فى إطار الدور المحدد لهم داخل نظام اقتصادى متخصص فى إنتاج القطن لتوفير المواد الأولية للصناعة البريطانية، حتى تظل مصالحهم الاقتصادية مرتبطة بالاستعمار البريطانى، إذ لم يسمح الاحتلال لرأس المال الوطنى أن ينفرد بالعمل فى المشروعات المالية الكبيرة، وإنما كان له مكان

الشريك الأصغر، من ذلك ما حدث في مايو 1894 حين اعترض مجلس النظار على بيع تفتيش بسنديلة التابع للدائرة السَنية إلى شركة وطنية تكونت لهذا الغرض من محمد بك البابلى وحسن بك مدكور وبعض العمد والتجار والأعيان، وكان المزاد قد رسا على الشركة الوطنية ففضلت الحكومة أن تعطى التفتيش إلى "شركة رى البحيرة" وهى شركة أجنبية مقابل مبلغ كان على الحكومة أن تدفعه للشركة.

ولقد ترتب على هذه السياسة تجميد العلاقات الاجتماعية الإنتاجية وإيقاف نموها، وهو أمر يتفق مع السياسة الاستعمارية، لأن تطور قوى الإنتاج يصاحبه تطور لحركة التحرر الوطنى، ومن ثم كان من مصلحة الاستعمار أن يجمد العلاقات الاجتماعية الإنتاجية بأن يوجه الاقتصاد المصرى نحو التخصص فى إنتاج المواد الخام فقط واستيراد المنتجات من الخارج.

وقد اتفقت مصلحة الاستعمار مع المصالح الطبقية للبورجوازية الزراعية المصرية حتى ما قبيل الحرب العالمية الأولى، لأن نمو القوى الإنتاجية لابد أن يصاحبه نمو للطبقة العاملة وازدياد لنشاطها بما يترتب على ذلك من آثار على حركة الصراع الاجتماعى ، لذلك كان مجاراة الاستغلال الاستعمارى أخف الضررين بالنسبة للبورجوازية المصرية.

كذلك لم تتأثر البورجوازية المصرية تأثراً كبيراً بسياسة الاحتلال الجمركية لأن استثماراتها كانت تتركز فى الزراعة وإنتاج المحاصيل النقدية وخاصة القطن الذى تحدد أسعاره حسب حركة العرض والطلب فى السوق العالمية.كما أن هذه الطبقة كانت تمثل القطاع العريض من مستهلكى المنتجات الأجنبية، لأنها كانت الطبقة الثرية التى يجرى المال وفيراً بين أيديها، ومن ثم كان يهمها أن تحصل على حاجتها من المواد والمصنوعات الاستهلاكية المستوردة بأسعار رخيصة وهو ما كانت توفره لها السياسة الجمركية التى أتبعها الاحتلال، والتى لم تؤد إلا إلى إفقار صغار المنتجين المحليين من طوائف الحرف التى عجزت عن التصدى للمنافسة الأجنبية.

واقتصر استثمار رؤوس الأموال الأجنبية على مجالات تقليدية تخدم الاقتصاد الزراعى أيضاً، كشركات الرهن العقارى والبنوك والشركات المالية التى تتولى تقديم القروض

للمزارعين، وشركات الأراضى الزراعية التى كانت تتولى استصلاح الأراضى البور وإعادة بيعها فى مساحات صغيرة للراغبين فى الشراء، وشركات النقل كالتزام والسكك الحديدية الضيقة والملاحة النهرية، وشركات المرافق كالكهرباء والغاز والمياه.

وقد ازدادت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى الشركات فى مصر على مر الفترة من 1882 – 1914 زيادة كبيرة نتيجة سياسة "الباب المفتوح" التى أتبعتها سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر، فبينما كانت تبلغ قيمتها 6.400.000 جنيه عام 1883 ، نجدها تقفز إلى 30.868.000 جنيه عام 1897، وتصل إلى 82.039.000 جنيه فى 1914 ، أى أنها زادت فى تلك الفترة إلى نحو ثلاثة عشر ضعفاً. وذلك بخلاف رؤوس الأموال التى كان يستغلها أفراد من الأجانب فى تجارة القطن وفى تقديم القروض لصغار الفلاحين بفوائد باهظة وهى مبالغ طائلة لا يوجد حصر دقيق لها.

وقد أدى استيلاء الاحتكارات الأجنبية على جزء كبير من الدخل القومى عن طريق تصدير الأرباح، وعن طريق التبادل التجارى غير المتكافيء، مما أدى إلى إعاقة تكوين السوق الوطنية، وأضعاف القدرة الشرائية للمواطن المصرى. أضف إلى ذلك ما ترتب على تجميد العلاقات ا لاجتماعية الإنتاجية من إبطاء التطور الطبيعى للرأسمالية الوطنية المصرية إلى درجة تقرب من الركود.

وأدى انخفاض مستوى الدخل القومى تحت الاحتلال، وتصدير الأرباح إلى الخارج ، وضعف القوى الإنتاجية إلى عدم خلق ظروف ملائمة لتراكم رأس المال الوطنى. وعلى الرغم من ذلك تجمع جزء من فائض الأموال فى أيدى حفنة من كبار الملاك الزراعيين تتمثل فى الأرصدة المودعة بالبنوك وفى عمليات المضاربة فى سوق الأوراق المالية – التى نشطت فى أواخر التسعينيات ومطلع القرن العشرين – وفى الإقبال المتزايد على شراء الأطيان الزراعية بصورة جعلت أسعارها ترتفع ارتفاعاً كبيراً فى الفترة ذاتها.

غير أن تراكم هذا القدر من رأس المال الوطنى لم يؤد إلى تدعيم الاقتصاد القومى، فقد بعثرت البورجوازية الزراعية المصرية هذه الأموال على الجرى وراء الأخذ بمظاهر المدنية الغربية، ومن ثم كان جانباً كبيراً من تلك الأموال ينفق فى المجال الاستهلاكى

أضف إلى ذلك حرص هذا القطاع من البورجوازية على توسيع مساحة ما يملكه من أطيان زراعية باطراد، وعزوفه عن ارتياد مجالات جديدة لاستثمار الأموال تساعد على دعم قوى الإنتاج القومى فى مصر.

الحياة السياسة فى مصر تحت الاحتلال

دعم الاحتلال البريطانى وجوده فى البلاد عن طريق إقامة نوع من التوازن بين القوى الاجتماعية صاحبة المصالح الاقتصادية فى البلاد، فاحتضن طبقة كبار الزراعيين ، وحرص على أن يظل التوازن قائماً بين شرائحها المختلفة: الذوات (الأتراك)، وأعيان المصريين (أو الفلاحين كما كانوا يسمونهم) ليتمكن الاحتلال من أن يلعب دور الحكم بين بعضها البعض، فلم يسمح لإحدى تلك القوى بأن تحيد عن الخط الذى رسم لها، أو أن تتحد مع بعضها البعض فى عمل موجة ضد الاحتلال.

وحين دخل الإنجليز مصر، كان الذوات الأتراك لا يزالون يتربعون على قمة الجهاز الحكومى، فمنهم النظار ورؤساء الدواوين والحكام، ولم يكن بين هؤلاء إلا نفر قليل من المصريين الذين استفادوا من السياسة التعليمية التى أنتهجها كل من محمد على وإسماعيل، وأتاح لهم تعليمهم فرصة التقلب فى وظائف الحكومية وهيأ لهم ارتباطهم بالذوات وأصهارهم إليهم فرصة ارتقاء المناصب الكبرى.

وقد أبقى الاحتلال على الذوات، واستعان بهم فى الوظائف الكبرى لتمرسهم بتلك الأعمال، وحتى يحين الوقت الذى ينشيء فيه الاحتلال كوادر إدارية جديدة من أبناء الذوات والأعيان تحل محل هؤلاء فى تولى المناصب الإدارية الكبرى.

ورغم لجوء الاحتلال إلى الاستعانة بالذوات، فإنه وضع حداً لنفوذهم بتعيين عدد من المستشارين والمفتشين الإنجليز فى النظارات المختلفة كان بيدهم وحدهم الحل والعقد . ويرجع تمسك الاحتلال بالعناصر التركية الحاكمة إلى أن هذه الفئة لم تكن لها جذور متينة فى المجتمع المصرى، فهى تضم أخلاطاً من الأتراك والجراكسة والأرمن والشوام والأكراد وغيرهم ممن كانوا يتعالون على المصريين ويحتقرونهم، وينظرون إليهم نظرة المتبوع للتابع، ولا يرون فيهم إلا أدوات خلقت لتخدمهم وتوفر لهم الحياة الرغدة اللينة،

ومن ثم أصاب المصريين من مظالمهم الشيء الكثير وغرس ذلك كراهيتهم فى قلوب المصريين. ولذا فإن سيطرتهم على مراكز السلطة تضمن نجاح سياسة الاحتلال، لأن أزمة الثقة التى احتدمت بينهم وبين المصريين تجعل انضمامهم إلى أبناء البلاد فى أى عمل وطنى يوجه ضد الاحتلال أمراً مستبعداً.

ورغم ميل الذوات إلى الدولة العثمانية، فإنهم كانوا حريصين على أن لا يتعدى الباب العالى على امتيازات أسرة محمد على – ولية نعمتهم – لأن عودة مصر إلى وضعها السابق على عهد محمد على يقضى على ما اكتسبوه من وضع ممتاز فى البلاد، ومن ثم لا يجدون حرجاً فى التعاون مع الإنجليز مادام الخديو يركن إليهم فى تدعيم سلطته وأن بقيت عواطفهم مع الدولة العثمانية.

ورغم ذلك فهم يحاولون مقاومة اتجاه الإنجليز إلى زيادة نفوذهم فى الإدارة وإلى مزاحمتهم فى السلطة، فيرفعون من وقت لآخر أصبع المعارضة فى وجه الإنجليز، إذ يستقيل محمد شريف باشا من رئاسة النظار احتجاجاً على سياسة إخلاء السودان (1884)، ويصطدم رياض باشا بالمستشار القضائى الإنجليزى (1891)، ويقاوم نوبار باشا المستشار الإنجليزى لنظارة الداخلية ويحاول تحديد سلطاته (1894).

أما أعيان المصريين، فلم يتجه الاحتلال إلى إشراكهم فى الحكم بصورة جدية إلا فى وقت متأخر، وأكتفى بما أعطى لهم فى القانون الأساسى الصادر فى أول مايو 1883 ، الذى نص على أن تكون هناك ثلاث هيئات نيابية هى: مجالس المديريات، ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية. وقنع الأعيان بنصيبهم من (المشاركة) فى إدارة أمور البلاد من خلال تلك المجالس، وأخذوا يلعبون دورهم فى الحياة السياسية – خلال السنوات العشر الأولى من عهد الاحتلال – فى حدود ما كفله لهم القانون الأساسى من حقوق، ومن ثم صرفوا جهودهم إلى الذود عن مصالحهم خاصة ومصالح المشتغلين بالزراعة عامة، كما حرصوا على تدعيم وضعهم فى المجتمع من خلال التشريعات الخاصة بتوسيع اختصاصات العمد.

لذلك ران الركود على الحياة السياسية المصرية طوال العقد الأول من عهد الاحتلال، فلم يرتفع فيه صوت بالمعارضة، سوى صوت بعض الذوات الذين استهوتهم فكرة الجامعة الإسلامية، فأسسوا جريدة "المؤيد" عام 1889 للترويج لها، ولتنتقد – بحذر شديد – سياسة الاحتلال، وترد على مزاعم جريدة "المقطم" لسان حال الاحتلال.

وبوفاة الخديو توفيق وتولية ابنة عباس حلمى (8 يناير 1892) تغير الموقف فقد كان الخديو الجديد لا يريد أن يكون دمية فى يد الاحتلال، وتطلع إلى مزاولة صلاحياته كاملة، لذلك لم يرتح لسلوك مصطفى فهمى رئيس مجلس النظار فأقاله (15 يناير 1893) وأسند الوزارة إلى حسين فخرى (ناظر الحقانية فى وزارة رياض) ولم يستشر كرومر فى هذا التعيين كما جرت بذلك العادة المتبعة من قبل فى عهد والده توفيق، وأكتفى بأن أبلغه بقرار تشكيل الوزارة بعد أن شكلت بالفعل. وكان الأمر بمثابة انقلاب سياسى أحدث أثراً كبيراً فى الشعب، وبعث الأمل فى نفوس الجماهير، مما زاد الخديو الشاب تمسكاً بموقفه، وأخيراً اضطر أن يقبل حلاً وسطاً – بناء على نصيحة قناصل الدول ، فأقال وزارة حسين فخرى وكلف رياض باشا بتشكيل الوزارة (فى 19 يناير)، وكان هذا الحل كسباً فى حد ذاته، إذ استطاع عباس الثانى أن يقيل مصطفى فهمى الممالئ للاحتلال.

وترتب على تلك الأزمة أن اشتعل حماس الشعب والتف حول الخديو، كذلك كان من نتائج الأزمة اتجاه الخديو إلى تقوية علاقاته مع السلطان العثمانى – باعتباره صاحب السيادة على مصر – ليتخذ من هذا الوضع القانونى سلاحاً يشهره فى وجه الاحتلال ، وكان لذلك أكبر الأثر فى توجيه الحركة الوطنية صوب الجامعة الإسلامية.

ولكن الإنجليز لم يتركوا الموقف يفلت من أيديهم إذ كان لابد من إعادة الخديو إلى حظيرة الطاعة والخضوع لمشورة المعتمد البريطانى، وهيأت لهم الظروف الفرصة المواتيه فيما عرف بأزمة الحدود (يناير 1894) فقد زار الخديو الوجه القبلى، ووصل إلى وادى حلفا حيث استعرض فرقة من الجيش المصرى وأبدى بعض الملاحظات على نظام الجند، فعد كتشنر (سردار الجيش المصري) هذه الملاحظات إهانة له ولضباطه الإنجليز، وقدم استقالته من منصبه وأبلغ كرومر بذلك، فأرسل الأخير إلى الحكومة البريطانية

يستشيرها فيما يجب عمله، وكان ردها أن يطلب من الخديو إصدار أمر يومى يشكر السردار وامتداح عمل الضباط الإنجليز العاملين بالجيش المصرى، وذلك قبل أن يسمح لقطاره الخاص بدخول القاهرة. فبادر رياض إلى نصح الخديو بضرورة إصدار الأمر المطلوب، واستسلم عباس لهذه النصيحة، وبذلك قضى على نفوذه بالجيش المصرى، وبدأ يتراجع عن خطة مواجهة الاحتلال بصورة مباشرة تعرضه للوقوع فى أزمات جديدة قد تكلفه عرشه.

وهكذا حين استقال رياض باشا (16 أبريل) بسبب موقفه أثناء أزمة الحدود، أسند الخديو الوزارة إلى نوبار، واشترك مصطفى فهمى – ربيب الإنجليز– فى تلك الوزارة كناظر للحربية وكان أول عمل للوزارة الجديدة تعيين السير الدون جورست مستشاراً للداخلية، وبذلك تحققت سيطرة الإنجليز على جهاز الأمن والإدارة المحلية، لأن سلطة المستشار الجديد امتدت إلى تعيين المديرين ومأمورى المراكز والعمد.

وحين استقالت وزارة نوبار نوفمبر 1895 قبل الخديو عودة مصطفى فهمى إلى رئاسة مجلس النظار، واستمر وزارته حتى نوفمبر 1908، واستطاع الاحتلال أن ينفذ فى عهدها سياسته دون أن يلقى من الخديو أدنى معارضة فوافقت الحكومة المصرية على تجريد حملة لاسترداد السودان بقيادة كتشنر (12 مارس 1896)، ووقعت مع بريطانيا اتفاقية الحكم الثنائى للسودان (9 يناير 1899).

غير أن موقف المعارضة للاحتلال الذى أبداه الخديو عباس الثانى فى بداية حكمه ساعد على ظهور روح المعارضة فى مجلس شورى القوانين الذى خرج عن إطار الاهتمام بكل ما يمس مصالح كبار الملاك بصورة مباشر وأخذ يبدى اهتماماً ملحوظاً بالأمور السياسية. وبدأ يعترض على الميزانية – للمرة الأولى– فى ديسمبر 1893. فقد عقدت اللجنة التى شكلت لبحث مشروع ميزانية الحكومة عام 1894 مقارنة بين أبواب الميزانية والحالة المالية للأمة المصرية، فرأت "أن الأمة المصرية سائرة في طريق الفقر وعسر الحال، وأن هذا يزيد على توالى الأيام وتداول الأعوام." وطالبت اللجنة بوضع نظام جديد للضرائب يخفف الأعباء الواقعة على عاتق الأهالى، وحل مشكلة الديون العقارية، واعترضت اللجنة على درجات الوظائف العليا التى يشغل الأجانب معظمها، واعترضت

على إنشاء الأقلام الإفرنجية بالمصالح الحكومية، ورأت إنقاص مصروفات الجيش المصرى والبوليس والحد من استخدام الضباط الأجانب فيهما، وطالبت بإلغاء مجلس بلدية الإسكندرية لسيطرة الأجانب عليه، ورأت إنقاص اعتمادات مصلحة إبطال الرقيق التابعة للداخلية وإحالة عملها على خفر السواحل، وطالبت باستخدام الأموال المقتصدة من ذلك كله في تخفيف ضرائب الأطيان وعشور النخيل والدخولية وتعميم التعليم.

ورد رياض باشا – رئيس النظار – على اعتراضات المجلس بخطاب عدد فيه إنجازات الحكومة فى مجال الرى وأشار إلى قيامها بإلغاء بعض الضرائب الشخصية، ثم نصح الأعضاء باتباع "خطة الاعتدال والاستقامة في كافة الأمور".

وأرادت سلطات الاحتلال أن تلقن مجلس شورى القوانين درساً ما يجعلهم يعرفون حدودهم، فكان حادث الرقيق (يوليو 1894) الذى أتهم فيه على باشا شريف رئيس المجلس ومحمد الشواربى باشا عضو المجلس مع اثنين آخرين من كبار الموظفين الذوات. ولكن ذلك لم يفت فى عضد المجلس الذى واصل سياسة المعارضة، فاعترض على مشروع ميزانية 1895، وأكد الملاحظات التى سبق أن أبداها على مشروع ميزانية 1894، وبدا عداؤه سافراً لسياسة استخدام الأجانب المدنيين والعسكريين، واعترض على اعتماد مبلغ 150 ألف جنية لمشروع خزان أسوان باعتبار هذا المشروع يتطلب ملايين الجنيهات، وليس فى استطاعة الحكومة تنفيذه دون اللجوء إلى زيادة الضرائب على الأطيان وغيرها، وهو ما يعجز عنه الأهالى الذين أثقلت كواهلهم الأعباء الضريبية وأصبحوا يعانون ضائقة مالية بسبب انخفاض أسعار القطن فى موسم 1894.

وبلغت المعارضة السياسية لمجلس شورى القوانين ذروتها فى ديسمبر 1896 عند نظر مشروع ميزانية 1897 إذ أصر المجلس على التمسك بالملاحظات التى كان قد أبداها فى السنوات السابقة، وأضاف عليها الاعتراض على الاعتمادات المالية المخصصة لمواجهة نفقات جيش الاحتلال، وبلغ فى معارضته حد تأنيب الحكومة لإغفالها شأن الجيش المصرى الذى أصبح لديه من الكفاية والاستعداد ما يكفل حماية البلاد من الداخل والخارج، ويكفيها مئونة الاستعانة بجيش الأجنبى، فكان ذلك بمثابة احتجاج على وجود الاحتلال ذاته.

وردت نظارة المالية على اعتراضات المجلس بلهجة عنيفة، فذكرت أن "لم تكن ملاحظات مجلس شورى القوانين التدقيق الفعلى ولا التدبير العملى الواجب التعويل عليهما عند البحث في الميزانية، حتى كان يتسنى للحكومة أن ترمق بعين القبول والاعتبار الملاحظات عند نظر الميزانية بفكر صائب ورأى سديد".

ولكن روح الخضوع والاستسلام والقنوط التى أصابت البلاد بعد انسحاب فرنسا من فاشوده (1898) وإبرام اتفاقية السودان (1899)، كان لها صداها على موقف المعارضة السياسية للاحتلال الذى كان يتخذه الخديو وبعض الذوات والأعيان، فلم يعد مجلس شورى القوانين يبدى ملاحظات تفصيلية على الميزانية كما كان يفعل من قبل. كذلك كان لهذا التطور أثره على اتجاه الحركة الوطنية ذاتها التى كانت تعتمد – حتى ذلك الوقت – على الاستفادة من تضارب المصالح بين انجلترا والقوى الأوربية المناوئة للوجود البريطانى فى مصر. واتجه مصطفى كامل إلى الاهتمام بتعبئة الجماهير المصرية لمناهضة الاحتلال، داعياً إياها إلى الاعتماد على جهودها الذاتية وحدها، فبدأ ينادى (منذ أكتوبر 1900) بضرورة إقامة مجلس نيابى يحقق مشاركة الأمة – مشاركة حقيقية فى إدارة أمور البلاد– وكرر الدعوة فى نوفمبر 1902 حين طالب بأن يكون للمجلس النيابى السلطة التشريعية المكملة، لأن بقاء السلطة المطلقة فى يد الحكام يلحق الضرر بالبلاد . ورأى (مارس 1904) أن تحقيق الحكم النيابى يعد خطوة كبرى فى طريق الاستقلال.

ويبدو أن الخديو كان راضياً – فى تلك المرحلة – عن حركة المطالبة بالدستور، ثم ما لبث أن رأى أن لا ينفرد مصطفى كامل بهذه الدعوة، فأشرك رجله الشيخ على يوسف (صحاب المؤيد) فى تلك الحركة، إذ نجد الأخير يعرض على الجمعية العمومية (فبراير 1904) اقتراحاً بمطالبة الحكومة بإنشاء مجلس نيابى فطلب الأعيان من أعضاء الجمعية تأجيل النظر فى هذا الاقتراح. ويروى الشيخ على يوسف أنه قد عقد اجتماع فى بيت حسن باشا عبد الرازق حضره بعض كبار الأعيان الذين أبدوا استياءهم لطرح هذا الاقتراح على الجمعية قبل إمعان النظر فيه والتحقق من ملاءمة أحوال البلاد للمجلس النيابى على النمط الأوربى، ثم استقر رأيهم على تأييد الاقتراح – على كره منهم – حتى

لا يُطعن في وطنيتهم. وحين طُرح الاقتراح على الجمعية للتصويت، وافقت عليه أغلبية الأعضاء.

على أن حركة المطالبة بالدستور ما لبثت أن ضعفت نتيجة موجة اليأس التى شملت البلاد بعد توقيع الوفاق الودى (1904) التى أطلقت فرنسا بمقتضاه يد إنجلترا فى مصر؛ وانصرف الخديو عن تأييد الحركة الوطنية ومالأ الاحتلال بصورة علنية، فشهد العرض العسكرى الذى أقيم في ميدان عابدين بمناسبة عيد ميلاد الملك إدوارد السابع (9 نوفمبر 1904)، وعين ضابطاً إنجليزيا ياوراً خاصاً له في عام 1905. وأخذ الذوات والأعيان يتحينون الفرص لإبداء ولائهم للاحتلال بعدما انفردت إنجلترا بمصر، وبعد أن أصبح واضحاً أن سلطات الاحتلال ستوجه جل اهتمامها إلى تصفية المعارضة السياسية.

فحين أخذ كرومر يظهر بمظهر صاحب السلطة في البلاد، وطوف بعواصم الأقاليم، قوبل من المديرين والأعيان بالحفاوة والتكريم. وامتدح رياض باشا كرومر في خطبة ألقاها في حفل عام حضره الخديو بالإسكندرية (22 مايو 1904) فأشاد بما "له من اليد الطولى في كل ما له مساس بالمصالح والمنافع العمومية"، وما ساقه الاحتلال إلى البلاد من "التقدم والرقى وبث العلوم والمعارف".

ولم يبق فى ميدان المعارضة السياسية سوى بعض الأعيان وأبناء "الطبقة الوسطى" تلك التى نمت مع نمو المدن المصرية نتيجة التطور الذى لحق بمجتمع المدينة منذ مطلع القرن التاسع عشر، حين قام محمد على بهز دعائم النظام الاقتصادى والاجتماعى القديم ، وما تبع ذلك من اضمحلال شأن طوائف الحرف – التى كانت دعامة مجتمع المدينة – وتلاشيها مع نهاية القرن التاسع عشر. ولم يتح نظام الاحتكار الذى أقامه محمد على فرصة قيام (بورجوازية) محلية تعمل بالتجارة والصناعة وتدفع عجلة التطور فى مجتمع المدينة. وحين انتهى عهد محمد على وانتهت بانتهائه سيطرة الدولة على الأمور المالية بإبطال الاحتكار وإطلاق حرية التبادل التجارى، كانت الطبقة الوسطى المصرية عاجزة تماماً عن دخول الميدان لتحل محل الدولة، فاضطرت أن تترك الميدان فسيحاً أمام الرأسمالية الأوربية التى كانت تتطلع إلى السيطرة على الأسواق فيما وراء البحار لضمان

تصريف منتجاتها واستثمار ما تراكم لديها من أموال استثماراً مجزياً بعيداً عن مجالات المنافسة التى حفلت بها القارة الأوربية.

لذلك لم تتح الفرصة لمجتمع المدينة فى مصر لينمو نمواً طبيعياً على نحو ما حدث بالنسبة لمجتمع المدينة فى أوربا، وإنما كان نمو المدن المصرية مرتبطاً برغبة خلفاء محمد على – وخاصة إسماعيل – فى الأخذ بمظاهر المدنية والعمارة الأوربية، وإلى هذا السبب يعزى ما أصاب القاهرة والإسكندرية من تطور ونمو منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى ما قبيل الحرب الأولى، فكانتا تضمان (وفق إحصاء 1907) نحو 60% من جملة سكان المدن الرئيسية التى يربو تعدادها على 20 ألف نسمة.

كما ترتب على التحول الذى طرأ على الإنتاج الزراعى من حيث زيادة الاهتمام بإنتاج المحاصيل النقدية، وما نتج عن ذلك من تغيير نظام السوق، ازدهار بعض المراكز التجارية فى الريف المصرى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، مثل: طنطا والمنصورة ودمنهور وبلقاس فى الدلتا، وبعض مدن مصر الوسطى كالفيوم وبنى سويف والمنيا، ومدينة إسنا بالصعيد، وقد ارتفعت نسبة تعداد سكان المدن المصرية إلى التعداد العام للسكان فى البلاد من 9.5% عام 1821 إلى 12.8% عام 1883 إلى 14.3% عام 1907.

وأدى نمو المدن وازدهارها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر إلى نشوء "طبقة وسطى" مصرية ضمت أولئك الذين انحدروا من أصول ريفية ونالوا حظاً من التعليم مكنهم من أن يجدوا لأنفسهم مكاناً فى أجهزة الحكم، واتصلوا بالغرب إما من خلال البعثات التعليمية أو من خلال من احتكوا بالمجتمع الغربى وعبروا عن أفكاره مثل رفاعة الطهطاوى. وإلى جانب هؤلاء كان هناك المهاجرون السوريون الذين قامت على أكتافهم الصحافة والإدارة والتجارة وبعض الملاك الزراعيين الذين أقاموا بالمدن اعتماداً على ريع أطيانهم.

وما كاد القرن التاسع عشر يبلغ نهايته، حتى كانت العناصر المثقفة من أرباب المهن الحرة كالمحامين والمهندسين والأطباء تتصدر قيادة الطبقة لوسطى وتعبر عن مصالحها،

وقد كان هؤلاء – فى الغالب– من أبناء الأعيان وكبار الموظفين الذين اعتنى ذويهم بتعليمهم فى المدارس بمصر والخارج لتأهيلهم لتولى مناصب الدولة فاختار بعضهم ممارسة المهن الحرة بينما التحق البعض الآخر بالوظائف الحكومية. فقد كان هؤلاء رغم انحدارهم من أصول ريفية يمثلون مصالح سكان المدن، ويسعون إلى زيادة فاعلية عن طريق المطالبة برفع مستوى التعليم وجعله ميسوراً لقطاع كبير من المصريين، ومن ثم كان اهتمامهم بإنشاء الجامعة المصرية والمطالبة بتوسيع حقوق الانتخاب، ومنح الأمة دستوراً على النمط الأوروبى.

وكانت الطبقة الوسطى دعامة نضال الحزب الوطنى تحت زعامة مصطفى كامل، الذى اهتم بتنظيم المثقفين، فأسس "نادى المدارس العليا" (ديسمبر 1905) ليجمع شمل الطلاب والخريجين حول الحزب الوطنى، ونجح هؤلاء فى تنظيم إضراب مدرسة الحقوق (فبراير 1906) الذى كان بمثابة احتجاج على سياسة احتلال التعليمية، وبلغ نشاط الحزب الوطنى ذروته خلال وحادث دنشواى (يونيو من نفس العام) إذا استطاع أن يعبىء الشعور الوطنى ضد الاحتلال، ويجمع حوله صغار الملاك والفلاحين والحرفيين بالإضافة إلى التجار والمثقفين. واشتدت حملة مصطفى كامل على الاحتلال فى داخل البلاد وخارجها حتى اضطرت الحكومة البريطانية إلى تعديل سياستها فى مصر بالعدول – تدريجياً – عن سياسة الشدة، وإشراك العناصر المصرية من مثقفى الأعيان فى الحكم الذى كان قاصراً – حتى ذلك الوقت – على الذوات الأتراك دون غيرهم، فكان تعيين سعد زغلول ناظراً للمعارف (أكتوبر 1906)، ثم تبع ذلك استقالة كرومر (مايو 1907).

وترتب على تلك التطورات تحول كبير فى مسيرة الحركة الوطنية، فأخذت الاتجاهات السياسية المتباينة تنظم نفسها فى شكل أحزاب سياسية تعبر عن وجهة نظرها فى القضية الوطنية، فأعلن مصطفى كامل تأسيس الحزب الوطنى بصفة رسمية فى (22 أكتوبر 1907) كرد فعل لتأسيس حزب الأمة، بعد ما ظل أسمه علماً على الحركة الوطنية منذ عام 1894، وكان يعبر عن مصالح الطبقة الوسطى. أما حزب الأمة فكان يعبر عن مصالح الأعيان الذين أصدروا "الجريدة" لتعبر عن مصالحهم وتنطق باسمهم (يوليو 1907)، وقد أعلن تأسيس الحزب فى 2 سبتمبر 1907، وتزعمه حسن باشا عبد الرازق .

ونظم المرتبطون بالقصر أنفسهم فى "حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية" برئاسة الشيخ على يوسف (9 ديسمبر 1907). وإلى جانب هذه الأحزاب الثلاث، قامت جماعات سياسية انتظمت العناصر الطفيلية التى لم يكن لها وزن سياسى فى البلاد والتى ربطت مصيرها بالاحتلال – كبعض مثقفى الذوات الأتراك والشوام والأقباط – ممن تربوا فى المعاهد الأوربية، وأسندت إليهم سلطات الأحتلال بعض الوظائف الكبرى، فتكون الحزب الوطنى الحر" برئاسة وحيد بك الأيوبى (5 يوليو 1907) ليعبر عن مصالح هؤلاء، كما أسس بعض أثرياء الأقباط المرتبطين بالاحتلال "الحزب المصرى" بزعامة أخنوخ فانوس (2 سبتمبر 1907). واهتمت هذه الأحزاب بتحديد موقفها من قضيتى الاحتلال والدستور من وجهة نظر كل جماعة من الجماعات التى كانت تلك الأحزاب تعبر عن مصالحها.

أما بالنسبة لقضية الاحتلال، فقد ذهب "حزب الأمة" إلى الاعتدال فى مواجهة المحتلين وعدم معاداتهم، بحجة أن الوقت لم يحن بعد لمناقشة قضية الاحتلال، فـالاستقلال لا ينال إلا بالتدريج لأن "الطفرة محال... وعوامل التشبث بها خطرة جدا، وأن الاستقلال لا يكون إلا بمعداته..." وهذه المعدات – فى نظر الحزب – هى النهوض بالتعليم وترقية الزراعة مع عدم إغفال الصناعة والتجارة.

ورأى "حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية" أن حل قضية الاحتلال يكون فى الاعتماد على الوعود والتصريحات التى بذلتها بريطانيا عند قيامها باحتلال مصر، ومطالبتها بالوفاء بها مع التمسك بالسيادة العثمانية وتأييد سلطة الخديو فى حدود الحقوق التى كفلتها له الفرمانات التى تنظم استقلال مصر الإدارى.

أما "الحزب لوطنى" فقد أصر على الجلاء ورفض الاحتلال مع التمسك بالسيادة العثمانية فى حدود الفرمانات التى تنظم استقلال مصر الإدارى.

ورأى "الحزب الوطنى الحر" أن الخير يكمن فى مسالمة الإنجليز، إذ أن المصلحة الحقيقية – فى نظر الحزب – تقتضى الاعتماد على "الدولة المحتلة العادلة فى جميع شئونا المادية والأدبية"، وذهب إلى مسالمة جميع الأجانب المقيمين في البلاد ومعايشتهم.

ورأى "الحزب المصرى" أن تنظم علاقة مصر بانجلترا فى شكل معاهدة تتيح للمصريين إدارة الأمور الداخلية للبلاد تحت الحماية البريطانية وتضمين مصر سلامة المواصلات البريطانية إلى الهند فى مقابل أن يعهد الإنجليز بالمحافظة على استقلال البلاد والدفاع عنها ضد الدول الأجنبية.

وعلى حين وقفت الأحزاب المعبرة عن العناصر الطفيلية المرتبطة بالاحتلال موقف الرفض التام لفكرة الدستور فرأى الحزب الوطنى الحر أن إنشاء المجلس النيابى سابق لأوانه ضار بمصلحة البلاد والأمة، وسار الحزب المصرى على نفس الدرب، واتخذ "حزب الأمة" موقفاً وسطاً، فطالب بتوسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية بالشكل الذى يجعل الآراء التى تبديها هذه المجالس ذات وزن فى مسائل الرى والقضاء والتعليم حتى يمكن الوصول – تدريجياً – إلى المجلس النيابى الذى يوافق حالة البلاد السياسية، ويرى أن للأعيان النيابة الطبيعية عن الأمة بحم كونهم "رؤساء العائلات"، ومن ثم فمن حقهم أن يشتركوا مع الحكومة فى إدارة أمور البلاد.

وفى ذلك إشارة ضمنية على أن يقتصر حق الانتخاب على فئة الأعيان من كبار الملاك. أما "الحزب الوطنى" فقد أصر على المطالبة بالدستور على النمط الغربى الليبرالى ، وبقانون انتخاب يحقق تمثيل الأمة تمثيلاً حقيقياً، ولذلك كان طبيعياً أن يتصدر الحزب الوطنى حركة المطالبة بالدستور وأن يحمل لواء حركة التحرر الوطنى.

لذلك وجه الاحتلال نشاطه المعادى للحركة الوطنية صوب الحزب الوطنى، ومن أجله أعاد العمل بقانون المطبوعات فصادر صحفه وطارد كتابه، واستغل حادث اغتيال بطرس غالى 1910 وما ترتب عليه من حوادث الفتنة ليصفى الحزب الوطنى تصفية فعلية، فيلقى بكوادره فى السجن ويدفع زعيمه محمد فريد إلى مغادرة البلاد (1912) ليواصل نضاله الوطنى فى المنفى، وتحول شبابه إلى العمل السرى حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

مراجع التمهيد

- عبد الرحمن الرافعى: مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال.
- رءوف عباس: النظام الاجتماعى في مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة.
- سعيدة حسنى: الحياو النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطانى.
- يونان لبيب رزق: الأحزاب والحياة الحزبية في مصر 1882-1914.
- سعيد إبراهيم ذو الفقار: الإمبريالية البريطانية 1882-1914.

الفصل الأول:
مصر فى الحرب العالمية الأولى 1914-1918

شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر تنافساً ضارباً بين القوى الأوربى الإمبريالية لبسط نفوذها على بلدان آسيا وأفريقيا، وفشلت سياسة الوفاق التى حاولت ألمانيا بسمارك تبنيها لتأجيل الصدام بين القوى المتنافسة إن لم يكن بالإمكان حله ودياً، ولكن سقوط بسمارك ودخول ألمانيا طرفاً فى السباق على المستعمرات ودخولها حلبة سباق التسلح ، وانقسام الدول المتصارعة إلى معسكرين أحدهما بزعامة ألمانيا والآخر بزعامة بريطانيا، جعل الحرب السبيل الوحيد لحل التناقضات بين القوى الإمبريالية، فبدأت تلك القوى تعد نفسها للصدام المرتقب، وتحول الموقف الدولى إلى برميل بارود ينتظر عود ثقاب لينفجر.

وجاء مقتل ولى عهد النمسا بمثابة عود الثقاب المرتقب، إذ أعلنت النمسا الحرب على الصرب (28 يوليو 1914)، فهبت روسيا لنجدة الصرب وأعلنت الحرب على النمسا، فدخلت فرنسا الحرب إلى جانب حليفتها روسيا وكذلك فعلت ألمانيا التى دخلت الحرب إلى جانب حليفتها النمسا، وفى 4 أغسطس 1914 دخلت بريطانيا الحرب إلى جانب فرنسا وروسيا.

لما كانت الدولة العثمانية على وفاق مع ألمانيا، فقد أصبح متوقعاً دخول الدولة العثمانية الحرب، (وهو ما حدث بالفعل فى 5 نوفمبر 1914) فإن مصير مصر أصبح مرهوناً بموقف الدولة العثمانية من الحرب.

وكانت فكرة ضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية تتردد بين حين وآخر فى دوائر السياسة البريطانية، وبدأت بريطانيا تفكر جدياً فى هذا الأمر منذ احتلال إيطاليا لطرابلس (1911)، فسربت أنباء عن احتمال ضم مصر لتختبر رد الفعل عند حليفتها، فاعترضت فرنسا على فكرة الضم وأنكرتها الخارجية البريطانية متعللة بأن ما نشر بالصحف حول هذا الموضوع كان من قبيل الإشاعات. ولكن عندما توتر الموقف الدولى فى صيف 1914 فاتحت بريطانيا حليفاتها فى أمر ضم مصر فاعترضت فرنسا بشدة على القرار،

وطلبت ترك أمر مصر معلقاً ليبت فيه على مائدة مؤتمر الصلح عندما يعقد لواء النصر للحلفاء بعدما تضع الحرب أوزارها، وطرحت بريطانيا فكرة فرض الحماية على مصر فى حالة دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا فلقيت الفكرة الأخيرة قبولاً عند حلفاء بريطانياً، وأرجئ تنفيذ الفكرة لحين إعلان تركيا الحرب على الحلفاء وإن كان قد بدأ اتخاذ الإجراءات الرامية إلى إعداد مصر للحماية.

ففى 5 أغسطس 1914 أصدر مجلس الوزراء قراراً بمنع التعامل مع ألمانيا ورعاياها والأشخاص المقيمين فيها ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر ألمانى. وحظر تصدير البضائع إلى ألمانيا، وتخويل القوات البريطانية حقوق الحرب فى الأراضى والموانئ المصرية. وفى 13 أغسطس انسحبت هذه القرارات على إمبراطورية النمسا والمجر، كما فرضت الرقابة فى التلغرافات والبريد المرسل من مصر إلى الخارج والسودان والوارد إليها. وفى 18 أكتوبر صدر قرار بمنع التجمهر، وعد كل تجمع لخمسة أشخاص أو أكثر فى الطريق العام أو الأماكن العامة جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة أقصاها ستة شهور أو بغرامة أقصاها عشرون جنيها. وبمجرد إعلان تركيا الحرب على روسيا أخطر الجنرال فكسويل قائد جيش الاحتلال فى مصر الحكومة المصرية بوضع البلاد تحت الحكم العسكرى البريطانى وأصدر إعلاناً إلى المصريين حذرهم من تكدير الأمن العام وساعده أعداء انجلترا وحلفائها وحثهم على إطاعة الأوامر التى تصدرها السلطة العسكرية البريطانية. كما صدر إعلان آخر فى 5 نوفمبر عن الجنرال مكسويل بين فيه أن دخول تركيا الحرب ضد بريطانيا وحلفائها يعد اعتداء، وزعم أن بريطانيا تحارب من أجل الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى ميدان القتال، ومن أجل تمتع مصر بالسلام والرخاء، دون أن تحمل الشعب المصرى أعباء هذه الحرب، ولا تطلب من المصريين سوى الامتناع عن القيام بأى أعمال عدائية ضدها.

وفى 18 ديسمبر 1914 أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر وزوال السيادة العثمانية، ولم يكن هذا القرار إلا كشفاً للقناع الذى اختفى وراء الوجه الحقيقى لسياسة الاحتلال البريطانى فى مصر، وتسمية الأشياء بمسمياتها، فلم تكن السيادة العثمانية – كما رأيناها – إلا سيادة أسمية باعتراف صناع السياسة البريطانية أنفسهم.

ولما كان الخديو عباس حلمى الثانى موجوداً بعاصمة الدولة العثمانية نشوب الحرب حيث اعتاد قضاء الإجازة الصيفية هناك، فقد منعته بريطانيا العودة وأصدر وزير الخارجية البريطانية قراراً بخلعه بحجة انضمامه إلى أعداء حكومة صاحب الجلالة البريطانية "وتعيين عمه حسين كامل باشا – أكبر أمراء أسرة محمد على سنا– سلطاناً على مصر، على أن يقرر نظام وراثة العرش فيما بعد، على أن تتولى بريطانيا إدارة علاقات مصر الخارجية عن طريق "المندوب السامى البريطانى" بما يترتب على ذلك من إلغاء لوزارة الخارجية المصرية.

وأعاد حسين رشدى باشا تشكيل الوزارة، ولم تحرك الجمعية التشريعية ساكناً لهذه التغييرات رغم تأجيل اجتماعاتها إلى أجل غير مسمى بل كان سعد زغلول باشا – وكيل الجمعية المنتخب – فى مقدمة المحتفين بالسير هنرى مكماهون – أول مندوب سامى بريطانى فى عهد الحماية – فاستقبله على محطة السكة الحديد بالقاهرة عند وصوله إليها قادماً من الإسكندرية بقطار خاص (9 يناير 1915)، وأعرب عن أمله فى أن يجرى الخير لمصر على يديه.

موقف الشعب من الحماية

قوبل قرار فرض الحماية على مصر وما تبعه من تغيرات بالألم والصمت والوجوم، فقد قيدت الأحكام العرفية حركة المصريين من أبناء الطبقة الوسطى والكادحين، على حين بارك الأعيان والذوات التغيرات الجديدة، ولعل ذلك يرجع إلى اعتقادهم أن الوضع الجديد قد يساعد مصر على نيل درجة من الاستقلال إن لم يكن الاستقلال التام، عندما تضع الحرب أوزارها.

ولم يبق فى ميدان المعارضة إلا فلول "الحزب الوطنى" فأوقف الحزب جريدته "الشعب " عن الصدور يوم إعلان الحماية كمظهر من مظاهر الاحتجاج وتحسبت السلطة العسكرية لما يمكن أن يقوم به الحزب، فطاردت رجاله وضبطت أوراقه وسجلاته، واعتقلت أعضاءه، ونفت بعضهم إلى مالطه، ومنهم من بقى فى السجن حتى نهاية الحرب. أما من أفرج عنهم فقد قيدت حركتهم ووضعوا تحت مراقبة البوليس السياسى، تلك الإدارة التى أسسها الإنجليز عام 1910 لمطاردة العناصر الوطنية.

واتخذت مقاومة الشباب المتعلم – الذى كان يعبر عن التفسير الوطنى أصدق تعبير – طابع المقاومة السلبية تارة، مثلما حدث عندما أضرب طلبة مدرسة الحقوق عن الدراسة عندما زار السلطان حسين كامل مدرستهم (18 فبراير 1915) ولجأوا إلى العنف تارة أخرى، مثلما حدث عندما وقعت محاولتين لاغتيال السلطان باءتاً بالفشل وعوقب المتهمون فيها بالإعدام (بالنسبة للحادث الأول) والسجن المؤبد بالنسبة للحادث الثانى . ومن حوادث العنف محاولة اغتيال إبراهيم فتحى باشا وزير الأوقاف (سبتمبر 1915).

حالة مصر فى ظل الحماية

أدى نشوب الحرب إلى توقف مشروعات الرى، ولذلك لم تتغير المساحة المنزرعة ومساحة المحصول خلال الحرب، ولكن حدث تغير فى نسب المحاصيل فنقصت نسبة محصول القطن إلى ثلثى ما كانت عليه عند بداية الحرب تقريباً بينما زادت نسبة محاصيل الغلال كالقمح والأرز والذرة لسد حاجة البلاد والقوات التى تدفقت عليها من المستعمرات البريطانية.

وكانت ظروف الحرب ملائمة تماماً لتدخل بريطانيا فى جميع جوانب الحياة الاقتصادية، فسخرت قوى مصر الاقتصادية لخدمة الجيش الإنجليزى طوال الحرب، وأدت إلى احتدام التضخم النقدى إذ تشير الإحصاءات إلى ارتفاع البنكنوت المصرى من 2.4 مليون فى آخر يونيو 1914 إلى 46 مليون جنيه فى آخر ديسمبر 1918 بزيادة تبلغ نحو 54 ضعفاً، وارتفع تبعاً لذلك الرقم القياسى لأسعار الجملة من 94 فى نهاية 1914 إلى 212 فى نهاية عام 1918 (باعتبار يناير 1913/يوليو 1914 كأساس 100)، ولعبت إنجلترا والبنك الأهلى المصرى (الذى كان بنكاً إنجليزياً) الدور الأساسى فى هذا التضخم، فألغى شرط تغطية نصف النقد المصرى بالذهب اكتفاء بأذونات الخزانة البريطانية، وبذلك تم ربط الجنيه المصرى بالجنيه الإسترلينى، وأصبح فى مقدور بريطانيا إصدار أى كمية من أوراق النقد فى مصر لمواجهة مصروفات الحرب دون الحاجة إلى غطاء ذهبى، دون النظر إلى ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الاقتصاد المصرى.

وبدد كبار المزارعين المكاسب التى حققوها خلال سنوات الحرب على شراء المزيد من الأراضى التى ارتفعت أسعارها ارتفاعاً جنونياً دون أن تزيد بالمقابل طاقتها الإنتاجية،

كما استخدموا جانباً كبيراً من تلك المكاسب فى تسديد ما عليهم من ديون عقارية للبنوك الأجنبية وخاصة البنك العقارى المصرى فهبطت الديون بمقدار الثلث، وكان من نتائج ذلك إعاقة فرصة تحقيق تراكم لرأس المال الوطنى بدرجة كافية عند نهاية الحرب.

وكان لظروف الحرب أثر كبير فى دفع عجلة الصناعة، فقد شكلت الحرب حماية طبيعية عندما تأثرت الواردات بالعمليات العسكرية فى حوض البحر المتوسط، وقلت بذلك السلع الأجنبية وارتفعت أسعارها ارتفاعاً كبيراً، فأفسح المجال أمام الصناعة المصرية، مما أدى إلى نشاط صناعات الغزل والنسيج والسكر والكحول والجلود والأثاث، وعادت الحياة تدب من جديد فى الصناعات الحرفية التى أصابتها المنافسة الأجنبية بالشلل فيما قبل الحرب، وحقق القطاع الصناعى أرباحاً ذات بال – غير أن الصناعة عجزت عن الأخذ بأساليب الإنتاج الحديثة لتعذر استيراد الآلات الحديثة ولذلك كانت معظم المشروعات الصناعية التى ظهرت خلال الحرب من النوع الفردى المحدود الموارد، والذى يتبع وسائل الإنتاج القديمة، ومن ثم كان عجز ذلك القطاع عن الصمود فى وجه المنافسة الأجنبية عندما انتهت الحرب وعادة الواردات الأجنبية إلى التدفق من جديد على السوق المصرية.

غير أن الحالة الاقتصادية خلال الحرب نبهت الأذهان إلى ضرورة النظر فى مستقبل الاقتصاد المصرى بعد الحرب، فتكونت "لجنة التجارة والصناعة" عام 1917 لدراسة هذه المشكلة، وانتهت إلى وضع تقرير هام أوصت فيه بتعديل نظام الجمارك، وإنشاء مدارس صناعية بتخفيف الضرائب على الصناعات المحلية وخفض أسعار النقل بالسكك الحديدية ومنح حق الأفضلية للمصنوعات المصرية فى المناقصات الحكومية وتقديم إعانات لبعض المشروعات الصناعية الهامة أو الخاصة باستخراج المعادن مما يكون ذا منفعة عامة أو يؤدى إلى تنمية موارد البلاد، وإنشاء مصرف خاص لتقديم التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصناعية.

وإذا كان تقرير اللجنة لم يحظ بالتفات الحكومة الخاضعة للسيطرة البريطانية، فإنه يمثل معلماً هاماً على طريق التطور الاقتصادى الذى شهدته مصر بعد الحرب، فهو يعبر عن نبذ البورجوازية المصرية لفكرة الاعتماد على الزراعة وحدها كميدان للاستثمار وتطلعها

إلى آفاق استثمارية جديدة فى قطاعات أخرى كالتجارة والصناعة كانت حكراً لرأس المال الأجنبى، وهو ما تم تجسيده من خلال "بنك مصر" بعد نهاية الحرب.

ولكن ثمة نتائج خطيرة ترتبت على تلك التطورات الاقتصادية التى شهدتها مصر خلال الحرب، نبتت خطورتها من طابعها الاجتماعى فقد أدى النشاط الصناعى إلى زيادة حجم الطبقة العاملة دون أن يترتب على ذلك زيادة فى دخول تلك الطبقة ويرجع ذلك إلى زيادة السكان خلال الحرب ووفره العرض فى سوق العمل مما جعل العمال يعانون من شطف العيش، ويتطلعون إلى تحسين أحوالهم.

ومن هذه النتائج أيضاً، ما أدت إليه ظروف الحرب من سوء توزيع الثروة المنقولة، فأصبحت تسير فى نفس الاتجاه الذى سارت فيه من قبل الثروة العقارية إذ أن الإنفاق المتواصل الكبير لجيوش الحلفاء كان يمثل ثروات مفاجئة كبيرة الحجم هبطت على بعض الأفراد القلائل. وقد استثمر جانب من تلك الأموال فى المشروعات الاقتصادية التى أنشئت بعد الحرب وخاصة تلك التى أقامها بنك مصر.

أضف إلى ذلك ما ترتب على تجنيد نحو المليون وربع المليون من الفلاحين المصريين لخدمة القوات البريطانية وحلفائها فى فرق العمال والجمالة للقيام بالأعمال المعاونة لتلك القوات من شق الطرق ومد الخطوط الحديدية وحفر الخنادق والنقل والاستيلاء على الدواب، فقد كان ذلك كله أثراً كبيراً فى السخط على الحماية بين صفوف الفلاحين الذى فجر بركان العنف فى ثورة 1919.

مراجع الفصل الأول

- لطيفة سالم: مصر فى الحرب العالمية الأولى.
- عبد الرحمن الرافعى: ثورة 1919، الجزء الأول.
- عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر 1918-1936.

الفصل الثانى:
ثورة 1919

ما كادت الحرب تقترب من نهايتها حتى أصبح مصير مصر فيما بعد الحرب موضع اهتمام الساسة المصريين والإنجليز. كل منهما ينظر إلى المسألة من زاوية تتفق ومصالحه.

وفيما يتعلق بساسة المصريين، لم يكن على الساحة المصرية منهم إلا من عرفوا بالمعتدلين أو "العقلاء" أى أولئك الذى لم ينزعوا إلى التخلص من الوجود البريطانى طفرة أو عن طريق العمل المباشر ضد ذلك الوجود، ورأوا التدرج فى تحقيق هذه الغاية، فيرتقى المصريون أولاً إلى المستوى الذى يؤهلهم لإدارة أمورهم بأنفسهم ثم يسعون بعد ذلك للمطالبة بحقوقهم وهؤلاء هم أتباع "حزب الأمة" أو من يتشيعوا للحزب والتقوا حول أفكاره، والمستوزرين من "الذوات" الذين احتفظوا بمكانتهم المتميزة تحت الاحتلال ، وتعايشوا معه، وكانوا أدواته فى تنفيذ سياسته.

أما ذلك الفريق من الساسة الذين نبذوا فكرة التعاون مع الاحتلال وقضوا مضاجعه بمطالبته بالجلاء، ونظموه العمل الوطنى ضده داخلياً وخارجياً، فقد غابوا عن المساحة السياسية نتيجة ما تعرضوا له من ملاحقة سلطات الاحتلال ومطاردتهم لهذا الفريق وتصفيتهم له، ونعنى بهم رجال "الحزب الوطنى" الذى أنهت الحرب العالمية الأولى دورهم السياسى، فقد ربطت قيادة الحزب (محمد فريد) نفسها بتركيا، وبالعمل لنصرة قضيتها وقضية حلفائها وهو أمر طبيعى طالما كان الخط السياسى للحزب هو التمسك بالسيادة العثمانية مع الحرص على الوضع الخاص لمصر فى الدولة، فإذا كانت الحماية قد أنهت هذه السيادة من الناحية العملية، فلا مفر أمام "الحزب الوطنى" من الاستعانة بأعداء بريطانيا عليها، وأختار حمد فريد برلين – فى أواخر الحرب – مركزاً لنشاطه السياسى، أما فلول الحزب فى مصر فقد رأينا ما حدث لهم عقب إعلان الحماية من مطاردة ونفى واعتقال وحتى من ظل منهم حراً كان مشلول الإرادة لا يستطيع الإقدام على عمل ما، ولذلك لم يكن لديهم تصور لما يمكن أن يكون عليه مستقبل مصر بعد

الحرب وخاصة أن تركيا خسرت الحرب، فهم يحسبون على الجانب المنهزم وصوت المهزوم لا يجد أذاناً صاغية. ومن هنا يمكن القول أن دورهم السياسى أنتهى بإعلان الحماية رغم المحاولات البائسة التى قام بها بعض أفراد الحزب أو المنتسبين إليه خلال الحرب.

وهكذا كانت الساحة خالية أمام "العقلاء" أو "المعتدلين" الذى علا صوتهم عند نهاية الحرب، وخاصة أنهم لم يسببوا المتاعب لبريطانيا خلالها بل رأيناهم يرحبون بالمندوب السامى الذى عين بعد اعلان الحماية ويتعاونون مع النظام الجديد خلال الحرب، ربما لأنهم أصحاب نظرة واقعية إلى الأمور، فهم أدرى من غيرهم بأن إعلان الحماية كان تصريحاً بحقيقة قائمة منذ 1882 وإسقاطاً لغلالة السيادة العثمانية الطريقة التى لم تكن تخفى حقيقة "الحماية المقنعة" طوال سنوات ما قبل الحرب.

وتباحث هذا الفريق من الساسة المصريين عند نهاية الحرب فيما يكون من أمر الحماية بعد الحرب، باعتبارها وضع مؤقت لا يقوم على أساس قانونى فإعلان الحماية من دولة على أخرى كان يصحبه عادة اتفاق بين الدولة الحامية والدولة المحمية (مثلما حدث حين أعلنت الحماية على كل من تونس وزنجبار ومراكش) وأن كان من المفهوم أن الطرف القوى يفرض نفسه فرضاً على الطرف الضعيف بمختلف وسائل الضغط السياسى والعسكرى والاقتصادى، أما فى حالة مصر فلم تطلب الحكومة المصرية أو أى هيئة سياسية مصرية حماية بريطانيا فالحماية جاءت من طرف واحد ولم توافق عليها الحكومة المصرية أو ترفضها (وما كان بمقدورها ذلك) فى شيء إذا يلزم مصر والمصريين طالما أنهم لم يرتبطوا بميثاق مكتوب يعلنون فيه للرأى العام الدولى قبولهم بالحماية.

ولكن طموحهم لم يرق إلى درجة المطالبة بالاستقلال التام وفصم العلاقة مع بريطانيا، فهم يقبلون بدرجة من درجات الاستقلال تحقق للمصريين قدراً من الحرية فى إدارة أمور بلادهم مقابل السماح لبريطانيا بوجود بحرى على قناة السويس التى يعترفون بأهميتها للمصالح الإمبريالية البريطانية.

أما بريطانيا فكانت تتجه عند نهاية الحرب إلى تثبيت الحماية وربط مصر بالإمبراطورية البريطانية طبقاً لفحوى الخطاب الذى وجه إلى السلطان حسين كامل فى أوائل الحرب من حيث إعادة النظر فى الامتيازات الأجنبية بما يتناسب ومصالح بريطانيا، والتدرج فى إشراك المصريين فى الحكم "بمقدار ما تسمح به حالة الأمة من الرقى السياسى".

وأستند هذا الموقف البريطانى إلى ما كشفت عنه الحرب من أهمية مصر بالنسبة للمواصلات الجوية والبحرية العالمية، ولمركزها الهام على الطريق إلى مستعمراتها الإفريقية والآسيوية وبالنسبة إلى معداتها الحربية فى الشرق الأوسط. وقدرت وزارة الخارجية الإنجليزية ما لمصر من أهمية خاصة عند البحث عن بديل لزعامة تركيا للعالم الإسلامى فمصر بما لها من مكانة فى العالم الإسلامى تستطيع أن تلعب دوراً هاماً لحساب بريطانيا أو قل – أن شئت – تستطيع بريطانيا أن تلعب بمصر على الساحة السياسية الإسلامية لعبة الخلافة الإسلامية إذ ما أنهارت الخلافة الإسلامية فى تركيا كرد فعل لهزيمتها فى الحرب وفقدانها لإمبراطوريتها، لذلك بذل رجال السياسة الإنجليز العاملين فى مصر النصح لحكومتهم بضمها إلى الإمبراطورية البريطانية أكثر من مرة فى السنوات الأخيرة للحرب.

وفى مارس 1917، شكلت لجنة للنظر فى إصلاح النظام القضائى فى حالة إلغاء الامتيازات الأجنبية، تقدم إليها عشرة من المحامين الإنجليز بطلب اعتبار اللغة الإنجليزية لغة رسمية للمحاكم، تصاغ بها القوانين وتنقل منها إلى العربية أو الفرنسية إذا دعت الحاجة لذلك، على ألا يعول إلا على النص الإنجليزى، وأن يوضع القانون المصرى على النسق الإنجليزى، ويعين قاضى إنجليزى إلى جانب كل قاضى مصرى فى المحاكم الأهلية. وأسند إلى السير وليم برونييت مهمة تشكيل لجنة خاصة بالإصلاح الدستورى تضع مشروعاً لهذه الغاية مع الاهتمام بالتشريع الخاص بالأجانب.

وفى نوفمبر 1918 قدم برونييت مذكرة صيغت بأسلوب استعمارى، اقترح فيها إنشاء مجلس نواب مصرى تقتصر عضويته على المصريين، ولا تكون له إلا بالسلطة التشريعية ويتكون من أعضاء من المصريين والأجانب، فيضم الوزراء المصريين والمستشارين الإنجليز وكبار الموظفين الإنجليز بطريق التعيين، وينتخب إلى جانبهم 30

عضواً مصرياً و15 أجنبياً. يتم انتخابهم بشروط صعبة، وكان تكوين المجلس على هذا النحو يعطى الأغلبية للأجانب والأقلية للمصريين. ولا تعتمد القرارات الصادرة عن مجلس الشيوخ إلا بعد موافقة وزارة الخارجية البريطانية عليها. وكانت الحجة التى استند إليها برونييت فى وضع السلطة التشريعية بيد أغلبية أجنبية أن الأجانب يمسكون بزمام النشاط الاقتصادى والتجارى الذى لا يحظى منه المصريون إلا بالقليل الذى لا يعطيهم حق التشريع لأصحاب أغلبية المصالح الاقتصادية مما قد يضر بتلك المصالح.

ولا ريب أن هذا المشروع يعبر عن نوايا الإنجليز تجاه مصر، كما يكشف عن إغفالهم لأمانى المصريين الوطنية وتجاهلهم لها. لذلك كان من الطبيعى أن تثير هذه المقترحات مخاوف المصريين وسخطهم حين أذيعت بعد أن قدم برونييت نسخة من المشروع إلى حسين رشدى باشا رئيس الوزراء، وخاصة أن إعلان مبادئ الرئيس الأمريكى ولسون التى تضمنت حق الشعوب فى تقرير المصير، جعل المصريين يتطلعون إلى نيل الاستقلال بعد كل ما أدوه من خدمات لقضية الحلفاء (كرهاً لا طوعاً)، وبعد ما عانوا من حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل وإنما جرهم إليها الوجود البريطانى فى مصر.

وقد أحس المندوب السامى البريطانى رجنالد ونجت بوجود تيار قوى فى شتى ربوع مصر ضد الحماية بما تعنيه من القضاء على استقلال مصر الذاتى، وكانت مراسلاته إلى الخارجية البريطانية تحذر من مغبة تجاهل مشاعر المصريين مؤكداً أن "كل المصريين من السلطان إلى الفلاح يرغبون فى تحقيق استقلال مصر الذاتى الذى وعدتهم به إنجلترا منذ عام 1883"، ولكن الخارجية البريطانية لم تأخذه مأخذ الجد.

وبعد انتهاء الحرب (11 نوفمبر 1918) أخذ الساسة المصريون يتشاورون فى مصير البلاد بعد الحرب، وخاصة أن الشعوب الصغيرة كانت تتأهب لإرسال مندوبيها إلى مؤتمر الصلح، وكان للتصريح الإنجليزى – الفرنسى الصادر فى أوائل نوفمبر 1918 فيما يتعلق بسوريا والعراق أثراً كبيراً عليهم، إذ جاء فيه: "أن بريطانيا العظمى وفرنسا تسعيان لتحرير الشعوب التى أنقذت من الظلم العثمانى تحريراً تاماً. وأن تنشيء "لها حكومات وطنية تستمد سلطاتها من السنن التى يسنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم". وشد من أزر الساسة المصريين إنشاء مملكة عربية مستقلة فى الحجاز قبيل

نهاية الحرب، واستعداد الأمير فيصل لتمثيل والده الشريف حسين أمام مؤتمر الصلح الذى تقرر انعقاده فى باريس.

وكان الاتجاه إلى عرض وضع مصر على مؤتمر الصلح شائعاً بين الساسة المصريين ، امتداداً للخط السياسى القديم الذى كان يرى حل المسألة المصرية حلاً (قانونياً) فينظر إلى المسألة على أنها "قضية" مستنداتها تتمثل فى عدم استناد الاحتلال إلى أساس قانونى ، والوعود المهمة التى قطعها الإنجليز على أنفسهم فى أكثر من مناسبة بالجلاء عن مصر، وتبعية مصر للإمبراطورية التى سيطرح أمر البلاد التابعة لها على مؤتمر الصلح ونعنى بها الدولة العثمانية، فتحديد مستقبل مصر –إذا– يحتاج إلى قرار من المجتمع الدولى ممثلاً فى الأطراف التى ستجتمع حول مائدة مؤتمر الصلح ولم لا تعرض "قضية" مصر على مؤشر الصلح؟ اليس من حق مصر أن تحصل على مقعد حول هذه المائدة عرفاً بما قدمت من تضحيات خلال الحرب من أجل نصرة قضية الحلفاء ؟ ألم يكن وضع مصر كما حددته فرمانات 1841 و 1873 قد تم بحضور الدول الكبرى وتصديقها على الفرمانات وضمانها لها؟ ألا يبرر هذا حق مصر فى أن تشهد الدول المعنية بأمرها على أنها قد شبت عن الطوق وأنها تستحق أن تنال استقلالاً كغيرها من البلاد العربية التى وعدت بذلك ؟!

هذه كلها تساؤلات دارت فى أذهان الصفوة السياسية المصرية وعلى ألسنتهم فى جلساتهم الخاصة سواء من كان منهم فى السلطة كحسين رشدى باشا – رئيس الوزراء – وعدلى يكن باشا وزير المعارف أو من كانوا من أقطاب الجمعية التشريعية كسعد زغلول باشا وعلى شعراوى ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى أو من كانوا يعبرون عن صفوة المثقفين كأحمد لطفى السيد. وقد تبلورت أفكار هؤلاء جميعاً حول الصيغة التى تعرض بها مطالب مصر على مؤتمر الصلح من خلال "وفد مصرى" يشكل من صفوة الساسة المصريين.

وإذا كانت الأسماء السابقة الذكر تمثل جماعة "المعتدلين" الذين يدركون حقائق الأمور ويسلمون بها، ولا يشطون فى مطالبتهم فقد كان على الجانب الآخر – عند نهاية الحرب – جماعة أخرى فكرت فى صيغة "الوفد" كأداة للتعبير عن مطالب مصر أمام مؤتمر

الصلح، ضمن من بقى من شباب الحزب الوطنى المثقف وبعض الساسة المستقلين كمحمد سعيد باشا والأمير عمر طوسون لا تثق فى جماعة "المعتدلين" وتنشد حل "قضية" مصر فى إطار القضية العثمانية ذاتها، فلا أقل من أن تنال مصر استقلالا إذا تقرر استقلال توابع الدولة العثمانية.

ولكن ذلك لا يعنى أن انقساماً فى الرأى قد حدث بين الصفوة السياسية المصرية، فكان هناك شبه اتفاق – على الأقل – على الصيغة المناسبة للعمل من أجل تحقيق المطالب الوطنية، وتعنى بها فكرة تكوين "وفد" يذهب إلى مؤتمر الصلح، ولكن الصعوبة كانت تكمن فى تحديد ممن يتكون منهم الوفد، ومن يتولى رئاسته فقد كان فريق "المعتدلين " يرشح سعداً لهذه الرئاسة، ويلقى قبولاً لدى الوزارة والسلطان أحمد فؤاد (الذى خلف عمه حسين كامل على العرش عند وفاته فى 9 أكتوبر 1917). أما جماعة الحزب الوطنى والمستقلين فكانت ترشح الأمير عمر طوسون للرئاسة، وترى أن يتكون وفد من أغلبية تمثلها، وهو ما كان يرفضه السلطان والوزارة.

وأخيراً، قدمت المصلحة الوطنية على صوت الإحن والخلافات السياسية وتم توحيد الصفوف والجهود حول فكرة تأليف وفد بزعامة سعد زغلول يعرض وجهة نظر الشعب المصرى على مؤتمر الصلح وفد آخر رسمى يتألف من حسين رشدى باشا وعدلى يكن باشا للغاية ذاتها. ولما لم تكن ظروف الحرب تسمح باختيار الوفد بانتخابات عامة تجريها الحكومة، فقد رأى القائمون على الحركة وضع صيغة توكيل يوقع عليه من لهم "صفة النيابة الطبيعية عن الأمة" وهم الأعيان والعلماء وغيرهم ممن يقبل التوقيع على التوكيل حتى يكتسب الوفد الشعبى الصفة الشرعية.

ولكن.. قبل أن نتتبع الحوادث التى صاحبت تشكيل الوفد يجب أن تلقى نظرة على ملامح شخصية الرجلين اللذان لعبا الدور الأكبر فى تشكيل "الوفد المصرى" وهما حسين رشدى باشا رئيس مجلس الوزراء، وسعد زغلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية.

أما حسين رشدى باشا، فكان ينتمى إلى الجيل الثانى لإحدى العائلات التركية، فهو ابن طبوزاده محمد حمدى باشا كاتم أسرار نظارة الداخلية، ومن ثم ينتمى إلى "الذوات" من كبار ملاك الأراضى الزراعية، غير أنه يمثل الجيل المتمصر منهم، فقد ولد عام 1865 (فى عهد إسماعيل) وتعلم بالمعاهد السويسرية، ثم حصل على إجازة الحقوق من فرنسا عام 1892، وعاد إلى مصر ليتقلب فى وظائف الحكومة المصرية، فالتحق بقلم قضايا نظارة المالية، ثم أصبح مفتشاً بنظارة المعارف لمدة ست سنوات، عين بعدها قاضياً بالمحاكم المختلطة حيث مكث بتلك الوظيفة نحو سبع سنوات، ونقل إلى المحاكم الأهلية بوظيفة مستشار بمحكمة الاستئناف، ثم أصبح مديراً لديون الأوقاف، فناظراً للحقانية (1908)، فرئيسا للنظار فى 3 أبريل 1914. وكان قائم مقاما خديوياً عندما نشبت الحرب العالمية الأولى، ووقع على عاتقه اتخاذ القرارات التى أملاها الإنجليز تمهيداً للحماية، وإن كان حريصاً على أن يسجل دائما أن تلك القرارات تعبر عن إرادة الإنجليز وأنه وزملاءه يستمدون سلطتهم من الخديو الغائب، وأنهم إنما يستمرون فى القيام بأعباء وظائفهم تجنباً للمضار التى تلحق البلاد إذا تعطلت حركة إدارتها الداخلية، واستمر فى منصبه عندما خلع عباس الثانى وعين حسين كامل سلطاناً بقرار من وزير الخارجية البريطانى، فتعاون مع سلطات الحماية مؤكداً فى خطاب قبول رئاسة الوزراء الذى وجهه للسلطان أنه مصرى قبل كل شيء "وبصفتى مصرياً قد رأيت من المفروض على أن أجتهد فى أن أكون نافعاً لبلادى".

ورغم أن المقام كان مقاماً رسمياً، وأن العبارات التى تستخدم فى مثل تلك الخطابات ذات طابع تقليدى، إلا أن حسين رشدى كان صادقاً بهذه العبارات – فى التعبير عن مشاعره الحقيقية، فهو وإن كان ينتمى إلى أسرة تركية إلا أن جيله من أبناء الأتراك الذين ولدوا بمصر وتربوا من خيراتها كانوا لا يشعرون بالولاء لتركيا قدرا إحساسهم بمصريتهم ، وخاصة أن مصالحهم ارتبطت بما نالوا من ثروات ومكانة اجتماعية مرموقة تحت جناح حكام أسرة محمد على ومادامت الأسرة التى يدينون لها بنعمتهم لا تزال تتربع على عرش مصر، فلا بأس من استمرارهم فى دعمها، ففى استمرارها ضمان لمصالحهم . ولما كانت الحماية تشكل وضعاً فرضته ظروف الحرب فلا بأس عندهم من القبول بها

حتى ينجلى الموقف بعد الحرب ثم يأتى دور العمل من أجل تحديد مستقبل مصر السياسى، فى تحديده يكمن أمر استقرار حكم أسرة محمد على.

ولا تحمل مصادر عصر الاحتلال الذى برز فيه حسين رشدى كأحد كبار الموظفين أى إشارات إلى اهتمامات سياسية أو ارتباطات حزبية لحسين رشدى، على نقيض ما كان بالنسبة لعبد الخالق ثروت وعدلى يكن اللذان كانا على صلة بحزب الأمة، غير أن تغلبه فى مناصب القضاء ربط بينه وبين من عملوا به بروابط الصداقة، فكان صديقاً لسعد زغلول ولعدد من كبار الموظفين، ورغم أن محمد فريد بك (رئيس الحزب الوطني) كان يشك فى معظم من تولوا المناصب الكبرى تحت الاحتلال أنه عندما يشير إلى حسين رشدى فى مذكراته يصفه بأنه "غير كفء فى السياسة" وإن كان عالماً فى القانون وقاضى فاضل: كما أشار إشارات ضمنية إلى ميل حسين رشدى إلى جماعة المعتدلين من إتباع حزب الأمة.

والطريقة التى تصرف بها حسين رشدى عند نهاية الحرب توحى بأنه لا يقل عن غيره من ساسة مصر كفاءة، فقد لعب دوراً هاماً فى حسم الخلافة حول تشكيل"الوفد المصرى"، وفى توحيد الصفوف ورئاسة سعد زغلول لذلك الوفد، ولعل ثقافته القانونية وكذلك ثقافة سعد هى التى أملت فكرة التوكيلات فإذا كان "الوفد" هيئة دفاع عن "قضية " الأمة، فلابد أن توكله الأمة فى ذلك باعتبارها "صاحبة الدعوى". كما لعب حسين رشدى دوراً هاماً فى إنجاح عملية جمع التوكيلات بفضل موقعه فى رئاسة الوزارة، رغم سيطرة الإنجليز على أجهزة وزارة الداخلية، وكان ظهيراً قوياً للوفد للضغط على الإنجليز حتى يسمحوا للوفد بالسفر، ولا ريب أن السلطان أحمد فؤاد كان يساند رشدى فى موقفه وإن تخاذل فى المراحل الأخيرة على نحو ما سنرى.

وإذا كان رشدى أرستقراطيا، فإن سعد زغلول كان من صميم الشعب المصرى، نشأ نشأة مصرية صميمة، واختلف إلى الأزهر أيام الأفغانى ومحمد عبده، واشترك فى الثورة العرابية محرراً للوقائع المصرية إلى جانب محمد عبده وارتبط بالأخير – بعد الاحتلال – بروابط المحبة والإعجاب. ولمع فى ميدان المحاماة، ثم عين قاضياً بالمحاكم الأهلية وحصل على ليسانس الحقوق الفرنسية وهو يشغل هذا المنصب، وكان قد حقق ثروة مالية

ازدانت بسمعة طيبة ونزاهة مشهودة، وأتاحت له فرصة الاحكتاك بالأرستقراطية التركية، فاستطاع وهو ابن الشيخ إبراهيم زغلول عمدة أبيانه مركز فوه بمديرية الغربية) أن يصهر إلى مصطفى فهمى باشا رئيس مجلس النظار وموضع ثقة الإنجليز، وبذلك انتقل من التيار الدستورى العرابى إلى بيئة المتصلين بالإنجليز المهادنين لهم، ولاشك أن أصهاره لمصطفى فهمى مسئول عن تعيينه ناظراً للمعارف عام 1906 (مهما قيل عن كفاءته)، وكان كرومر يهدف من وراء هذا التعيين إلى التقرب للمصريين بعد حادث دنشواى الشهير على أن يكون هذا التعيين مجرد تجربة تراقب بحذر وعناية ولم يرتح الخديو عباس الثانى لتعيين سعد زغلول – تلميذ محمد عبده وصفيه – فى الوزارة، ولكنه قبل على مضض طالما أن تلك إرادة المعتمد البريطانى وكان كرومر يقدر سعداً، وقد أشاد به فى الخطبة التى ألقاها فى حفل وداعه بدار الأوبرا عندما نقل من مصر، وتنبأ ببزوغ نجمه.

ونهج سعد نهجا(جديداً فى وزارة المعارف، ففرض شخصيته فرضاً على شئون وزارته، ولم يرض بأن يكون أداة فى يد دنلوب المستشار الإنجليزى، فاقتسم معه السلطة فى الوزارة، ودافع عن اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة العلم، ولكن حاول أن يقدم التعليم الابتدائى والثانوى باللغة العربية جهد الطاقة، وأوفد البعوث إلى أوروبا ليتم أعضاؤها دراستهم العليا فى معاهدها بقدر ما سمحت به ميزانية الدولة.

وفى عام 1910 تولى سعد منصب وزير الحقانية (العدل) فى وزارة بطرس غالى باشا، واستمر بها بعد اغتيال بطرس غالى حتى دب النزاع بينه وبين الخديو فاستقال فى إبريل 1912. وربما كان لخروجه من الوزارة أثره فى تحوله عن مهادنة الإنجليز بعدما تخلى كتشنر المعتمد البريطانى عنه ولم يسانده فى موقفه المضاد للخديو قبل الاستقالة.

وعند إنشاء "الجمعية التشريعية" وفقاً لقانون النظامى الجديد الذى منعه كتشنر (عام 1912)، رشح سعد نفسه لعضويتها عن دائرتى بولاق والسيدة زينب مثال تأييد الحزب الوطنى، رغم أن محمد فريد (كان بالمنفى عندئذ) لم يثق بسعد، ويصفه بالانتهازية والعمالة للإنجليز، ولذلك أرسل من منفاه إلى من بقى من قيادات الحزب الوطنى يحذرهم من الانسياق وراءه دون أخذ "المواثيق كتابةً حتى يخشى التحول عنه".

ولكن الحملة الانتخابية أفادت سعد سياسياً، وأكسبته شعبية كبيرة لما تميز به من مقدرة خطابيه، وتأثير على مستمعيه، وأستغل سعد تلك الشعبية فى إحراج مركز الخديو إلى درجة كبيرة، وضم إليه عدداً من الأصدقاء والمعجبين، وبخاصة بعد أن تزعم المعارضة داخل ا لجمعية، وبرزت قوة شخصيته أثناء ترأسه مع عدلى يكن – وكيل الجمعية المعين – حول من ينوب عن رئيسها فى حالة غيابه فبدى سعد حريصاً على حقوق الأمة.

وحول سعد وأصدقائه فى الجمعية التشريعية، ألتف الوفد بعد اكتمال تكوينه عام 1919 ، وأصبح يضم ممثلين لمختلف فئات الشعب: كالأقباط والبدو والحزب الوطنى، وبعض الشخصيات العامة من كبار موظفى الحكومة والبارزين من أعضاء الجمعية التشريعية.

ولانفراد سعد زغلول برئاسة الوفد دلالته العميقة بالنسبة لتاريخ مصر القومى، فقد اشتهر سعد قبيل الحرب الأولى بمعارضته للجامعة الإسلامية وميله إلى الإنجليز وإلى حزب الأمة، وإن كان منصبه الرسمى هو الذى حال بينه وبين الانضمام الفعلى للحزب إلا أنه كان ينتمى إلى نفس المدرسة السياسية التى عبر عنها الحزب، ومن ثم كان تشكيل الوفد فى غالبيته من أعضاء وأنصار حزب الأمة يعد تغليباً للجانب المصرى الخالص الذى عبر عنه أحمد لطفى السيد فى المقالات التى نشرها بالجريدة قبل الحرب بعنوان "سياسة المنافع لا سياسة العواطف"، ودع فيها إلى إقامة كيان مصرى بمعزل عن الدولة العثمانية.

تكوين الوفد

وتكوين الوفد أمراً اختلفت حوله مصادر الفترة، فمن الثابت أن الأمير عمر طوسون فكر أثناء الحرب فى تقديم مشروع إلى مؤتمر الصلح – أيما كان الجانب المنتصر فى الحرب – يدعو فيه الدول إلى بحث القضية المصرية، وأنه تشاور مع محمد سعيد باشا (رئيس الوزراء السابق)، وفاتح سعد زغلول فى الموضوع، ولذلك أصبحت فكرة طرح القضية المصرية على مائدة مؤتمر الصلح غالبة على تفكير الوفد حتى دفعت التطورات إلى القبول بمبدأ التفاوض مع انجلترا وحدها للبحث فى حل أسرع لوضع مصر المعلق على مشجب الحماية، ومن المحتمل أن سعداً درس القضية مع بعض الشخصيات السياسية المصرية وأنهم توصلوا فى نهاية سبتمبر 1918 إلى خطة تحدد الخطوات الدبلوماسية

الواجب اتخاذها مع انجلترا على أثر انتهاء الحرب. ومن المحتمل كذلك أن حسين رشدى قد أحس بالمسئولية عن مستقبل مصر وأنه خرج بفكرة مماثلة أخبر بها عدلى يكن الذى استطاع أن يقنع بها سعد وأصدقائه. وعلى كل، فإن اتصال المندوبين المصريين بالسلطات البريطانية بعد يومين فقط من إعلان الهدنة (مقابلة 13 نوفمبر) يثبت أن المسألة المصرية قد درست تماماً أثناء المراحل الأخيرة للحرب العالمية الأولى، عندما كانت الحوادث تشير إلى اقتراب نهاية الحرب.

ففى 13 نوفمبر 1918 تمت المقابلة الشهيرة بين سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز بفهمى (ثلاثتهم من أعضاء الجمعية التشريعية) والمندوب السامى السير رجنالد ونجت، وذكر المندوبون الثلاث أنهم بصفتهم نواب الأمة جاءوا للقائه ودار الحديث على الوجه التالى (وفق محضر الاجتماع الذى سجله الوفد).

السير ونجت: "أن الصلح اقترب موعده، والعالم يفيق بع حرب شغلته زمناً طويلاً، وأن مصر سينا لها خير كثير، وأن الله مع الصابرين، فالمصريين هم أقل الأمم معاناة من أضرار الحرب، كما أنهم استفادوا من أموالاً طائلة فعليهم أن يشكروا بريطانيا العظمى التى كانت سبباً فى قلة ضررهم وكثرة عائدهم".

سعد زغلول: "ما تكون إنجلترا فعلته خيراً لمصر، فإن المصريين يذكرون لها بالشكر بداهة... فالحرب كانت كحريق أطفأ ولم يبق إلا تنظيف آثاره فلا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات، فالناس ينتظرون بفارغ الصبر زوال هذه المراقبة كى ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق لذى عانوا منه أكثر من أربع سنوات".

رجنالد ونجت: "أننى أميل حقاً إلى إزالة المراقبة المذكورة وقد تحدثت فعلاً مع القائد العام للجيوش البريطانية فى هذا الصدد، ولما كانت هذه المسألة عسكرية، فإنه بعد الاتفاق مع القائد العام سنكتب للحكومة البريطانية، ونأمل الوصول إلى ما يرضى... ويجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا، ويعلموا

أنه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح، فإنها تلتفت لمصر وما يلزمها، ولن يكون الأمر إلا خيراً".

سعد زغلول: "أن الهدنة قد عقدت والمصريون لهم الحق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ، ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا الخير الذى تريده، انجلترا لهم".

رجنالدو نجت: "يجب ألا تتعجلوا وأن تكونوا متبصرين فى سلوككم فإن المصريين فى الحقيقة لا ينظرون إلى العواقب البعيدة".

سعد: "أن العبارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد منها"

ونجت: "أريد أن أقول أن المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر"

سعد: "لا أستطيع الموافقة على ذلك، فإنى إن وافقت أنكرت صفتى فإنى منتخب عن قسمين من أقسام القاهرة، وكان انتخابى بمحض إرادة مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى باشا".

ونجت: "أنه قبل الحرب كثيراً ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية، فأضرت مصر ولم تنفعها، فما هى أغراض المصريين ؟

على شعراوى: "أننا نريد أن نكون أصدقاء الإنجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر".

رجنالد ونجت: "إذا أنتم تطلبون الاستقلال !!!.

سعد زغلول: "ونحن له أهل: وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقى الامم المستقلة؟".

ونجت: "ولكن الطفل إذا أعطى من الغذاء أزيد من حاجته أصيب بالتخمة".

عبد العزيز فهمى: "نحن نطلب الاستقلال التام، وقد ذكرتم أن الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد فأقول لكم أن الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال، وكل البلد كانت تطلب الاستقلال، وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ

علينا، وذلك راجع إلى طبيعة الشباب فى كل مكان، فلأجل إزالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدئه الأساسى الذى هو مبدأ كل الأمم، وهو الاستقلال التام، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف فى الإجراءات، وأسسوا حزب الأمة، وأنشأوا صحيفة الجريدة وكان مقصدهم أيضاً الاستقلال التام وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى، وذاك معروف عند الجميع والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض، ونحن فى طلبنا الاستقلال التام لسنا بالغين فيه، فإن امتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الأسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديماً وحديثاً.

رجنالد ونجت: "ولكن نسبة الأميين فى مصر كبيرة كما فى البلاد التى ذكرتها إلا الجبل الأسود والألبان على ما أظن".

عبد العزيز فهمى: "أن هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم، فإن لمصر تاريخاً قديماً باهراً وسوابق فى الاستقلال التام، وهى قائمة بذاتها، وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة، وهم كثيرو العدد وبلادهم غنية وبالجملة فشروط الاستقلال التام متوفرة فى مصر..، وأما من جهة تشبيهنا بالطفل يتخم إذا غذى بأزيد من اللازم فاسمحوا لى أن أقول أن حالنا ليست مما ينطبق عليه هذا التشبيه، بل الواقع إننا كالمريض مهما أتيت له من نخبة الأطباء استحال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع دائه، بل هو نفسه الذى يحس بالألم ويرشد إليه، فالمصرى وحده الذى يشعر بما ينقصه من أنواع المعارف وما يفيده فى الأشغال العمومية وفى القضاء وغير ذلك، فالاستقلال التام ضرورى لرقينا."

رجنالد ونجت: "أتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها؟".

عبد العزيز فهمى: "أن معرفة ذلك راجع على المستقبل، ومع ذلك فإذا كانت بلاد العرب – وهى دون مصر بمراحل – أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك".

رجنالد ونجت: "لقد كانت مصر عبداً لتركيا، أفتكون أحط شأنا لو كانت عبداً لإنجلترا؟".

شعراوى باشا: "قد أكون عبداً لرجل من الجعليين وقد أكون عبداً للسير ونجت، الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلى، ومع ذلك لا تسرنى كلتا الحالتين، لأن العبودية لا أرضاها، ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها، ونحن كما قدمت نريد أن نكون أصدقاء لإنجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد".

ونجت: "ولكن مركز مصر حربياً وجغرافياً يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها، وقد تكون غير إنجلترا".

سعد زغلول: "متى ساعدتنا إنجلترا على استقلالنا التام، فإننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة إنجلترا فنعطيها ضمانة فى طريقها للهند وهى قناة السويس، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء، بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود".

شعراوى باشا: "يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون من الاجانب ، فيمكن بقاء المستشار الإنجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين العمومى".

سعد باشا: "نحن نعترف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم، وأوسعها حرية، ونحن نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر، فنطلب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر، أننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك ممثلاً لهذه الدولة العظيمة عند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى إنجلترا، ولا نلتجئ هنا لسواك، وفى الخارج لغير رجال الدولة الإنجليزية، ونطلب منك بصفتك عارفاً لمصر مطلعاً على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب".

رجنالد ونجت: "قد سمعت أقوالكم، وإنى اعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة ودية، فإنى لا أعرف شيئاً عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد، وعلى كل فإنى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير".

****

كان هذا هو ما دار بين المندوبين الثلاثة والمندوب السامى البريطانى، ويتضح منها أن المطالب المصرية قد تبلورت على النحو التالى:

1. الاستقلال التام استناداً إلى ما لمصر من مؤهلات تجعلها جديرة به.
2. تأمين المصالح الاستراتيجية لبريطانيا فى قناة السويس بعقد محالفة عسكرية معها، والسماح لها باحتلالها فى حالة وقوع توتر دولى يعرض مصر لأطماع دولة أخرى ويهدد بالخطر المصالح الاستراتيجية لبريطانيا.
3. القبول بوجود مستشار مالى إنجليزى تنتقل إليه سلطات صندوق الدين، يلعب دور القيم على مصالح الدائنين.
4. اعتماد المصريين لأسلوب التفاوض المباشر مع بريطانيا لتحقيق الاستقلال المنشود، دون إدخال أطراف دولية أخرى فى الموضوع.

وطبيعى ألا يلزم رجنالد ونجت نفسه بشيء، ولهذا لم يصدر عنه سو التأييد لسياسة بلاده الاستعمارية والتهوين من أمر المصريين، ثم أبدى لرئيس الوزراء حسين رشدى باشا عدم اقتناعه بصفة الوكالة عن الأمة التى خلعها سعد وزميلاه على أنفسهم. وذلك رغم كونهم جميعاً أعضاء فى الجمعية التشريعية التى لم تزل قائمة قانوناً، لهذا طلب "الوفد المصرى" – بعد المقابلة– "توكيلاً " من الأمة لمتابعة السعى للاستقلال التام بالطرق السلمية. وكان المقصود – فى أول الأمر– أن يوقع هذا التوكيل أعضاء الجمعية التشريعية. ولكن لما كان الشعب برمته معنياً بقضيته الوطنية. فقد أرسلت نسخ التوكيل إلى شتى أرجاء البلاد ليوقعها المواطنون جميعاً. وساعد حسين رشدى – كما ذكرنا آنفاً – على إمضاء نسخ التوكيل حين أصدر التعليمات إلى مديرى الأقاليم بعدم التعرض لها .

دون أن يتخاذل أمام محاولات السلطات البريطانية إحباط حركة جمع التوقيعات بعد أن تبينت أنها توشك أن تكون أساساً لحركة عامة للمطالبة بالاستقلال العام، وكان موقف حسين رشدى من العوامل التى ساعدت على التفاف الشعب حول "الوفد".

ولما كانت السلطات البريطانية تجهل مدى ما بلغه تجاوب الشعب مع حركة المطالبة بالاستقلال، فقد حصر المندوب السامى جهده فى محاولة تخفيف حدة التوتر السياسى كمقدمة لتأليف حكومة مصرية، تجارى المطالب الوطنية إلى حد ما، وتقبل صيغة الحماية بشكل جديد يبقى على جوهرها كأساس للعلاقات المصرية البريطانية فى المستقبل. لذلك لم تعلق السلطات البريطانية أهمية على الحاح سعد زغلول باشا فى طلب السماح للوفد بالسفر إلى إنجلترا، واكتفت بإحالته إلى الخطاب الذى سبق أن وجهه وزير الخارجية البريطانية إلى السلطان حسين كامل عند اعتلائه عرش مصر، ودعاه إلى تقديم، مقترحاته عن نظام الحكم فى مصر إلى المندوب السامى، وعلى ألا تخرج هذه المقترحات عن الخطة التى رسمتها الحكومة البريطانية لمصر من قبل (أى لا تخرج عن دائرة الحماية).

وكان حسين رشدى قد اعتزم السفر إلى لندن مع زميله عدلى يكن، ليطرح المسألة المصرية على بساط البحث مع الحكومة البريطانية وكان رشدى على تفاهم تام مع الوفد حول الخطة السياسية الواجب اتباعها فى ذلك الحين، وهى تقضى بتوحه "الوفد الرسمى" (رشدى ويكن) إلى لندن، وتوجه أعضاء "الوفد المصرى" إلى حيث شاءوا، وعندما ماطلت السلطات الإنجليزية فى قبول مطالب زعماء الوفد ورئيس الحكومة، أرسل الوفد المصرى نداء إلى قناصل الدول الأجنبية فى مصر (6 ديسمبر 1918) يخبرهم فيه بتأليف الوفد ومطالبة التى تنحصر فى الاستقلال التام، وتكوين حكومة دستورية، والتعهد باحترام الامتيازات الأجنبية، ووضع طريقة للرقابة على المالية المصرية من خلال صندوق الدين، وقبول مقترحات الدول بشأن المحافظة على حياد قناة السويس، وضمان "جمعية الأمم" لاستقلال مصر. كما أبلغهم بالموقف المتعنت الذى اتخذته السلطات العسكرية الإنجليزية مع الوفد بعدم سماحها له بالسفر.

وأرسل الوفد نداء آخر إلى الرئيس الأمريكى ولسون يطلب إليه تحقيق مسعاه لحضور مؤتمر الصلح، ولما رأى الوفد أن نداءاته كانت صرخة فى واد، كثرت اجتماعاته لمناقشة مختلف أوجه القضية الوطنية بل أن سعداً أعلن فى جمعية الاقتصاد والتشريع (7 فبراير 1919) بطلان الحماية.

وعندما سمحت السلطات البريطانية لحسين رشدى وعدلى يكن بالسفر وحدهما إلى لندن، لم يقبل حسين رشدى ذلك، بل أصر على ضرورة السماح للوفد بالسفر إلى حيث يشاء، وقدم استقالته والح فى قبولها حتى قبلت بالفعل فى أول مارس 1919.

وظل رجال دار المندوب السامى فى مصر ينظرون إلى المسألة على أنها مجرد سحابة صيف لا تلبث أن تنقشع فكتب القائم بأعمال لمندوب السامى إلى حكومته (24 فبراير 1919) ما يفيد بأن حسين رشدى وعدلى يكن لا يتمتعان بالشعبية التى حصلا عليها خلال أزمة الاستقالة، فقد تبخرت هذه الشعبية، وأن سعد زغلول لا يحظى بثقة الناس وأن المسألة كلها لا تزيد خطورة عما كانت عليه الحال أيام مصطفى كامل، مما لا يدعو إلى القلق من جانب الحكومة الإنجليزية.

وكان قبول استقالة حسين رشدى نذير سوء عند الوفديين. فقد كان وجود رشدى فى الحكم يبعث على الطمأنينة على مستقبل العمل الوطنى، لأن رشدى كان يؤازر الوفد، مما جعل الناس على ثقة بأن السلطان أحمد فؤاد متضامن مع الوزارة فى سياسة احتضان المطالب الوطنية، فإذا كان قد قبل استقالة رشدى فمنى ذلك أن السلطان قد تتصل من تبعة القضية الوطنية ومالاً الإنجليز، وتهيأ لقبول الحماية. لهذا أرسل الوفد خطاب احتجاج شديد اللهجة إلى السلطان فؤاد، وأحتج لدى ممثلى الدول الأوربية على السياسة الإنجليزية.

وفى 8 مارس 1919 ألقى القبض على سعد زغلول ومحمد محمود وحمد الباسل وإسماعيل صدقى، ونفوا إلى مالطة. ومن الملاحظ أن هؤلاء الأربعة كانوا من حملة رتبة الباشوية، ويبدو أن القصد من اعتقالهم تخويف بقية أعضاء الوفد، وبث روح اليأس فى نفوس المصريين جميعاً، فها هم رجالهم الذين ترأوا على سادتهم الإنجليز يساقون إلى

المنفى فالأمر أهون على الإنجليز ما يتصوره المصريون، ولكن بقية أعضاء الوفد خيبوا ظن الإنجليز فلم ينفرط عقدهم، بل واصلوا اجتماعاتهم، وأبرقوا للسلطان فؤاد محتجين على ما حدث ومحملينه المسئولية كاملة، كما أبرقوا إلى الحكومة الإنجليزية بالاحتجاج على نفى الزعماء الأربعة، وأكدوا أنهم ماضون فى الدفاع عن حقوق بلادهم بكل الطرق المشروعة، كما أرسلوا برقيات بنفس المعنى إلى ممثلى الدول الأجنبية فى مصر.

وسرعان ما حدث ما لم يمكن فى حسبان الإنجليز، ولا حتى قيادة الوفد، فقد أطلق اعتقال سعد وصحبه غضب الشعب الذى طال كبته، واندلعت نيران الثورة التى بدأت بإضراب الطلبة (9 مارس) ثم ما لبثت أن عمت البلاد من أقصاها إلى أقصاها، وشارك فيها المصريون على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية، الموظفون والطلبة، والمحامون والفلاحين والعمال والتجار، والأمراء والوزراء وكبار الملاك، بل أن نساء المدن طرحن الحجاب ، واشتركن فى المظاهرات، وقدمن الاحتجاجات مما لم يسبق له مثيل فى أى بلد إسلامى آخر، وتجلت وحدة المصريين فى اشتراك المسلمين والأقباط جنباً إلى جنب ليعبروا عن أصالة مصر وتراثها التاريخى المجيد، وهو ما سنعود إليه فيما بعد بالشرح المستفيض.

قامت المظاهرات الكبرى فى جميع المدن المصرية، وأضرب الموظفين –لأول مرة – عن العمل، والطلبة عن الدراسة، ولعب العمال دوراً هاماً فى الحوادث التى صاحبت الثورة، وكذلك الفلاحين فقطعت أسلاك البرق والتليفون، وقطعت الخطوط الحديدية، هوجمت مراكز الشرطة، وأقيمت المتاريس وحفرت الخنادق واستخدمت مختلف أنواع السلاح ضد قوات الاحتلال من الحجارة والعصى إلى الأسلحة النارية، وهوجمت القطارات العسكرية الإنجليزية، ودمرت المحطات وأحرقت مخازن تموين القوات البريطانية بل أعلنت الجمهورية فى المنيا وزفتى وأماكن أخرى.

وأسقط فى أيدى الإنجليز، وأدركوا أنهم مواجهون "عملاقاً" لا "طفلاً" – كما كان يظن رجنالد ونجت– فأصدر القائد العام للقوات البريطانية إنذاراً يتوعد فيه كل من يتلف أو يشرع فى إتلاف خطوط المواصلات الحديدية أو البرقية أو التليفونية بالإعدام رمياً بالرصاص، وإن كل حادث جديد من هذا النوع سيعاقب عليه بإحراق أقرب القرى إلى موقع الحادث، وجابت دوريات الجنود الإنجليز الشوارع، وجاست خلال القرى،

واستخدمت الطائرات الحربية، وحظر التجول ليلاً فى كل المدن والقرى، ووجهت الحملات إلى الأقاليم لقمع الثورة.

ورغم ذلك انتشرت حوادث العنف فى كل مكان واتخذت طابعاً دموياً من الجانبين، بل هوجمت بيوت بعض كبار الملاك – حتى من كان منهم من أعضاء الوفد – مما يكشف عن بعد اجتماعى قطرى أتاحت له حوادث الثورة فرصة الظهور، وبلغت خسائر المصريين حوالى ثلاثة آلاف شهيد و1600 جريح، وحكم على 2700 بأحكام مختلفة وأعدم 49 رجلاً وحكم بالأشغال الشاقة على 37 رجل.

وعندما فوجئت بريطانيا بالثورة على غير توقع، أسرعت بتعيين اللورد اللنبى مندوباً سامياً فوق العادة لمصر والسودان، وعلق الإنجليز الآمال على ما لهذا القائد العسكرى من سمعة اكتسبها من كونه قائد حملة فلسطين وسوريا وفاتح بيت المقدس، ولم يكن بعيداً عن مصر، فقد كان قائداً عاماً للجيوش البريطانية فى مصر منذ يونيو 1917. فتعيين مثل هذا الرجل قد يساعد على تصفية الثورة ويجعل المصريين يترددون مرات قبل الإقدام على عمل معادى للإنجليز وخاصة أن اللنبى يجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية، وكانت لديه صلاحيات واسعة لاتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات لإقرار الأمن والنظام فى مصر والعمل على "استمرار الحماية على أساس وطيد مشروع".

وفى 25 مارس وصل اللنبى إلى القاهرة، وبدأ على الفور مهمته، متبعًا لأسلوب يجمع بين اللين والشدة حسبما يتطلب الموقف فهو يتعامل بالشدة مع الطلبة والموظفين، ويهدد بإغلاق المدارس وفصل من لا يعود إلى دراسته أو عمله، على حين يعامل الأعيان وأعضاء الوفد باللين ويناشدهم معاونته على إعادة الأمن والسكينة فيؤد له هؤلاء أن ما وقع من حوادث كانت نتيجة طبيعية لحرمان المصريين دون غيرهم من شعوب المنطقة من عرض قضيتهم على مؤتمر الصلح. غير أن اللنبى نجح فى إقناع شيخ الأزهر والمفتى وبطريرك الأقباط وشيخ مشايخ الطرق الصوفية ورئيس المحكمة الشرعية ونقيب الأشراف وعدد من الوزراء السابقين وبعض أعضاء الوفد وكبار الملاك، توقيع نداء حثوا فيه الشعب على التزام بالهدوء والسكينة وعدم الاعتداء على الممتلكات

والمرافق العامة. وأوصى اللنبى حكومته بإطلاق سراح الزعماء المعتقلين والسماح للوفد بالتوجه إلى باريس.

لم تمانع الحكومة البريطانية فى إتباع نصيحة اللنبى، فأطلق سراح سعد زغلول وصحبه وسمحت لهم بالتوجه إلى باريس، ولمن يشاء من المصريين بالسفر إلى الخارج. وعاد حسين رشدى إلى رئاسة الوزارة (فى 9 أبريل) ولكنه عجز عن إقناع الموظفين بالعدول عن الإضراب، والتحم الموظفون بالعمال، فاستقال حسين رشدى مرة أخرى، مما أدى إلى تجدد الاضطرابات.

ومنذ استقالة حسين رشدى (21 أبريل 1919)، وحتى صدور تصريح 28 فبراير 1922 ، حكمت مصر وزارات إدارية، تعرض وزراؤها للاغتيال وعجزت سلطات الاحتلال عن إقناع الكثيرين بالاشتراك فى الحكم واضطرت إلى إغراء الوزراء بالمكافآت والمعاشات السخية حتى يقبلوا مناصب الوزارة.

الوفد فى باريس

وفور صدور قرار الإفراج عن سعد زغلول وزملائه، قرر الوفد سفر خمسة أعضائه هم: على شعراوى باشا، وسينوت حنا بك، جورج خياط بك ومصطفى النحاس بك ، والدكتور حافظ عفيفى بك، ليلحقوا بالأعضاء الآخرين بمالطة (سعد زغلول باشا، ومحمد محمود باشا، حمد الباسل باشا، وإسماعيل صدقى باشا) ليتوجه الجميع من هناك إلى باريس حيث وصلوها فى 16 أبريل 1919.

كان الوفد يعول كثيراً على القوى المشتركة فى مؤتمر السلام فوضع مصر من الحرب لا بد أن يكون مسألة تهم الجميع، وإذا كان المؤتمر يستمع إلى ممثلى القوميات التى كانت تنتمى إلى الدولة العثمانية قبل الحرب، فلابد أنه سوف يستمع إلى ممثلى الشعب المصرى، فمصر بماضيها العريق لا تقل أهمية عن هؤلاء إن لم تكن تزيد. ولم يستمع المؤتمر إلى صوت شعب مصر وفيه ولسن رئيس الولايات المتحدة صاحب المبادئ المشهورة ومن بينهما حق تقرير المصير ؟!

ولكن الوفد كان مفرطاً فى حسن الظن بالقوى المشتركة فى المؤتمر، فهو يعتقد أن مهمة المؤتمر وضع نظام سياسى عالمى جديد تراعى فيه عدالة مطلب الشعوب، بينما كان المؤتمر تتويجاً لصراع دموى بين القوى الإمبريالية، فيه غالب ومغلوب، وما المؤتمر إلا مجلس لتصفية الحساب بين القوى المتصارعة على حساب الشعوب (ومن بينها الشعب المصري)، فهو يحدد مغزى مطلب الغالب على المغلوب، ولاقتسام الغنائم بين المنتصرين. ولذا كانت بريطانيا على رأس أولئك المنتصرين، فلا يعقل أن يلقى المصريون أذاناً صاغية، لأن قضيتهم تدخل ضمن لعبة تقسيم الغنائم، بل مصر نفسها جزء من تلك الغنائم.

كذلك أفرط الوفد فى حسن الظن بالولايات المتحدة الذى كان نتاجاً لسوء تقدير دور الولايات المتحدة على الساحة الدولية، تأثراً بم بدأ من عدم تورط أمريكا فى لعبة صراع حول الشرق الأدنى وبما لها من سمعة طيبة فى المنطقة كمنار للحرية ونصير للشعوب المستضعفة. وغاب عن أذهان رجال الوفد الدور الإمبريالى الذى كانت تلعبه الولايات المتحدة فى الشرق الأقصى، والذى كان لا يقل خطورة عن دور القوى الإمبريالية التقليدية فى الشرق الأدنى وإن اختلف فى الأسلوب.

كما غاب عن ذهن الوفد تلك الصفقات المصرية التى عقدت خلال الحرب بين الدول الإمبريالية لاقتسام ممتلكات الدول المعادية عندما يعقد لها لواء النصر عليها، مكان للشرق الأدنى نصيب كبير من تلك الصفقات.

ورغم ذلك كله ظل الوفد يتذرع بالأمل، حتى وقعت عليه المفاجآت وقوع الصواعق. ففى 22 أبريل 1919 أعلنت الولايات المتحدة اعترافها بالحماية البريطانية على مصر، وأن أبدت العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتى فأسقط فى يد الوفد الذى كان يعلق أمالاً كباراً على مساندة أمريكا، وتضمنت معاهدة الصلح مع ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية والتنازل عن الامتيازات التى كسبتها فى مصر والموافقة على نقل لسلطات المخولة لتركيا بموجب اتفاقية 1888- الخاصة بقناة السويس إلى انجلترا، فكانت مفاجأة خطيرة أخرى أربكت الوفد وخطط الوفد وجعلته يعيد حساباته من جديد.

وكان من رأى معظم أعضاء الوفد أن مهمة الوفد فى باريس قد أحبطت بالفعل، وأن ليس ثمة ما يمكن عمله طالما كانت أبواب المؤتمر موصدة أمامهم وفى اجتماع عقده الوفد فى 26 مايو أعلن سعد زغلول. أن مهمة الوفد قد انتهت، ولم يبق أمل فى الحصول على الاستقلال التام، وإن كل قول عدا ذلك يعد مغالطة، وإن عمل الوفد الآن ما هو إلا تنظيم للهزيمة.

وانقسم أعضاء الوفد بين مطالب بالعودة إلى مصر طالما أن البقاء فى باريس لم يعد مجدياً، ومطالب باستمرار الوفد فى باريس لبث الدعاية للقضية المصرية بدلاً من العودة إلى مصر حيث الأحكام العرفية التى تكبل حركته وتحول دون إسماع صوت مصر للرأى العام الأوربى، ومن يرى طرق باب إنجلترا التى أصبحت صاحبة الأمر باعتراف دول المؤتمر، ومحاولة الفوز منها بأكبر قدر من الحقوق التى توسع نطاق الحكم الذاتى "فى ظل الحماية".

واستقر الرأى عن طرق "الأبواب غير الرسمية كالمجالس والهيئات النيابية والجرائد والرأى العام فى أوربا"ولكن الأوامر صدرت إلى الصحف الباريسية من رقابة المطبوعات الفرنسية بعدم الكتابة عن مصر لما فى ذلك من مساس بحليفتهم بريطانيا، وعندما أراد الوفد دعوة الصحفيين الفرنسيين امتنع أكثرهم عن تلبية الدعوة كما أخذت الصحف ذات النزعة الاستعمارية تنشر بين وقت وآخر أخباراً مغرضة عن الحركة الوطنية المصرية، مما جعل الوفد يشعر بأنه محاصر فى باريس، ففكر فى إيفاد بعض أعضائه إلى إنجلترا وأمريكا لبث الدعاية للقضية المصرية وعندما قامت الصعوبات فى طريق تنفيذ هذه الفكرة كلف بعض المصريين المقيمين بإنجلترا بهذا العمل. ولجأ الوفد إلى فتح حوار مع لاشتراكيين الأوربيين لإقناعهم بتأييد المطالب الوطنية المصرية، كما لجأ على البرلمانات فى بلدن الحلفاء يناشدها عدم التصديق على اعتراف حكوماتهم بالحماية على مصر، ومن بينها الكونجرس الأمريكى.

كانت هذه الدعاية التى نظمها الوفد فى أوربا وأمريكا تسعى للخروج بالقضية المصرية من مأزق الاعتراف الدولى بالحماية، والعودة بها إلى وضعها السابق على الحرب يجعلها مسألة دولية، فاعتراف دول الغرب بالحماية لا يعنى نجاحها، لأن ذلك لا يتحقق إلا إذا

اعترف المصريون أنفسهم بها عندئذ فقط تكتسب الحماية صفة الشرعية، فمادام المصريون يأبون الاعتراف بها ويقاومونها، فإن الباب يظل مفتوحاً لتسوية المسألة بشكل يرضى القوى الوطنية فى مصر.

لذلك أقام الوفد خطه السياسى على استمرار رفض المصريين للحماية عن طريق رفع الروح المعنوية للشعب إلى أقصى درجاتها، مع الترويج لفكرة مؤداها أن باب القضية المصرية لا يزال مفتوحاً فى الخارج وإن فرصة النجاح فى الحصول على الاستقلال لازالت موجودة بدليل بقاء الوفد فى باريس وعدم عودته إلى مصر، مع المحافظة على وحدة الأمة وسلامة الصف الوطنى.

لجنة ملنر

وفى الأول من أبريل 1919، أبلغت الحكومة البريطانية اللورد اللنبى – المندوب السامى البريطانى – أنها تعتزم إرسال لجنة تحقيق إلى مصر برئاسة اللورد ملنر، لإزالة سوء التفاهم وتقصى أسباب "الشغب" وتثبيت الحماية على أسس ترضى الطرفين: بريطانيا ومصر.

وأعلنت بريطانيا عن سياستها تجاه مصر فى صورة بلاغ أصدره المندوب السامى فى 14 نوفمبر 1919، جاء فيه:

"إن سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى الاحتفاظ بالحكم الذاتى فيها تحت حماية بريطانيا، وإنشاء حكومة ذاتية تحت رئاسة سلطان مصر، أما غرض بريطانيا العظمى فهو الدفاع عن مصر ضد كل خطر خارجى، أو أى تدخل من جانب دولة أجنبية فى الوقت نفسه تأسيس نظام دستورى يمكن السلطان ووزرائه ومندوبى الأمة المنتخبين تحت إرشاد بريطانيا العظمى على قدر حاجة البلاد، من الاشتراك معاً فى إدارة الشئون المصرية، كل فى مجاله الخاص وبأسلوب يزيد فيه نفوذهم بمرور الأيام، لذلك قررت حكومة جلالته إرسال لجنة إلى مصر تكون مهمتها وضع تفاصيل دستور لتحقيق هذه الغاية، وتقوم بالأعمال الأولية اللازمة قبل تقرير الشكل المستقبل للحكومة، بالتشاور مع السلطان ووزراءه

وأصحاب الشأن والرأى من المصريين، وليس من وظيفة اللجنة فرض دستور على مصر، فإن مهمتها هى أن تدرس الأحوال درساً دقيقاً وتبحث مع أصحاب الشأن فى البلاد فى الإصلاحات اللازمة، ثم تقترح نظام الحكم الذى يمكن أن يوضع موضع التنفيذ بالاتفاق مع السلطان ووزرائه كما هو المأمول".

ووصلت لجنة ملنر إلى مصر فى 7 ديسمبر 1919، لتجد المصريين وقد تهيأوا لمقاطعتها مقاطعة تامة، إذ نظمت اللجنة المركزية للوفد بالقاهرة –بالاتفاق مع سعد زغلول – حركة مقاطعة للجنه شارك فيها أعضاء الجمعية التشريعية المعطلة ومجالس المديريات والأعيان والعلماء والمحامون وطلاب الأزهر والجامعة المصرية وتلاميذ المدارس ، فأرسلت برقيات الاحتجاج على اللجنة لمجلس الوزراء وممثلى الدول الأجنبية بالقاهرة وإلى الوفد فى باريس، وأخذ الشباب المواثيق على الساسة بالالتزام بمقاطعة اللجنة (بما فى ذلك محمد سعيد باشا رئيس الوزراء). وبدأت حركة المقاطعة تتخذ – منذ 24 أكتوبر– طابع العنف، فنظمت المظاهرات للتعبير عن المقاطعة ووقعت بالإسكندرية حوادث خطيرة راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين، فأقام المتظاهرون المتاريس فى الشوارع وحفروا الخنادق فى الشوارع لمنع سيارات البوليس والجيش البريطانى من تعقب المتظاهرين، وأغلقت المحال التجارية فى بعض أحياء الثغر. وما لبث الاضطرابات أن انتقلت إلى القاهرة والمدن الأخرى احتجاجاً على ما حدث بالإسكندرية وأضرب الطلبة من جديد، ونظمت المسيرات الشعبية التى تضم علماء الأزهر والقساوسة والموظفين والعمال والطلبة، وبدت فى الأفق نذر إضراب جديد للموظفين وعمال السكك الحديدية مما اضطر وزارة محمد سعيد باشا إلى إصدار قرار بمنع المظاهرات (5 نوفمبر) وأرسلت كتيبة من الجيش المصرى إلى الإسكندرية لمنع المظاهرات، غير أن الاضرابات والمظاهرات عادت من جديد فى 12 نوفمبر يوم ذكرى مقابلة زعماء الوفد للمندوب السامى الذى أصبح عيداً للجهاد الوطنى، وإزاء تفاقم الموقف وعجز الحكومة عن تهدئة الجماهير الثائرة، قدم محمد سعيد باشا استقالة حكومته (15 نوفمبر) عشية إصدار المندوب السامى للبلاغ الذى حدد سياسة بريطانيا تجاه مصر – الذى ذكرناه آنفاً

– والذى كان يعنى أن بريطانيا ماضية قدماً فى سياسة تدعيم الحماية مما يؤد إلى التهاب المشاعر الوطنية ويزيد من رقعة الاضطرابات.

ولجأ اللنبى إلى محاولة ضرب الحركة الوطنية بتشكيل وزارة برئاسة يوسف وهبة باشا (وكان قبطياً) لشق صف الحركة الوطنية بالإيقاع بين المسلمين والأقباط. ولكن الأقباط استنكروا هذا التدبير واجتمع كبارهم بالكنيسة المرقسية وأعلنوا أن قبول يوسف وهبة تشكيل الوزارة قبول للحماية وللتفاوض مع لجنة ملنر وخروج على إجماع الأمة على المطالبة بالاستقلال التام.

ولما كان المندوب السامى قد أمر بإبعاد محمود سليمان باشا وإبراهيم باشا سعيد قيد الإقامة الجبرية بقريتيهما، ووضع عبد الرحمن فهمى بك سكرتير اللجة المركزية تحت الرقابة بالقاهرة، وهم جميعاً من أبرز قادة اللجنة المركزية اجتمعت كلمة لجنة الوفد على انتخاب مرقس حنا وكيلاً للوفد ورئيساً للجنة المركزية، وبذلك طاش سهم اللنبى الذى حاول أن يرمى به الحركة الوطنية، واثبت المصريون تمسكهم بالمطالب الوطنية.

كذلك فشلت مساعى الإنجليز لتكوين حزب مماليء لهم يبدى استعداداً لقبول الحماية والتفاوض مع لجنة ملنر عرف ب "نادى الأعيان" عندما شنت اللجنة المركزية للوفد ومن ورائها الرأى العام المصرى هجوماً عنيفاً على من تزعموا هذا الاتجاه، فاضطروا إلى التراجع وأعلنوا تأييدهم لخطة الوفد. وهكذا وصلت لجنة ملنر إلى مصر وسط احتياطات أمن مشددة وجولا يوحى بإمكانية النجاح، وقد شكلت اللجنة من ممثلين للأحزاب الإنجليزية برئاسة اللورد ملنر الذى يعد من خبراء الشئون المصرية، فقد شغل منصب المستشار المالى فى مصر (1891-1889) وعضوية الجنرال مكسويل الذى كان قائداً عاماً لجيش الاحتلال عند إعلان الحماية، ورنل رود الذى عمل مع لورد كرومر فى مصر (1901-1894) وبعض رجال القانون والصحافة الإنجليزية.

وفى اليوم التالى لوصول اللجنة أصدرت لجنة الوفد المركزية بياناً أعلنت فيه مقاطعة الأمة المصرية للجنة استناداً إلى أن المسألة المصرية دولية، وأن الأمة لا تقبل الحماية، وأن كل استفتاء سياسى لا يجوز فى ظل الأحكام العرفية، وانهالت برقيات الاحتجاج

على اللجنة من مختلف فئات الشعب واتجهت المظاهرات إلى مقر اللجنة بالقاهرة للاحتجاج، وشارك الفلاحون فى المقاطعة، وهدد الموظفون بالإضراب، واحتج الأزهر احتجاجاً شديداً على السياسة البريطانية، وأصدر ستة من أمراء الأسرة الحاكمة بياناً (3 يناير 1920) أعلنوا فيه المطالبة باستقلال مصر التام غير المشروط وانضمامهم إلى الشعب فى موقفه الرافض للسياسة البريطانية.

ورغم هذه المقاطعة التامة للجنة، قامت اتصالات بينها وبين بعض الساسة من أمثال حسين رشدى وعدلى يكن وعبد الخالق ثروت – بتنسيق تام مع سعد زغلول – فى محاولة لإقامة جسر من التفاهم ييسر سبيل لقاء الوفد باللجنة باعتباره ممثل الأمة، فأكد رشدى لملنر أنه لن يجد مصرياً واحداً يقبل على التعاون مع اللجنة مادام إطار الحديث ما جاء ببلاغ المندوب السامى فى 14 نوفمبر 1919. وأن خير حل للقضية هو تحويل الحماية إلى محالفة إنجليزية مصرية تصان بها المصالح الإنجليزية فى قناة السويس وتضمن المصالح الأوربية، وإنه لا يمكن التوصل إلى حل دون التفاوض مع الوفد، لأن أى اتفاق يتم التوصل إليه دون مشاركة الوفد فى إقراره مصيره الفشل.

وانتهت اللجنة من دراستها للموقف ولقاءاتها بالساسة إلى الخروج بنتائج مؤداها أن المصريين يرفضون الحماية، وأن الوفد لا يمثل العناصر المتطرفة ولكنه يضم فى غالبيته رجال حزب الأمة السابق الذين عرفوا بالاعتدال وأوصت بتحديد إطار العلاقات مع مصر بعقد معاهدة ترضى فيها المصريين مقابل تعهد بريطانيا بالدفاع عن سلامة مصر واستقلالها عن طريق الاحتفاظ بقوة عسكرية فى أرض مصر لحماية مصالحها فيها – واحتفاظها بالرقابة على التشريع المصرى والإدارة المصرية فيما يخص الأجانب، ورأت اللجنة أن عقد مثل هذه المعاهدة يتطلب موافقة" جمعية مصرية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية وأبدى ملنر استعداده للتفاوض مع الوفد إذا شاء ذلك.

وعلى هذا الأساس تقدم ملنر بمقترحات إلى الوفد، رد عليها بمقترحات أخرى ثم صدرت فى النهاية مذكرة مشتركة قال ملنر أنها تمثل أقصى ما تستطيع بريطانيا تقديمه، وتعد هذه المذكرة قاعدة لتسوية لمسألة المصرية بشكل مقبول، وهى فى الواقع أساس لكل المفاوضات التى دارت بين البلدين حتى عام 1936.

وفى خلال مفاوضات زغلول – ملنر، لعب عدلى يكن دوراً هاماً كوسيط بين الطرفين ، فى باريس ثم لندن حيث دارت المفاوضات بين الطرفين ونص مشروع زغلول – ملنر على عقد محالفة بين مصر وإنجلترا تعترف فيها مصر بحاجة إنجلترا إلى حماية مصالحها الخاصة ومسئوليتها عن ضمان مصالح الجاليات الأجنبية فى مصر، وذلك مقابل مساعدة إنجلترا لمصر فى حماية نفسها، على أن تقدم لها مصر كل المساعدات فى داخل حدودها حتى فى الحالات التى تتأثر فيها سلامة مصر، على أن تتضمن المعاهدة النقاط التالية:

1. حق مصر فى أن يكون لها تمثيل سياسى مع البلاد الأجنبية.
2. حق إنجلترا فى الاحتفاظ بقوات على الأراضى المصرية.
3. موافقة إنجلترا على اختيار مستشار مالى وآخر قضائى.
4. حق إنجلترا فى التدخل لحماية الأجانب عند تطبيق القوانين التى كانت الامتيازات الأجنبية تحتم موافقة الأجانب عليها.
5. أن يكون لممثل بريطانيا فى مصر مركزاً خاصاً.
6. موافقة إنجلترا على إنهاء خدمات الموظفين الإنجليز والأجانب خلال عامين من تطبيق المعاهدة.

ونص المشروع على تعديل المتيازات الأجنبية وجعلها أقل إضراراً بمصالح مصر، على أن تنتقل إلى الحكومة الإنجليزية الحقوق التى كانت تتمتع بها الحكومات الأجنبية بمقتضى نظام الامتيازات، وإلا يعد وجود القوات البريطانية بمصر احتلالاً، وأن تتولى جمعية تأسيسية وضع الدستور المصرى الذى يقر مبدأ المسئولية الوزارية أمام الهيئة التشريعية، على أن تطلق الحريات بالنسبة لجميع الأشخاص، وحماية حقوق الأجانب . وظل السودان خارج إطار هذا الاتفاق (فقد أعدت بريطانيا العدة لضمه إلى إمبراطوريتها) بشرط أن تضمن بريطانيا لمصر مصالحها فى مياه النيل. وأرسل سعد مشروع الاتفاق إلى اللجنة المركزية للوفد بالقاهرة لإطلاع الأمة عليه، وأرسل معه

مذكرة قال فيها أنه رغم اعتقاده بأن المشروع لا يفى بالمطالب المصرية، إلا أنه "يشتمل على مزايا لا يستهان بها"، وأن زملاءه فى الوفد المفاوض لم يرفضوه على أساس أن الظروف الدولية قد تغيرت، وأن مصر لم يعد لها سند على الساحة الدولية، وإن إنجلترا انفردت بالقوة، وأن الأمة لا تستطيع متابعة المقاومة، ومن ثم فضل سعد وزملاءه عرض المشروع على الأمة بدلاً من رفضه.

وعندما عرض المشروع على الأفراد والهيئات أشار البعض (الحزب الوطنى) برفضه رفضاً تاماً، ورأى البعض الآخر قبوله، ولكن الاتجاه العام كان أميل إلى قبوله بعد تعديله على أساس "تحفظات" تحد من تدخل إنجلترا فى شئون مصر بعد إبرام المعاهدة، وتلغى كل القيود التى تحد من استقلال مصر بمجرد زوال الأسباب التى دعت إلى ذلك.

غير أن لجنة ملنر رفضت هذه التعديلات على أنها فتح لباب المفاوضات من جديد، وتمسك الوفد بعدم الدخول فى المفاوضات إلا على أساس التحفظات التى أبدتها الأمة لأن المفاوضين المصريين "شاءوا ألا ينتحروا" على حد تعبير سعد فى أحد المواقف الخطابية وتوقفت المفاوضات وعاد الوفد إلى باريس ليدب الخلاف بين أعضائه، مما أدى إلى انسحاب بعضهم من الوفد ووضع بذور الشقاق الذى عانت منه الحركة الوطنية فيما بعد.

تصريح 28 فبراير 1922

ولكن الحكومة البريطانية كانت بحاجة إلى تسوية لموضوع الحماية حتى تضع حداً للقلاقل التى تقض مضاجع السياسة البريطانية فى مصر، ورأت أن من حسن السياسة تجاوز الوفد، وخاصة أن الجنة ملنر أوردت فى تقريرها النهائى عن المباحثات أن المصريين يتفقون فى الأهداف النهائية، ولكنهم يختلفون فى أسلوب تحقيقها. ويبدو أنها علقت أهمية على عدلى يكن ورشحته ليكون الزعيم المصرى الذى يقبل التسوية فى جوهرها بعدما بذل من جهد فى الوساطة بين الوفد ولجنة ملنر التوفيق بين الطرفين.

وفى 26 فبراير 1921 أبلغت الحكومة البريطانية السلطان فؤاد برغبتها فى تبادل الآراء حول اقتراحات ملنر مع وفد يعينه السلطان بهدف التوصل إلى إيجاد بديل للحماية يضمن مصالح إنجلترا ويمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية، وتحقيق الأمانى

المشروعة لمصر والشعب المصرى، وفى أواسط مارس عرضت الوزارة على أن يكون هدف الرئيس استئناف المفاوضات.

وأطلق على وزارة عدلى اسم "وزارة الثقة" وهى تسمية أطلقها سعد زغلول فى عام 1920 على فكرة تأليف وزارة لا يشارك فيها الوفد، ولكنها تتمتع بثقته وثقة الأمة، يرأسها عدلى يكن، وتتولى وضع الدستور والتفاوض مع الإنجليز، وحاول سعد أن يتفاهم مع عدلى حول هذا الموضوع وأبدى استعداده للعودة بصحبة الوفد إلى مصر ليكون إلى جوار "وزارة الثقة" ويعمل على "تنوير الأفهام وصيانة الرأى العام من خطرات الأوهام التى يقصد ذوو الأغراض الفاسدة من بثها وتسليطها عليه إلا ترويجاً لمقاصدهم الفاسدة، وتحصيلاً لمطامعهم الباطلة" ويفسر ذلك مظاهر الابتهاج الشعبى الذى قوبلت به وزارة عدلى عند تشكيلها والبرقيات التى أنهالت عليها تعلن ثقة الشعب بها والوفود التى جاءت لتبايعها.

وذكر عدلى يكن فى خطاب تأليفه الوزارة أنه سيدعو الوفد إلى الاشتراك فى المباحثات برئاسة سعد زغلول، وأن الأمة سيكون لها على لسان ممثليها فى الجمعية الوطنية – التى يتم انتخابها – القول الفصل فى هذا الاتفاق، وأن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير الدستور، وعرض عدلى، على سعد الاشتراك فى المفاوضات، فرد سعد – من باريس – بما يفيد اعتزامه الحضور إلى مصر، وقد وصل إلى الإسكندرية فى 4 أبريل حيث استقبلته الجماهير بالثغر والعاصمة استقبال الأبطال.

وسرعان ما وقع الصدام بين سعد زغلول وعدلى يكن لاختلافهما حول الشروط التى تقدم بها سعد زغلول للاشتراك مع الوزارة فى المفاوضات وهى التى أعلنتها فى حديث مع الأهرام (21 أبريل 1921) وتتضمن ما يلى:

1. أن تكون غاية المفاوضات إلغاء الحماية.

2. الحصول على الاعتراف بالاستقلال الدولى التام.

3. إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل البدء فى المفاوضات.

4. أن تكون للوفد الأغلبية بين المفاوضين، وتعقد له رئاسة وفد المفاوضات الذى يجب أن يشكل بمرسوم سلطانى يحدد مهام الوفد تحديداً واضحاً.

ولم يلبث عدلى باشا أن رفض الشرط الأخير، بحجة أن التقاليد السياسية لا تسمح بأن يشترك رئيس الحكومة فى هيئة المفوضة دون أن يكون رئيسها، كما رفض مبدأ تشكيل أغلبية المفاوضين من الوفد، ورفض أيضاً فكرة تحديد مهمة المفاوضين بمرسوم سلطانى مسبقاً لمجافاته للتقاليد السياسية وأبدى عدلى اعتزامه المضى فى التفاوض حتى ولو لم تم الاتفاق مع الوفد.

وبدأ الخلاف بين سعد وعدلى ينعكس على الوفد الذى أبدت أغلبية أعضائه ما ذهب إليه عدلى، فما كان من سعد زغلول إلا أن أدخل الجماهير طرفاً فى النزاع بخطابه الشهير الذى ألقاه بشبرا (28 أبريل) ووصف فيه عدلى وزملائه بأنهم "برادع الإنجليز" وأن مفاوضتهم للإنجليز – دون اشتراك الوفد – تعنى أن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس، وراح بعض أنصار سعد يشيعون أن الاحتلال على يده خير من الاستقلال على يد عدلى.

وفجر الخطاب موجة من المهاترات بين الوزارة وسعد استمرت قرابة الشهرين، أنقسمت خلالها الأمة إلى "سعديين" و "عدليين" ولما كان سعد أكثر شعبية وتأثيراً على الجماهير من عدلى الارستقراطى التركى الأصل، فقد كسب سعد المعركة والتفت حوله الجماهير.

وتورط عدلى فى الخطأ عندما سافر مع وفد المفاوضة إلى لندن فى هذا الجو المشحون بالتوتر والخلاف، فقد أرسل سعد وراءهم مكرم عبيد وحامد محمود لنشر الدعاية فى الصحف الإنجليزية ضدهم، وتزويد أعضاء البرلمان الإنجليزى بمعلومات تحرج مركز عدلى.

وكان فشل المفاوضات حتمياً، وقد بدى المصريون منقسمين على أنفسهم أمام الإنجليز . وكانت خطة عدلى تقوم على عدم التسرع فى قطع المفاوضات، بل كان يرى أن يستدرج كيرزون – وزير الخارجية البريطانى – للحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الإنجليز دون أن يرتبط هو بقبول أى شيء، فتكون المبادئ التى يقرها الإنجليز كسباً

لمصر حتى لو فشلت المفاوضات، وهو فشل كان متوقعاً لإصرار الإنجليز على إبقاء حامية عسكرية فى مصر وعدم الاتفاق على تحديد الإشراف على شئون مصر الخارجية وعندما نشرت محاضر المفاوضات كشفت عن قدرات عدلى كمفاوض ماهر لا يفرط فى حقوق بلاده من زاوية فهمه لهذه الحقوق.

وبعد فشل مفاوضات عدلى – كيرزون، رأت بريطانيا أن تضع حداً للموقف من جانبها سواء بعقد معاهدة مع مصر أو إصدار تصريح من طرف واحد، ولما كان سعد قد حال دون توقيع المعاهدات، أصبح إبعاده أمراً ضرورياً بالنسبة للإنجليز، لإفساح المجال أمام "المعتدلين" للقبول بما يقدمه الإنجليز. وكان عدلى يقبل – من ناحيته – قيام بريطانيا بإصدار التصريح من جانب واحد، ولكنه اعترض على نفى سعد حتى لا يتهم بتدبير النفى، واستقال من منصبه بعد عودته من لندن عندما أدرك تصميم الإنجليز على نفى سعد.

ونفى سعد إلى عدن، ومعه أعضاء الوفد، ثم نقلوا بعد ذلك إلى سيشل بعض الوقت ولكن مناخ الجزيرة الواقعة فى المحيط الهندى أضر بصحة سعد، فنقل الجميع إلى جبل طارق.

وفى 28 فبراير 1922 صدر التصريح الشهير فى كل من لندن والقاهرة وغضب المصريين لأن صدور التصريح تم بعد نفى زعماء الوفد، مما جعل منه اعتداء جديداً على حقوق مصر، ثم ما لبث سعد أن أعلن من منفاه أن التصريح "نكبة وطنية كبرى ". فقد اعترفت إنجلترا فى التصريح بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وأنهت الحماية، وعلقت إلغاء الأحكام العرفية على إصدار الحكومة المصرية لقانون تضمينات يسرى على جميع سكان مصر، ولكنها احتفظت بالتحفظات الأربعة وهى:

1. تأمين المواصلات البريطانية فى مصر.
2. الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى مباشر أو غير مباشر.
3. حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.
4. السودان.

وفى مذكرة ملحقة بالتصريح بعث بها اللنبى إلى السلطان فؤاد، ذكر المندوب السامى أن "إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية، يعود أمره إلى عظمته وإلى الشعب المصرى".

وبموجب هذا التصريح، حصلت مصر على استقلال ذاتى مشروط بشروط محددة تماماً، إذ كان ممثل بريطانيا فى مصر يستطيع أن يتدخل – باسم التحفظات – فى الشئون الداخلية للبلاد، وأن يفرض إرادة حكومته مهدداً باستخدام قوة الاحتلال أو الأسطول البريطانى، وبريطانيا اكتفت بما أعطت المصريين، وارتاحت إلى نشوب النزاع الحزبى بين المصريين والصراع على الحكم فاشتطت فى مطالبها كلما فتح ملف المفاوضات من جديد. ولكنها تدرك أن التصريح صدر من طرف واحد (تماماً كما حدث بالنسبة لإعلان الحماية) وأنها لا تزال بحاجة إلى اعتراف المصريين بوضعها الخاص فى مصر فى إطار سياستها العامة التى حددتها مذكرة ملنر بعد الحرب.

وبصدور تصريح 28 فبراير تنتهى ثورة 1919، التى قامت من أجل وضع حد للحماية وهو ما تحقق فى ذلك التصريح، رغم أن الهدف الرئيسى للثورة وهو تحقيق الاستقلال التام لم يتحقق ودخلت البلاد بعد التصريح مرحلة جديدة من تاريخها احتدم الصراع فيها بين الشعب يقوده الوفد الذى أصبح "حزباً سياسياً" وأن ظل يدعى غير ذلك حتى 1952 ، والقصر الملكى الذى استفاد من التصريح وراح يستثمره فى تدعيم سلطته الأوتقراطية، والإنجليز الذين حاولوا أن يقيموا توازناً بين "الشعب" و"القصر" فحرصوا على تغليب مصالح القصر ومساندتها حتى لا يتحدا فى عمل مباشر ضد بريطانيا، والسنوات التى أعقبت التصريح – وحتى قيام ثورة 1952 – تحفل بحلقات ذلك الصراع الذى ألقى ظلاله على الحياة السياسية فى البلاد.

مراجع الفصل الثانى

- عبد الرحمن الرافعى: ثورة 1919، جزآن.
- عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر 1918-1936.
- عبد الخالق لاشين: سعد زغلول وثورة السياسة المصرية.

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: 50 عاماً على ثورة 1919.

الفصل الثالث:
آثار ثورة 1919 على تطور مصر بين الحربين العالميتين

أولاً:- التطور الاقتصادى والاجتماعى

إن دراسة البنية الاقتصادية الاجتماعية لمصر فيما بين ثورتى 1919 و1952. يقودنا إلى تتبع جذور التحولات التى طرأت على تلك البنية منذ منتصف القرن التاسع عشر، بعدما ضربت محاولة بناء اقتصاد مصرى مستقل فى إطار السوق العالمية يرتكز على قاعدة زراعية – صناعية، بما صاحب تلك المحاولة من تغيرات هيكلية فى الاقتصاد المصرى حولته من اقتصاد معيشى إلى اقتصاد سلعى، وهو ما ييسر سبيل إدماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية – منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر – كاقتصاد تابع يخضع لسيطرة رأس المال الأوربى.

وحتى يحقق رأس المال الأوربى هدفه، أزال عقبة احتكار الدولة للاقتصاد فى مختلف المجالات المالية والتجارية والزراعية. وترتب على ذلك نتائج بالغة الخطورة لعل من أهمها تصفية تجربة الصناعة المصرية الحديثة الوليدة التى أصبحت عاجزة عن مواجهة الواردات الأجنبية الأجود نوعاً والأرخص ثمناً، فضلاً عن ارتباط الصناعة أصلاً بالطلب الحكومى ومن ثم تأثرها بانكماش هذا الطلب بعد ضرب المشروع السياسى لمحمد على. ومن أهم تلك النتائج أيضاً ما حققته ضغوط رأس المال الأوربى من تحويل الأرض الزراعية إلى سلة حتى توفر الضمان الكافى لعملياته الإقراضية، فأرسيت دعائم الملكية الفردية الخاصة للأرض الزراعية. كما عمل رأس المال الأوربى –فى شكله المالى – على تمويل المشروعات الأساسية لخدمة عملية تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد زراعى خالص متخصص فى إنتاج المواد الأولية (وخاصة القطن) لتلبية حاجة الصناعة الأوربية، فتدفقت القروض على الدولة لتستثمر فى مشروعات الرى والسكك الحديدية والطرق والموانى، وبناء المدن وتطويرها، وشق قناة السويس وهو ما يعنى تزايد الطلب

على سلع صناعية تستورد من أوربا[1]. وأصبحت مصر – لأول مرة فى تاريخها – تستورد المواد الغذائية الأساسية.

وهكذا تم إدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى فى إطار نظام تقسيم العمل الرأسمالى الدولى، فأصبحت مصر وحدة إنتاجية متخصصة فى إنتاج القطن بالدرجة الأولى وبعض الحبوب الزيتية وإن ظلت الغلبة للقطن الذى أصبحت أسعاره تتحدد وفق حاجات السوق الرأسمالية عامة والبريطانية خاصة، وتردت فى مصر أصداء الأزمات الاقتصادية التى عانت منها السوق الرأسمالية العالمية، كأزمة عام 1907 ، والكساد العالمى الكبير 1929 – 1933، كما عانت مصر من كساد سوق القطن خلال الحربين العالميتين.

وجاء ربط الجنية المصرى بالجنيه الإسترلينى خلال الحرب العالمية الأولى ليحكم إطار التبعية حول الاقتصاد المصرى، فألغى شرط تغطية نصف النقد المصرى بالذهب اكتفاء بأذونات الخزانة البريطانية، وأصبح فى مقدور بريطانيا إصدار أى كمية من أوراق النقد المصرى من خلال البنك دون حاجة إلى غطاء ذهبى، وتكررت نفس الظاهرة خلال الحرب الثانية، دون النظر إلى ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الاقتصاد المصرى أبرزها احتدام التضخم النقدى وهبوط قيمة النقد المصرى تبعاً لهبوط قيمة الجنيه الإسترلينى.

وما يعنينا هذا ما ترتب على تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد الرأسمالى العالمى من تغييرات اقتصادية واجتماعية. فقد ترتب على تحول الأرض الزراعية – أداة الإنتاج فى اقتصاد زراعى متخصص – إلى سلعة، تدعيم الأساس القانونى للملكية الفردية للأرض الزراعية، واتجهت الملكيات الزراعية نحو التركز فى مساحات كبيرة وأبدى عدد محدود من كبار الملاك الذين ارتبطت مصالحهم بالرأسمالية العالمية باعتبارهم يمثلون كبار منتجى القطن فى مصر، وحرص الاحتلال البريطانى على بقائهم داخل هذا الإطار،

[1] محمد دويدار: الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1978، ص ص 159 – 161.

بردهم إليه كلما حاولوا تجاوزه باستثمار فائض أموالهم فى مشروعات غير زراعية كبعض المشروعات الصناعية ومشروعات النقل.

ورغم المكاسب الكبيرة التى حققها كبار الملاك الزراعيين خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، نجدهم يبددونها فى شراء المزيد من الأراضى الزراعية التى ارتفعت أسعارها ارتفاعاً جنونياً دون أن تزيد بالمقابل طاقتها الإنتاجية، كما استخدموا جانباً كبيراً من تلك المكاسب فى تسديد ما عليهم من ديون عقارية للبنوك الأجنبية (وخاصة البنك العقارى المصرى) فهبطت الديون بمقدار الثلث، وكان من نتائج ذلك إعادة فرصة تحقيق تراكم لرأس المال الوطنى بدرجة كافية عند نهاية الحرب العالمية الأولى.

وعلى الجانب الآخر تعرضت الملكيات الزراعية الصغيرة للتفتت والانقراض نتيجة الإرث حسب الشريعة الإسلامية ونتيجة نزع ملكيتها لصالح المرابين الذين انتشروا فى الريف المصرى يقدمون القروض للفلاحين بفوائد باهظة كبيرة ويستغرق وقتاً طويلاً نسبياً حتى ينضج المحصول، ومستغلين غياب مصادر الائتمان الزراعى التى تخدم الملكيات الصغيرة وضعف الحركة التعاونية، لذلك كله ازدادت الملكيات الصغيرة تفتتاً وانخفضت نسبة ملكية الفرد فيها على نحو ما يبينه الجدول التالى.

توزيع الملكيات الزراعية

الملكية	1914					1937					1952				
	المساحة		الملاك		متوسط ملكية الفرد	المساحة		الملاك		متوسط ملكية الفرد	المساحة		الملاك		متوسط ملكية الفرد
	فدان	النسبة	العدد	النسبة		فدان	النسبة	العدد	النسبة		فدان	النسبة	العدد	النسبة	
من 50 فداناً	2396140	43.9	12480	0.8	192	2253583	38.6	12420	0.59	181.04	2044000	34.4	11000	0.4	185.8
من10-50"	1208380	20.3	56160	3.6	21.5	1285362	20.4	61442	25.4	20.9	1291000	21.5	69000	2.4	18.7
من 15-10"	529630	9.7	76440	4.9	7.0	561348	9.6	84617	3.5	6.63	526000	8.7	76000	2.9	2.44
أقل من 5 فدان	1425060	36.1	1414920	90.7	1.0	1836619	31.4	2242226	93.37	0.81	2122000	35.4	2641000	14.3	0.80
الجملة	**5460000**	**100**	**1560000**	**100**		**5836912**	**100**	**2400835**	**100**		**5983000**	**100**	**2800000**		**100**

المصدر :

1. إحصاءات مصلحة الإحصاء والتعداد.
2. رءوف عباس: جامعة النهضة القومية، القاهرة 1986، ص 15.

وثمة ملاحظة مبدئية يجب الالتفات إليها قبل تحليل هذا الإحصاء، هى أن أرقام تلك الإحصاءات تتخذ من الأوراق التى تسدد بها ضريبة الأرض أساساً لإحصاء الملكيات الزراعية، وبالتالى قد يكون هناك مالك فرد يمتلك أراضى موزعة على أكثر من قرية (وخاصة كبار الملاك) فيرد فى الإحصاء على انه عدد من الملاك مواز لعدد مساحات الملكية، كذلك قد تكون هناك مساحة واحدة من الأرض يملكها عدد من الأفراد على المشاع فتبدو فى الإحصاء مساحة واحدة يملكها فرد واحد، وهو نموذج شاع بين الملكيات الصغيرة والقزمية على وجه التحديد. ومعنى ذلك أن الأرقام الخاصة بعدد الملاك فى شرائح الملكية الكبيرة تعطى أعداداً أكبر من الحقيقة، لأن ملكيات هؤلاء توزعت ليس فقط فى عدد من القرى، بل وفى عدد من المحافظات كما يعنى أيضاً أن أعداد صغار الملاك أصغر مما كانت عليه فى الحقيقة، لأن الملكية على المشاع بين هذه الشريحة كانت شائعة فى الريف المصرى للتهرب من نفقات ورسوم التسجيل طالما كان شراء المشاع من أسرة واحدة.

لذلك رغم أن الإحصاء يصرخ بالتناقض الاجتماعى فى الريف المصرى فإن عدد كبار الملاك كان أقل مما تبينه الإحصاءات، وعدد صغار الملاك كان أكثر مما تبينه الإحصاءات، مما يعنى أن التناقضات الاجتماعية فى الريف المصرى كانت أعمق وأخطر. فإذا سلمنا بأن الأرض الزراعية أداة الإنتاج فى مجتمع عماد حياته الزراعة، وعلماً بأن نحو 75 من سكان مصر كانوا يشتغلون بالزراعة، وأن تعدد سكان مصر عام 1927 بلغ 15904525 نسمة فإن ذلك يعنى أن سكان الريف كانوا يزيدون قليلاً على 12 مليون نسمة بينما لا يزيد عدد الملاك بينهم عن 240835 نسمة، أى أن نسبة المعدمين من سكان الريف بلغت نحو 76% من جملة السكان عام 1937، على حين قدر تعداد سكان مصر عام 1952 ب 21473000 نسمة بلغ سكان الريف منهم نحو 14.5 مليون نسمة (بنسبة 68%) بينما كان عدد الملاك لا يتجاوز 2800000 نسمة، أى أن نسبة المعدمين من سكان الريف بلغت نحو 80% من جملة السكان عام 1952 مما يعكس بشاعة مشكلة الفقر فى الريف المصرى، وخاصة إذا وضعنا فى الاعتبار أن نسبة صغار الملاك تجاوزت 94% من عدد الملاك لم تزد ملكية الفرد منهم فى المتوسط عن 19.2 قيراطاً.

فإذا عدنا إلى الجدول السابق وجدناه ينطق بالتناقض الكبير بين فئات الملاك أنفسهم الذين لا يمثلون سوى 24% من سكان الريف (عام 1937) ونحو 20% من سكان الريف (عام 1952) فكبار الملاك بينهم يبلغون نحو نصف بالمائة أو أقل قليلاً يملكون ما بين 38 % من أراضى مصر الزراعية (عام 1937) ونحو 35% منها (عام 1952)، ومتوسط الملكية الفردية فى هذه الشريحة بلغ 181 فداناً (عام 1937) ونحو 186 فداناً (عام 1952). بينما الشريحة الأكثر عدداً من الملاك هم صغار الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة ويمثلون نحو 94% من جملة عدد الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة ويمثلون نحو 4% من جملة عدد الملاك ولا يملكون سوى ما يزيد قليلاً على 31% من مساحة الأرض الزراعية ولا تتجاوز متوسط الملكية الفردية بينهم 21 قيراطاً (عام 1937) و 19.2 قيراطاً (عام 1952)، وبين طبقة ما دون النصف بالمائة وهذا القطاع العريض من صغار الملاك تقع غلاله رقيقة من متوسطى الملاك تكاد تصل نسبتهم إلى 6% من عدد الملاك يملكون نحو 30% من مساحة الأرض الزراعية بمتوسط الملكية الفرد نحو 12 فداناً . وحتى بين تلك الغلالة الرقيقة من متوسطى الملاك تبرز التناقضات بين شرائحها العليا وشرائحها الدنيا من حيث العدد ونصيب كل شريحة من مساحة الملكيات الزراعية.

فإذا أضفنا إلى ذلك كله ما يوضحه الجدول من اتجاه الملكيات الزراعية نحو التركز فى مساحات كبيرة وأيد قليلة، مع تفتت الملكيات الصغيرة وتحولها إلى ملكيات قزمية (دون الفدان الواحد)، ووضعنا فى اعتبارنا نسبة المعدمين من سكان الريف التى تراوحت بين 76% و 80% خلال الفترة، أدركنا مدى تأثير البنية الاقتصادية على الواقع الاجتماعى فى الريف المصرى عندئذ.

ففى إطار التبعية للاقتصاد العالمى الرأسمالى، والتخصص فى الإنتاج الزراعى كانت الأرض الزراعية المجال المتاح لاستثمار رؤوس الأموال، وخاصة أن الأجانب كانوا يهيمنون على الاقتصاد المصرى من خلال البنوك التى كانت أجنبية تماماً (فيما عدا بنك مصر)، وشركات التأمين والشركات التجارية والبورصة، وشركات التعدين والصناعة كانت غالبيتها مملوكة للأجانب، فإذا وجد رأس مال مصرى فى تلك المجالات الاستثمارية كان له مكان الشريك الأصغر لرأس المال الأجنبى.

وترتب على اعتبار الأرض مجالاً لاستثمار الأموال وليس مجرد أداة للإنتاج الزراعى ، تجمع الأراضى الزراعية فى أيدى شريحة ما دون النصف بالمائة من الحقيقى (الفلاح) من أداة الإنتاج الزراعى (الأرض)، فلم يعد هناك مجال أمام السواد الأعظم من سكان الريف المعدمين سوى العمل كأجراء لدى كبار الملاك أو النزوح إلى المدن التماساً للرزق. كما لم يكن هناك مفر أمام صغار الملاك من أن يلجأوا إلى كبار الملاك لتمويل نشاطهم الزراعى فيقترضون منهم أو من المرابين الذين انتشروا فى ربوع الريف المصرى، وكثيراً ما كانوا يعجزون عن الوفاء بديونهم، فيسلبون أرضهم، وينضمون بذلك إلى جيش المعدمين، أو يستأجرون أرضاً من المالك الكبير يفعلونها ويعيشون على فئات إنتاجها بعد ما يستولى صاحب الأرض على معظم الربح.

وبذلك يمكن القول أن السواد الأعظم من سكان الريف كانوا يشكلون "بروليتاريا ريفية " تعيش عند حد الكفاف أو تحت ذلك الحد أحياناً فى أوقات الأزمات الاقتصادية الطاحنة التى وقع عبئها على تلك الطبقة البائسة.

غير أن "البروليتاريا الصناعية" لم تكن أحسن حالاً، فقد تأثرت بودرها بما أصاب الصناعة من اتساع وانكماش تبعاً للظروف الاقتصادية التى مرت بها البلاد منذ الحرب العالمية الأولى.

وكان لظروف الحرب أثر كبير فى دفع عجلة الصناعة، فقد شكلت الحرب حماية طبيعية عندما تأثرت الواردات بالعمليات العسكرية فى حوض البحر المتوسط، وقلت بذلك السلع الأجنبية، وارتفعت أسعارها ارتفاعاً كبيراً، فأفسح المجال أمام الصناعة المصرية، مما أدى إلى تنشيط صناعات الغزل والنسيج والسكر والكحول والجلود والأثاث، وعادت الحياة تدب من جديد فى الصناعات الحرفية التى أصابتها المنافسة الأجنبية بالشلل فيما قبل الحرب، وحقق القطاع الصناعى أرباحاً ذات بال. غير أن الصناعة عجزت عن الأخذ بأساليب الإنتاج الحديثة لتعذر استيراد الآلات الحديثة ولذلك كانت معظم المشروعات الصناعية التى ظهرت خلال الحرب العالمية الأولى من النوع لفردى المحدود الموارد والذى يتبع وسائل الإنتاج التقليدية. ومن ثم كان عجز هذا القطاع عن

الصمود فى وجه المنافسة الأجنبية عندما انتهت الحرب وعادت الواردات الأجنبية إلى التدفق من جديد على السوق المصرية[2].

غير أن الحالة الاقتصادية خلال الحرب نبهت الأذهان إلى ضرورة النظر فى مستقبل الاقتصاد المصرى بعد الحرب، فتكونت "لجنة التجارة والصناعة" عام 1917 لدراسة هذه المشكلة، وانتهت إلى وضع تقرير هام أوصت فيه بتعديل نظام الجمارك، وإنشاء مدارس صناعية، وتخفيف الضرائب على الصناعات المحلية، وخفض أسعار النقل بالسكك الحديدية، ومنح حق الأفضلية للمصنوعات المصرية فى المناقصات الحكومية، وتقديم إعانات لبعض المشروعات الصناعية الهامة أو الخاصة باستخراج المعادن مما يكون ذا منفعة عامة أو يؤدى إلى تنمية موارد البلاد، وإنشاء مصرف خاص لتقديم التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصناعية.

وإذا كان تقرير اللجنة لم يحظ باهتمام الحكومة الخاضعة للسيطرة البريطانية، فإنه يمثل معلماً هاماً على طريق التطوير الاقتصادى الذى شهدته مصر بعد الحرب الأولى، فهو يعبر عن نبذ البورجوازية المصرية لفكرة الاعتماد على الزراعة وحدها كميدان للاستثمار، وتطلعها إلى آفاق استثمارية جديدة فى قطاعات أخرى كالتجارة والصناعة كانت حكراً لرأس المال الأجنبى، وهو ما تم تجميده من خلال مشروع "بنك مصر" بعد نهاية الحرب.

لكن ثمة نتائج خطيرة ترتبت على تلك التطورات الاقتصادية التى شهدتها مصر خلال الحرب، نبتت خطورتها من طابعها الاجتماعى، فقد أدى النشاط الصناعى إلى زيادة حجم الطبقة العاملة دون أن يترتب على ذلك زيادة فى دخولها نتيجة وفرة العرض فى سوق العمل مما جعل العمال يعانون من شظف العيش، فى الوقت الذى ازدادت فيه تكاليف المعيشة إلى ما يربو على 100% مما كانت عليه قبل الحرب. أضف إلى ذلك ما عاناه نحو المليون وربع المليون من الفلاحين المصريين الذين جندوا لخدمة القوات البريطانية فى فرق العمال والجمالة للقيام بالأعمال المعاونة لتلك القوات من شق الطرق وبناء السكك الحديدية والنقل.

---

[2] Issawi, Charles: Egypt at mid-century, Oxford, 1954, P. 140.

وبانتهاء الحرب انتهت تلك الحماية الطبيعية وأخذت المؤسسات الصناعية تعانى من الصعوبات الاقتصادية، نتيجة انكماش حجم السوق المحلية بانتهاء الحرب ورحيل القوات التى استدعت ظروف الحرب حشدها فى مصر، وعودة حركة الواردات إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وتدفق المصنوعات الأجنبية من جديد على السوق المصرية بأسعار جعلت الإنتاج المحلى يعجز عن منافستها فى غيبة الحماية الجمركية، أضف إلى ذلك ضعف القوة الشرائية فى السوق المصرية بسبب احتدام مشكلة الفقر التى عانت منها الجماهير المصرية، وثبات الأجور عند معدلات ما قبل الحرب رغم التضخم.

وكان من الطبيعى أن تغلق بعض المصانع أبوابها وتعجز عن متابعة الإنتاج، بينما اتجه بعضها الآخر إلى محاولة خفض نفقات الإنتاج عن طريق إنقاص العمالة وتخفيض الأجور وإطالة ساعات العمل. ولم يقف العمال مكتوفى الأيدى فى مواجهة هذه الإجراءات، فشملت البلاد معركة إضرابات عارمة حركها واقع العمال التعس، طالبت بإصدار تشريعات العمل التى تكفل تنظيم لعلاقة بين العمل ورأس المال، وحماية حقوق العمال، ووضع حد لحركة الفصل الجماعى التى انتشرت فى كل القطاعات الاقتصادية تقريباً، وزيادة الأجور، وإنقاص ساعات العمل، والاعتراف القانونى بنقابات العمال.

وهيأت التغيرات الناجمة عن الحرب العالمية الأولى الظروف أمام البروجوازية المصرية لوضع مشروع تأسيس البنك الوطنى الذى تردد فى الأذهان طوال الربع الأخير من القرن التاسع عشر موضع التنفيذ فى ظروف سياسية واقتصادية مواتية، وكان قصور الجهاز المصرفى الأجنبى المسيطر على الاقتصاد المصرى، وتضارب سياساته التمويلية والاستثمارية أحد الحوافز الهامة التى فرضت على أذهان اقتصاديين المصريين ضرورة إنشاء بنك وطنى يقف فى وجه السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصرى، ويساعد المشروعات الوطنية فى توفير السيولة المالية لها، وتمويل محصول القطن حتى لا يتحكم الأجانب فى أسعاره.

ولما كانت الثروات العقارية قد ارتفعت أسعارها أبان الحرب الأولى وفى أعقابها، وكانت معدلات تكوين الأموال تفوق معدلات الارتفاع فى أسعار الثروة العقارية ومعدلات تزايدها فى المساحة، فقد أدى هذا إلى تعطيل الأموال المستثمرة فى العقارات نظراً

لضآلة عائدها، مما جعل بعض العناصر الواعية من البورجوازية المصرية تفكر فى تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة بإيجاد الأداة القومية التى تتولى إصلاح هذا الاختلال فى التوازن بين القطاعات الاقتصادية وبعضها البعض، فكان إنشاء "بنك مصر" الذى قام بمحاولة تنمية الاقتصاد المصرى فى ظروف يسودها سيطرة رأس المال الأجنبى.

ولعب "طلعت حرب" الدور الأكبر فى تأسيس "بنك مصر" من منطلق إيمانه بأن الاستقلال السياسى لا يتحقق إلا بإرساء دعامة الاستقلال الاقتصادى، فاستغل فرصة علو المد الوطنى فى ثورة 1919، فجدد الدعوة إلى إنشاء البنك الذى تم افتتاحه فى 7 مايو 1920 برأس مال قدره ثمانين ألف جنيه مصرى.

وقد أراد مؤسسوا البنك منع الأجانب من التسلل إلى البنك عن طريق امتلاك أسهمه ، فجعلوا ملكية الأسهم قاصرة على المصريين وحدهم، كما جعلوا اللغة العربية هى اللغة المستعملة فى معاملاته وسجلاته بقصد نشر الوعى المصرفى بين أبناء البلاد ومخاطبتهم بلغتهم القومية، كما أن جميع العاملين بالبنك كانوا من المصريين باستثناء فرد أو اثنين من الخبراء الأجانب المؤقتين.

وأسس البنك فروعاً فى جميع أنحاء البلاد بلغ عددها 33 فرعاً عام 1941، وحتى عام 1930 كانت ودائع البنك تبلغ عشرين ألف جنيه قفزت إلى 17.5 مليون جنيه عام 1938 ، ولاشك أن التطور الهائل فى حجم الودائع خلال سنوات عانى فيها الاقتصاد المصرى الأزمات، يدل على نجاح البنك فى كسب ثقة المصريين، وتجميع المدخرات الوطنية.

وفضلاً عن ذلك، كانت وسيلة البنك الثانية فى تجميع المدخرات هى إنشاء المشروعات الاقتصادية فى صورة شركات مساهمة مصرية مع الهبوط بقيمة السهم إلى أقل حد ممكن لجذب صغار المستثمرين، فبينما بلغ متوسط قيمة السهم فى الشركات الأجنبية حوالى عشرة جنيهات كان متوسط قيمة السهم فى الشركات التى أنشأها بنك مصر أربعة جنيهات فقط.

ويرتبط إنشاء المشروعات الاقتصادية باتجاه "بنك مصر" إلى إصلاح الخلل الذى أصاب التوازن الاقتصادى فى البلاد، فكان الاهتمام بالتصنيع يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادى

عن طريق لاستغلال الكامل لثروات مصر المادية والبشرية، وتوفير حصيلة الصادرات لاستخدامها فى شراء السلع الرأسمالية، بدلاً من ضياعها فى شراء السلع المصنوعة والكمالية، وفضلاً عن ذلك ساعدت هذه المشروعات فى تكوين رأس المال المصرى عن طريق احتجاز أرباح التصنيع داخل البلاد، وفى أيدى المصريين بدلاً من تسربها إلى أيدى الأجانب أو خارج البلاد.

ورغم أن الجهود الجبارة التى بذلها البنك فى هذا المجال لم تؤد إلى علاج الخلل الذى لحق بالتوازن فى الإنتاج علاجاً كاملاً إلا أن المشروعات الصناعية التى أقامها البنك كان لها أكبر الأثر فى تكوين الثروة القومية وفى التمهيد للتحول من اقتصاد المحصول الواحد إلى اقتصاد الإنتاج المتنوع.

وكان من الواضح لدى مؤسسى البنك أن الاستعمار قد استطاع السيطرة على مصر عن طريق الأجهزة الاقتصادية التى ربطت مصر بالاقتصاد البريطانى، وأن الكفاح ضد الاستعمار لابد أن يبدأ أيضاً بالأجهزة الاقتصادية وكانت خطة البنك للقضاء على هذه السيطرة ذات شقين:

أولهما: العمل على تقوية مراكز الاقتصاد الوطنى وتدعيمها حتى يمكن منافسة الشركات الأجنبية والتجارة الأجنبية، وقطع البنك فى هذا السبيل شوطاً كبيراً، فى الوقت الذى كان يتعرض فيه للمحاربة من جانب الاستعمار والعناصر الرجعية المتعاونة معه من كبار الملاك الزراعيين، وأما **الشق الثانى،** فكان يتركز فى نداءات الزحف المقدس على الشركات الأجنبية المسيطرة على اقتصاديات البلاد لتمصيرها عن طريق شراء أسهمها . وطالب البنك بضرورة انفصال النظام النقدى المصرى عن النظام النقدى البريطانى ، وتحرره من التبعية للجنية الإسترلينى، وكذلك حماية الصناعة الوطنية الناشئة عن طريق التعريفة الجمركية، وحماية الثروة العقارية بتقديم التسهيلات الائتمانية طويلة الآجل ، وإنشاء الغرف التجارية والصناعية والحد من استيراد الكماليات لإصلاح خلل الميزان التجارى، إلى غير ذلك من الإصلاحات الاقتصادية التى رأى القائمون على البنك ضرورتها لتحقيق التحرر الاقتصادى باعتباره دعامة التحرر السياسى.

فلا عجب أن نجد رأس المال الأجنبى المتحكم فى الاقتصاد المصرى والذى يحظى بمساندة الإمبريالية البريطانية لا يشعر بالارتياح تجاه بنك مصر، فانتهز فرصة أزمة 1939 التى صاحبت إعلان الحرب العالمية الثانية واشتداد الطلب على الودائع، وأوحى إلى الحكومة بالضغط على بنك مصر ثمناً لدعمه مالياً، ففرضت على البنك شروطاً عديدة من بينها استقالة طلعت حرب والكف عن الاستثمار فى المشروعات الصناعية ولم يجد البنك مفراً من التسليم بمطالب الحكومة (ممثلة فى البنك الأهلى المصرى الخاضع لسيطرة الإنجليز)، فاستقال طلعت حرب، وتوقف البنك عن متابعة نشاطه فى تأسيس المشروعات الصناعية الجديدة، فلم يتابع هذا النشاط إلا عام 1946 عندما أسس "شركة مصر للحرير الصناعى"[3].

وإذا كان التوازن المنشود وراء تطور القطاع الصناعى لم يتحقق حتى الحرب العالمية الثانية، فإن ذلك يرجع – بالدرجة الأولى– إلى تخلف القطاع الصناعى عن القطاع الزراعى بحكم نشأته الحديثة، بقدر ما يرجع إلى العراقيل التى وضعها الاستعمار وعملائه من كبار منتجى القطن فى طريق التنمية الصناعية وإلى منافسة السلع الأجنبية الأجود والأرخص وخاصة قبل عام 1930، ولكن إقامة نوع من الحماية الجمركية بعد تلك السنة ساعد – نسبياً – على تشجيع النمو الصناعى.

فمن المكاسب المهمة التى تحققت للاقتصاد المصرى فى ذلك العهد تعديل التعريفة الجمركية عام 1930، وقد عالج هذا التعديل ما كان يعانيه الاقتصاد المصرى من ضغوط أجنبية. ورغم أن الحماية الجمركية للسلع المصرية لم تكن مانعة تماماً، إلا أنها أتاحت للسلع المحلية الفرصة أن تجد لها سوقاً بين طبقات الشعب ذات الدخل المحدود على أقل تقدير، وجاء إلغاء الامتيازات الأجنبية عام 1937 ليفسح مجالاً أوسع أمام رأس المال المصرى للاستثمار فى الصناعة والتجارة وإن ظلت هيمنة رأس المال الأجنبى تلعب دورها فى توجيه الاقتصاد المصرى وخاصة من خلال ارتباط النقد المصرى بالجنيه الإسترلينى.

[3] محمد رشدى: التطور الاقتصادى فى مصر، ج2، دار المعارف، القاهرة 1972، ص ص 57-14.

وهكذا استمر القطاع الزراعى مسيطراً باعتباره أكثر القطاعات الاقتصادية إنتاجاً للتدخل، ونستطيع أن نلمس ذلك بوضوح فى استمرار سيطرة القطن على مقدرات الحياة الاقتصادية فى مصر، تتحسن برواجه وتنتكس بكساده، وبمعنى آخر، فإن المجهودات التى بذلت لإحداث التوازن الاقتصادى لم تستطع – رغم أهميتها – أن تغير من نمط الاقتصاد المصرى كاقتصاد تابع يعتمد على محصول نقدى واحد ويرتبط بالسوق الرأسمالية العالمية ويتأثر بتقلباتها وتنعكس عليه أزماتها الاقتصادية.

وكانت البروليتاريا المصرية بشقيها الريفى والصناعى من أشد الطبقات الاجتماعية معاناة من الأزمة الاقتصادية التى تفجرت فى العالم الراسمالى فى نهاية العشرينات، وامتدت آثارها إلى مصر. فقد أدت السياسة التى أنتهجتها الحكومة المصرية لمواجهة الأزمة الاقتصادية إلى وقوع موجة من الغلاء الفاحش أثقلت كاهل المستهلكين، وخاصة الطبقات الفقيرة فى المجتمع، إذ أدت السياسة الجمركية الجديدة (فبراير 1930) إلى رفع أسعار الكثير من السلع الضرورية، وحرمان المستهلك من الحصول على هذه السلع من الأسواق الخارجية بالأسعار الهابطة التى خلقتها الأزمة الاقتصادية العالمية، كما فتحت المجال أمام المنتجين والتجار المصريين – وخاصة فى مجال السلع الاستهلاكية – لفرض الأسعار العالمية والتلاعب بها بالتخزين والاحتكار الضارين بالمستهلكين[4]. وفى نفس الوقت ترتب على الأزمة الاقتصادية انخفاض فى معدلات الأجور، إذ يتضح من تقرير بتلر (مارس 1932) أن الأجر اليومى للعامل غير الغنى كان يتراوح بين 12-7 قرشاً، بينما كان اجر العامل الفنى يتراوح بين 30-20 قرشاً، وأجر العامل الحرفى بين 6-8 قرش يومياً، وبلغ أجر الحدث خمسة قروش فى الأسبوع[5]. أضف إلى ذلك تعرض عمال الصناعة والمرافق العامة للبطالة نتيجة الانكماش الاقتصادى الذى صاحب الأزمة، وما ترتب عليه من تخفيض حجم العمالة فى تلك المؤسسات.

لذلك حفلت الثلاثينات بالإضرابات والشكاوى الجماعية من قطاعات واسعة ومتباينة من الطبقة العاملة بصورة تلقائية تفتقر إلى التنظيم، ودارت مطالبها حول إصدار تشريع

---

[4] إنظر/ محمد جمال الدين سعيد: التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير، القاهرة، 1955.

[5] هارولد بتلر: تقرير عن حالة العمل والعمال فى مصر وبعض مقترحات تتعلق بالتشريع الاجتماعى المزمع إصداره، القاهرة 1933، ص ص 8-1.

العمل ومواجهة آثار الأزمة الاقتصادية على الأسعار والأجور، والاعتراف القانونى بنقابات العمال وضمان الحرية النقابية.

ولقد واجهت البروليتاريا المصرية مصاعب جمة خلال الحرب العالمية الثانية، فالفلاحون فى الريف كانوا يعانون الكثير من الفقر وشظف العيش، وعمال الزراعة لا يزيد أجر الواحد منهم عن قرشين أو ثلاثة قروش فى اليوم، ولا يحظون بفرصة عمل دائمة، وصغار مستأجرى الأراضى كانوا يعانون من ارتفاع قيمة الإيجارات الزراعية ارتفاعاً لا تبرره الاعتبارات الاقتصادية، بل أن حرية التعاقد على الإيجارات كانت مفقودة نظراً لتضخم عدد سكان الريف والتنافس على التأجير. ولم يكن عمال الصناعة بالمدن أحسن حالاً من إخوانهم أهل الريف. حقيقة أن فرص العمل قد زادت أمامهم بسبب كثرة المصانع وورش الإصلاح والصيانة سواء منها المحلى أو التابع للقوات البريطانية، فانتعشت أحوال من كان يعمل منهم بالمؤسسات المتصلة بالمجهود الحربى التى اضطرت لتشغيل أكبر عدد من العمال للوفاء بمتطلبات الحرب، فكان انتعاشاً استثنائياً ارتبط بالظروف الاستثنائية التى أوجدتها الحرب. وعندما انخفض الإنتاج الصناعى فى أواخر الحرب، بدأت البطالة تنتشر بين العمال انتشاراً كبيراً، وعاد العمال ينظمون حركتهم للمطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه[6].

وهكذا تفاقمت المسألة الاجتماعية تفاقماً كبيراً نتيجة سوء توزيع الثروات وغياب السياسات الاجتماعية، ولا أدل على ذلك من استمرار الهبوط فى متوسط الدخل القومى بالنسبة للفرد من 9.6 جنيهاً فى العام خلال الفترة 1939-35 إلى 9.4 جنيهاً فى العام خلال سنوات الحرب لعالمية الثانية على أساس الأسعار الثابتة، أى الأسعار الحقيقية، مع استبعاد عامل الارتفاع الملحوظ فى الأسعار فإذا أمعنا النظر فى كيفية توزيع الدخل القومى لوجدنا أن 61% من هذا الدخل يذهب إلى الرأسماليين وكبار الملاك، فقد قدر الدخل القومى عام 1945 بمبلغ 502 مليون جنيه، ذهب منه ما يزيد على 308 مليون جنيه على شكل إيجارات وأرباح وفوائد، بينما نجد متوسط آخر العامل الزراعى فى العام لا يزيد على أربعة عشر جنيهاً وفق إحصائيات 1950، فإذا أخذنا فى الاعتبار ارتفاع

[6] عاصم الدسوقى: مصر فى الحرب العالمية الثانية، القاهرة 1976.

تكاليف المعيشة لكان الأجر الحقيقى للعامل الزراعى لا يتجاوز ثلاثة جنيهات فى العام ، كما كان متوسط الأجر السنوى للعامل الصناعى لا يزيد على خمسة وثلاثين جنيهاً، أى ثمانية جنيهات أجر حقيقى فى العام الواحد.

وهذه الأرقام لا تكفى وحدها للدلالة على تفاقم المسألة الاجتماعية، فقد قدرت مصلحة الإحصاء فى عام 1942 أن ما يلزم للأسرة المكونة من زوج وزوجة وأربعة أولاد لا يقل عن 439 قرشاً فى الشهر طعاماً وكساء وفق الأسعار الرسمية لا أسعار السوق السوداء التى كانت منتشرة فى ذلك الوقت. ومع هذا فقد كان متوسط الأجر الشهرى للعامل فى عام 1942 لا يتجاوز 293 قرشاً فى الشهر. أى أن الأغلبية الساحقة للبروليتاريا فى المدن كانت تعيش دون الحد الأدنى للكفاف بمقدار النصف تقريباً، أما البروليتاريا الريفية فكانت أسوأ حالاً هذا فى الوقت الذى ارتفعت فيه الأرباح الموزعة فى الشركات المساهمة فى مصر من 7.5 مليون عام 1942 إلى قرابة 20 مليوناً فى عام 1946، ذهب أغلبها إلى جيوب الرأسماليين الأجانب وشركائهم الصغار من المصريين ، كما ارتفعت إيجارات الأراضى الزراعية من 25 مليون جنيه عام 1939 إلى 90 مليوناً عام 1945 ذهب معظمها إلى جيوب كبار ملاك الأراضى الزراعية[7]، فضلاً عما حققه هؤلاء من أرباح طائلة من وراء بيع المحاصيل التى تنتجها أراضيهم التى تزرع على الذمة، رغم الظروف التى أطاحت بالاقتصاد المصرى أثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها.

فقد أدى قيام الحرب العالمية الثانية، ودخول إنجلترا فيها، إلى تجنيد كافة إمكانيات مصر الاقتصادية فى خدمتها بما ترتب على ذلك من تأثير على توزيع القطن المصرى فى المجال الدولى وتبنى سياسة زراعية تتجه نحو توفير المواد الغذائية لمواجهة احتياجات جيوش الحلفاء لا فى مصر وحدها، بل وفى منطقة الشرق الأوسط كلها مما أثر على إنتاجية الفدان إلى حد كبير نتيجة إرهاق التربة واختلال الدورة الزراعية، وفضلاً عن ذلك فإن التضخم النقدى الذى ساد خلال الحرب وما بعدها، قد استتبعه بالضرورة ارتفاع

[7] نفس المرجع: ص ص 223-221. وللمزيد من التفاصيل راجع: محمد رشدى، المرجع السابق، نفس الجزء.

أسعار ومستلزمات الإنتاج الزراعى وخصوصاً المستوردة منها، مما جعل خط القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الزراعى يتجه نحو الهبوط تدريجياً.

وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية وعودة الأمور إلى طبيعتها، بدأ القطاع الصناعى فى الهبوط التدريجى بالنسبة لجميع مؤشراته. ومما بلغت النظر فى علاقة القطاع الصناعى بالمؤشرات النقدية هو أنه بالرغم من توافر أموال طائلة فى أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها، إلا أن هذه الأموال وجهت نحو استيراد الكماليات. كما أن تقييد حرية بنك مصر فى إقامة المنشآت الصناعية قد ترتب عليه بالضرورة عدم وجود الهيئات القادرة على تجميع أموال الشعب وتعبئتها فى خدمة الاقتصاد القومى، وعانى القطاع الصناعى من تدهور الكفاية الإنتاجية بعد الحرب نتيجة عدم وجود هيئات حكومية تعنى برعاية الصناعة، فيما عدا بعض المشروعات الصناعية الكبيرة المنظمة التى استطاعت بإمكانياتها الذاتية أن تستمر فى تقدمها، وكان لذلك كله أثره على الطلب فى سوق العمل ولم يكن بعيداً عن عوامل تفاقم المسألة الاجتماعية فى مصر.

وترجع تلك الصورة القاتمة التى كانت عليها المسألة الاجتماعية فى مصر عندئذ إلى غياب السياسات الاجتماعية. فأداة الحكم فى مصر كانت جهاز تسلط واستبداد، وليست جهاز خدمات وحماية لمصالح المواطنين جميعاً دون تمييز. والحكام على اختلاف مراتبهم كانوا من كبار الملاك الذين استفادوا من ظاهرة تركز ملكية أداة الإنتاج الزراعى (الأرض) فى يدى القلة، وينتمى معظمهم إلى تلك العائلات التى كونت ملكيات نتيجة اكتساب الحظوة عند الحكام فى القرن الماضى وطورت ملكياتها من خلال الاستفادة من الظروف الاقتصادية المتاحة خلال القرن الحالى. وهم رغم توافر الوعى الطبقى لديهم – بصورة غريزية– إلا أنهم كانوا يفتقرون إلى الوعى الاجتماعى، وهى آفة لازمت البورجوازية المصرية على مر تاريخها، ووصفتها بالأنانية وقصر النظر وعدم القدرة على تبين موطن الخطر على مصالحها، بل واستمرار وجودها فى حالة ترك الحبل على الغارب للتناقضات الاجتماعية لتعصف بالاستقرار الاجتماعى، وتهدد النظام الذى استفادت منه تلك الطبقة المتسلطة كثيراً، ولو توفر لديها الوعى الاجتماعى

المفقود، لتبنت من السياسات الاجتماعية ما يخفف من وطأة المسألة الاجتماعية، ويضمن لها استمرار مصالحها.

ومن عجب أن سلطات الاحتلال البريطانى – وهى تتحمل جانباً كبيراً من مسئولية صياغة النظام الاقتصادى الذى استمر بصورة أو بأخرى حتى قيام ثورة يوليو 1952 – كانت تعى تماماً خطورة استمرار ظاهرة سوء توزيع الثروات بين المصريين من زاوية سياسية محضة، فقد كانت تنظر دائماً بعين القلق إلى ما قد يترتب على استمرار تلك الظاهرة من قلاقل اجتماعية قد تتخذ طابع العمل السياسى المعادى للوجود البريطانى فى مصر. لذلك تبنت سياسة ترمى إلى توسيع نطاق الملكيات المتوسطة وتشجيعها وتثبيت الملكيات الصغيرة والحيلولة دون تفتتها، فحاولت أن توفر مصادر الائتمان لصغار ومتوسطى الملاك، وتدخلت بالتشريع فى محاولة لحل مشكلة ديون الفلاحين بإصدار قانون الخمسة أفدنة (1913). وإذا كانت تلك المحاولات قد باءت بالفشل، فإن ذلك يرجع إلى عدم المساس بالبنية الاقتصادية التى أفرزت الظاهرة المطلوب علاجها، فتحقيق النجاح لمثل هذه السياسة يقتضى فتح مجالات جديدة أمام كبار الملاك المصريين لاستثمار أموالهم بعيداً عن الزراعة، وهو ما لم يفكر فيه الإنجليز فى ظل التبعية الاقتصادية ونظام تقسيم العمل الرأسمالى الدولى الذى جعل من مصر وحدة إنتاج للقطن، فضلاً عن اعتماد الاحتلال نفسه على تأييد طبقة كبار الملاك (كبار منتجى القطن) لسياساته لارتباط مصالحهم به، فكان ينشد العلاج دون أن يمس بيت الداء. وهكذا باءت محاولات الإنجليز لتبنى سياسة اجتماعية بالفشل لتناقضها مع البنية الاقتصادية التى ساهم الإنجليز بقسط كبير فى إقامتها[8].

وفيما عدا تلك المحاولة التى نمت على يد الاحتلال البريطانى لا نجد اهتماماً من جانب السلطات الحاكمة برسم سياسة اجتماعية تهدف إلى تخفيف أعباء لحياة عن عاتق الطبقات الفقيرة فى المجتمع، وبالتالى التخفيف من حدة التناقضات الاجتماعية، فترك الحبل على الغارب لرأس المال الزراعى والصناعى دون ضابط أو رابط، فإذا تدخلت الحكومة بالتشريع كان ذلك لمصلحة الأغنياء وحرصاً على مصالحهم المادية، كما حدث بالنسبة

[8] راجع / رءوف عباس: النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة القاهرة 1973، ص ص 145-160.

لتدخل الحكومة لتنظيم تجارة القطن خلال الحربين العالميتين، والتى أنقذت كبار المزارعين من خسائر محققة كانت ستحل بهم لولا تدخل الحكومة لإنقاذهم.

أما بالنسبة للفقراء، فلا تتحرك الحكومة إلا إذا احتدمت الأمور وهددت بالانفجار أو كادت، عندئذ تضع النظم التى تفتقر إلى القوة الرادعة التى تضمن تنفيذها لصالح الفقراء، مثلما حدث بالنسبة للأوامر العسكرية التى صدرت خلال الحرب العالمية الثانية، ووضعت حدداً لإيجارات الأراضى الزراعية ولكنها لم تنص على عقاب الملاك الذين يخالفونها، فلم يلتزم بها أحد. ولعل لجان التوفيق والتحكيم التى شكلت عم 1919 لفض المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال تقدم نموذجاً آخر لاستهانة الحكومة بمصالح الجماهير الكادحة وتحيزها لمصالح الرأسمالية، فلم تكن قرارات تلك اللجان ملزمة لأحد، وتوقف تنفيذها على حسن نوايا رجال الأعمال.

ولم تصدر التشريعات العمالية التى صيغت على مدى نصف القرن إلا تحت ضغط الحركة العمالية، وبصورة تقل كثيراً عما كان يطمح إليه العمال، وحتى تلك التشريعات الهزيلة تضمنت النص على عدم سريانها على عمال الزراعة زيادة فى الحرص على مصالح كبار الملاك الذين يجلس ممثلوهم فى سدة الحكم ويتربعون فوق مقاعد المجالس النيابية دون أن يعوا أن بقاء التناقضات الاجتماعية على ما هى عليه يهدد تلك المصالح بالخطر.

وقد يتبادر إلى الأذهان أن السلطة الوطنية كانت عاجزة عن التدخل بالتشريع لوضع السياسات الاجتماعية الواجبة، بسبب الامتيازات الأجنبية وضرورة تصديق الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة على التشريعات حتى تسرى على المؤسسات الأجنبية والملاك الأجانب (وما أكثرهم!). ولكن ذلك لم يكن وارداً عند صناع القرار فى مصر، فهناك سياسات كان يمكن رسمها دون المساس بمصالح الأجانب، ودون حاجة إلى المرور عبر المحاذير التى تمثلها الامتيازات الأجنبية كتحسين مياه الشرب فى الريف، ونشر التعليم الأساسى والعناية الصحية بالمواطنين، والعمل على حل مشكلة الإسكان للعمال فى المدن، وكلها مطالب رفعتها فصائل مختلفة داخل الحركة السياسية، ونادت بها أقلام الكتاب الذين كانوا ينشدون الإصلاح، ورغم ذلك لم تجد صدى لدى الحكومة فضلاً عن

أن إلغاء الامتيازات عام 1937، وكذلك القضاء المختلط رفع ذلك القيد من أيدى المشرع المصرى، ورغم ذلك ظلت السياسات الاجتماعية فى طى النسيان.

ومن تتبع المناقشات التى دارت فى المؤتمر الزراعى الثالث المنعقد بالقاهرة (مارس – أبريل 1949)، يدرك مدى غياب الوعى الاجتماعى عند النخبة الحاكمة باعتبارها الممثل لمصالح البورجوازية المصرية. ففى محاضرة ألقاها حامد جودة بك رئيس مجلس النواب السعدى أمام المؤتمر، طالب كبار الملاك بتحسين أحوال عمال الزراعة بإقامة مساكن صحية لهم كتلك التى يعنون بإقامتها لمواشيهم، وأن يهتموا بعلاج الفلاح إذا مرض كما يهتمون بعلاج مواشيهم إذا أصابها المرض[9]. وطرح نفس الأفكار فى مجلس النواب فلم تلق آذاناً صاغية، بل كان عرضة للسخرية من بعض الصحف الحزبية المناوئة التى رأت فى دعوته إفساد للفلاح، وإفساح الطريق أمام "المبادئ الهدامة".

ونظرة إلى المناقشات التى دارت بالبرلمان أثناء نظر مشروع قانون التعليم الأولى (مايو 1933)، بحيث اعتبر بعض النواب أن تعليم الأولاد الفقراء خطر اجتماعى هائل لا يمكن تصور مداه، لأن ذلك لن يؤدى إلى زيادة عدد المتعلمين العاطلين، بل يؤدى إلى ثورات نفسية"، وطالب بأن يقتصر التعليم على أبناء الموسرين من أهل الريف. وعبر نائب آخر عن خشيته من أن يفسد التعليم أبناء الفلاحين، ويجعلهم يعتادون حياة المدينة، ويخرجون إلى حقولهم بالبلاطى والأحذية ويركبون الدراجات ويتطلعون إلى ركوب السيارات.

وعندما طرح قانون التعليم الإلزامى للمناقشة بالبرلمان (1938-37) تجدد الحديث حول خشية إفساد التعليم للفلاح، وعدم جدوى تعليم أبناء الفلاح الجغرافية والتاريخ، بل يجب أن يتعلموا شيئاً عن أدوات الزراعة ودودة القطن وكيفية مقاومتها. وأبدى أحد النواب مخاوفه من أن يجد الفلاحين وقد "ارتدوا جلاليب مكوية أو طواقى بالأجور وأحذية ملونة"، حتى لا يتحول أصحاب الجلاليب الزرقاء إلى أصحاب جلاليب مكويه"[10].

---

[9] جمعية خريجى المعاهد الزراعية: المؤتمر الزراعى الثالث بالقاهرة، بحوثه وقراراته، القاهرة 1949، ص ص 114-115.

[10] عاصم الدسوقى: كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1975 ، ص ص 304-306.

وتكشف تلك المناقشات عن مدى غياب الوعى الاجتماعى عند كبار الملاك المصريين الذى جعلهم يرون فى إبقاء الطبقات الفقيرة تعيش فى فقر وجهل ومرض أضمن لمصالحها، وبالتالى وقفت ضد كل علاج يطرح لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية من خلال وضع مسكنات لها، فضلاً عن التفكير فى الحلول الجذرية. وزاد من حدة هذا الاتجاه أن الأحزاب السياسية التى تعاقبت على الحكم – على اختلاف اتجاهاتها – كانت ترى أن أمامها مسألة تفوق ما عداها أهمية، هى المسألة المصرية، ونعنى بها تحقيق الاستقلال الوطنى التام وإجلاء قوات الاحتلال عن أرض الوطن. أما المسائل الأخرى اجتماعية وغير اجتماعية، فعليها أن تنتظر حتى يتحقق الاستقلال، عندئذ يبحث القوم عن حل لها. وهكذا تقاعست الحكومات المتعاقبة والأحزاب السياسية التى تبادلت مقاعد الحكم والنيابة عن الأمة، عن محاولة إيجاد حلول للمسألة الاجتماعية التى ازدادت تفاقماً. ولكن ذلك لم يمنع فصائل سياسية أخرى من أن تستجيب للرفض الاجتماعى من جنب الطبقات المسحوقة، وتطرح تصورات لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية.

وإذا كان الفلاحون قد جبلوا على الصبر وتحمل الصعاب، فإن ضغوط الحياة وتردى أحوالهم كانت تدفعهم إلى التمرد على واقعهم الاجتماعى السيء فى صورة هبات تلقائية غير منظمة، سرعان ما يتم القضاء عليها، وإنزال العقوبات الشديدة بالمشاركين فيها دون الاهتمام بحل المشكلات التى قادت إلى تلك الحوادث. ولعل افتقار الفلاحين إلى القيادات السياسية الواعية وإلى الخبرة بالنضال الجماعى والتنظيم، وغياب الوعى الطبقى بينهم ، يشكل الأساليب الجوهرية لفشل الفلاحين فى القيام بحركة نضالية منظمة للدفاع عن مصالحهم فى مواجهة كبار الملاك، وهى أسباب يرجع إليها أيضاً فشل الهبات التى قام بها الفلاحون فى الريف المصرى هنا وهناك. كلما اشتدت وطأة الظلم الاجتماعى ، وضاقت أمامهم سبل الحياة.

غير أن الطبقة العاملة كانت أكثر قدرة على التنظيم، وأكثر خبرة بأساليب النضال الجماعى من الفلاحين وإن كانوا يفتقرون إلى التنظيم الجيد والقيادة القادرة الواعية (دائماً)، والوعى الطبقى (أحياناً)، قياساً بأبناء طبقتهم فى المجتمعات الرأسمالية الأوربية، إلا أنهم كانوا أحسن حالاً من الفلاحين من حيث التنظيم والحركة، بل كان استمرار تدفق

أعداداً من الفلاحين – المهاجرين إلى المدن – بين صفوف الطبقة العاملة منذ الثلاثينات بشكل عامل ضعف يحد من فاعليه الحركة العاملية.

وقد اتخذ الرفض الاجتماعى عند العمال مظاهر شتى، من بينها: تنظيم الإضرابات وحركات الاحتجاج واحتلال المصانع، وتحطيم الآلات، وكانت تلك المظاهر تتخذ شكل الظاهرة المستمرة فى أوقات الأزمات الاقتصادية الخانقة، مثل مطلع العشرينات عندما سرحت المصانع آلاف العمال بالإسكندرية والقاهرة ومدن قناة السويس، وأنقصت الأجور، وأطلقت العنان لساعات العمل، فهب العمال بزعامة اتحادهم الذى كانت تقوده – عندئذ كوادر شيوعية، والذى استطاع أن ينظم حركة إضرابات عامة فى المراكز الصناعية الهامة، وأحتل العمال المصانع حتى تجاب مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية . كذلك نظمت موجة من الاضرابات العارمة فى الثلاثينات خلال أزمة الكساد العالمى الكبير شملت المراكز الصناعية الهامة فى مصر، واتسمت بطابع العنف من جانب العمال وأصحاب الأعمال. وهى الحركة التى نشطت – أيضاً – خلال الحرب العالمية الثانية، وصدر تحت ضغطها قانون الاعتراف بالنقابات، وقوانين عقد العمل الفردى، والتعويض عن إصابات العمل التى صدرت خلال الحرب.

ولا يعنى ذلك أن ظاهرة الرفض الاجتماعى من جانب العمال كانت تقابلها السلطات بالاستجابة التامة لمطالبهم وتقديم التنازلات لهم، فقد كانت الحركة العمالية تواجه بمختلف أساليب القمع، ابتداء من حظر الاجتماعات، وانتهاء بفض المظاهرات والاضرابات بإطلاق الرصاص على العمال، مروراً بإلغاء القادة النقابيين فى غياهب السجون ، وفصلهم من أعمالهم وتشريدهم وتطبيق قانون المشبوهين عليهم، ومحاولة استئناس حركتهم بإخضاعها لسيطرة البورجوازية ووصايتها.

وكان الإحساس بخطورة المسألة الاجتماعية وضورة البحث عن حلول لها مثاراً لبعض الأفكار الإصلاحية التى طرحتها بعض جماعات الرفض السياسى التى ظهرت فيما بين ثورتى 1919 و 1952. وكان "الحزب الاشتراكى المصرى" فى طليعة تلك الجماعات والهيئات السياسية التى اهتمت بالمسألة الاجتماعية، وضمن برنامجه – الذى أعلن فى أغسطس 1921" تصوراً لحلها، فنص البرنامج على أن الحزب يعمل على "إلغاء استغلال

جماعة لأخرى، والقضاء على التفرقة بين الطبقات فى الحقوق الطبيعية، وإخماد استبداد المستغلين والمضاربين، والسعى إلى إنشاء مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية الآتية:

1. توجيه الثروه الطبيعية ومصادر الإنتاج العامة لمجموع الأمة.
2. التوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقاً لقانون الإنتاج والكفاية الشخصية.
3. إخماد المزاحمة الرأسمالية.
4. اعتبار التعليم حقاً شائعاً لجميع أفراد الأمة نساء ورجالاً يجعله مجانياً ملزماً.
5. العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات فى حالة العجز عن العمل والبطالة.
6. العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة.

ويلاحظ أن البرنامج اكتسى مسحة من الغموض، ففيما خلا النص على أن "التوزيع العادل للثمرات سيكون طبقاً لقانون الإنتاج والكفاية الشخصية" فإنه لم يحدد طريقة "توجيه الثروة الطبيعية ومصائر الإنتاج لمجموع الأمة"، لم يبين ما إذا كان ذلك سيتحقق بطريقة إلغاء الملكية أو التأميم أو تحديد الملكية أو غيرها من الوسائل، وبذلك كان الإغراق فى التعميم مثاراً للإبهام. ولكن البرنامج قدم أول فكر مصرى لحل المسألة الاجتماعية يتسم بالروح التقدمية، وإن افتقر إلى تحديد وسائل تحقيقه تحديداً دقيقاً، فيما عدا النص على أنه سيعمل على تحقيق مبادئه بالصراع الحزبى والدعوة السليمة مستعيناً على ذلك بإنشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة، ونقابات الإنتاج والاستهلاك ، والإصلاح التشريعى عن طريق البرلمان، وبث الدعاية بطريق النشر والخطابة[11].

وجاءت المساهمة الثانية فى تقديم حلول لجوانب من المسألة الاجتماعية على يد "حزب العمال المصرى" الذى ضمن برنامجه الصادر فى سبتمبر 1931، النص على استصدار تشريع للعمال على أحدث المبادئ العصرية يشترك العمال فى وضعه، ويكفل حرية تأليف النقابات والاعتراف بها، وتحسين أجور العمال وتحديد ساعات العمل، ومجانية العلاج، والتأمين ضد الحوادث والمرض والتقاعد والبطالة. كما نصت مبادئ الحزب

[11] رءوف عباس: الحركة العمالية فى مصر، القاهرة 1967، ص ص 329-328.

على أنه يعمل على جعل التعليم الابتدائى مجانياً إلزامياً لجميع المصريين من الجنسين ، وزيادة نسبة المجانية فى التعليم الثانوى والعالى لأبناء الطبقة العاملة، وإلزام الحكومة والشركات بتأسيس مساكن صحية للعمال، وتشجيع الحركة التعاونية[12].

ومن الملاحظ أن "حزب العمال المصرى" نظر إلى المسألة الاجتماعية من زاوية عمال الصناعة والخدمات، وأغفل أمر عمال الزراعة إغفالاً تاماً كما أسقط من اعتباره المشكلة الأساسية المتمثلة فى سوء توزيع الثروات فلم يشر إليها من قريب أو بعيد، وهو موقف متكرر عند كل الهيئات السياسية البورجوازية التى أولت المسألة الاجتماعية جانباً من اهتمامها.

ونجد نفس الموقف عند "جمعية مصر الفتاة" التى تناول برنامجها الصادر عام 1933 تحقيق العدالة الاجتماعية من زاوية الاهتمام بالفلاح والعمل على محو أميته وتقديم الخدمات الصحية له، وإقامة مساكن صحية مزودة بمياه الشرب النقية ومضاءة بالكهرباء لسكنى الفلاحين، وتنظيم التأمين الاجتماعى لكل الأفراد فى الأمة، وتهيئة فرص العمل لجميع الأفراد[13]. وبذلك أغفلت الجمعية جوهر المسألة الاجتماعية، وهو التفاوت الكبير فى الثروات وسوء توزيعها واشتداد وطأة الفقر على غالبية المصريين، وراحت تقدم من خزانة أفكارها بعض المسكنات لمظاهر المسألة الاجتماعية من منطلق مفهوم محدود للعدالة الاجتماعية.

ولم يكن "حزب الفلاح" أبعد نظراً من "مصر الفتاة"، فأغفل بدوره جوهر المسألة الاجتماعية، وضمن برنامجه – الصادر فى ديسمبر 1938 – تصوراً لحلول تتعلق ببعض ظواهر تلك المسألة دون بلوغ جوهرها، فينص على محاربة الأمية بين صفوف الفلاحين، والنهوض بمستواهم الاجتماعى، وتنظيم مساكن لهم وتوفير مياه الشرب الصحية لهم، والقضاء على الأمراض المنتشرة بينهم بنشر الوعى الصحى وتعميم المستشفيات القروية، ومحاربة هجر الملاك وصغار الفلاحين للقرى.

---

[12] نفس المرجع، ص 212.
[13] على شلبى: مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية 1941-1933.

كذلك نص برنامج "حزب الفلاح" على محاربة الفقر والجوع والبؤس والبطالة بين صفوف الفلاحين وذلك عن طريق الوصول إلى تحديد العلاقات الإنتاجية فى شكل قانون للإيجارات والأجور "يقضى بتحديد إيجارا الأطيان بما يتفق مع قيمة الإنتاج، وتحديد حد أدنى لأجور المزارعين بما يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه ولا يتعارض مع مصلحة المالك"، وكذلك تعويض الفلاحين عن إصابات العمل ومكافأتهم فى نهاية الخدمة وتحديد ساعات العمل وأيام الراحة، ووضع نظام لفض المنازعات بينهم وبين أصحاب الأملاك، وتعميم وسائل التأمين الاجتماعى بينهم، وتوسيع نطاق حماية الملكيات الصغيرة، ونطاق التسليف الزراعى وتبسيط إجراءاته وتعميم الجمعيات التعاونية بالقرى، واستغلال الأراضى البور وتوزيعها على الفلاحين[14].

وهكذا أغفل "حزب الفلاح" المشكلة الخطيرة التى كانت سبباً فى تدهور أحوال الفلاحين الاجتماعية والاقتصادية، ونعنى بها سوء توزيع الملكيات الزراعية وحرمان الملايين من الفلاحين من الأرض الزراعية كأداة للإنتاج بل حرص على تأكيد أن تحديد العلاقات الإنتاجية الذى يرمى إليه يجب أن "يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه، ولا يتعارض مع مصلحة المالك" بمعنى الوصول إلى حل وسط للمشاكل القائمة بين الطرفين دون أن يؤدى ذلك إلى تحميل المالك أعباء ذات بال، وهو أمر صعب التحقيق.

وجاءت أفكار "جماعة النهضة القومية" لتقدم حلاً متصوراً للمسألة الاجتماعية من منظور ليبرالى، ومن منطلق الوعى الاجتماعى الذى توفر لدى نخبة البورجوازية المصرية التى كونت تلك الجماعة. فطالبت الجماعة برفع مستوى الفلاح بنشر الملكية الصغيرة والمحافظة عليها، وتقييد الملكية الكبيرة، وتنظيم الإيجارات الزراعية، ودعم الحركة التعاونية فى الإنتاج والاستهلاك وحماية العمل الزراعى والصناعى بالتوسع فى تشريعات التأمين الاجتماعى وتحديد أجور تكفل للعمال حياة مقبولة. وذلك كله بغرض إقامة توازن اجتماعى يحقق قدراً من الاستقرار الاجتماعى، وهو توازن لا يتم إلا إذا قدمت الشرائح العليا من البورجوازية تنازلاً – ولو جزئياً – عن بعض امتيازاتها، ولكن الجماعة ركزت

---

[14] رءوف عباس: حزب الفلاح الاشتراكى 1952-1938، المجلة التاريخية المصرية، مجلد 19، القاهرة 1973، ص ص 178-179.

على دور الدولة فى تحقيق الإصلاح الاجتماعى المنشود، ولم تشأ أن تلزم البورجوازية المصرية بتقديم التضحيات[15].

وساهم الماركسيون – على اختلاف تنظيماتهم – فى تقديم الأفكار التى طالبت بالإصلاح الزراعى وتأميم الاحتكارات الرأسمالية وتوسيع دائرة تشريع العمل ليشمل الفلاحين وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وتحرير الاقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية، مع بعض التفاوت فى الطرح والتحليل للمسألة الاجتماعية.

ولكن كل تلك الأفكار الإصلاحية على اختلاف توجهاتها ومنطلقاتها إنما كانت تدق أجراس الخطر، وتحاول أن تنبه الأذهان إلى صعوبة استمرار الخلل الناجم عن التطور الاجتماعى منذ الحرب العالمية الأولى دون حل، وتحذر من ثورة اجتماعية لا تبقى ولا تذر، ولكن كل تلك الدعوات ذهبت صرخة فى واد، لافتقار النخب السياسية الحاكمة من البورجوازية المصرية إلى الوعى الاجتماعى وإغراقها فى الأنانية وقصر نظرها السياسى.

ثانياً:- التيار القومى المصرى

أبرزت ثورة 1919 الاتجاه القومى المصرى الذى تكون على مدى نحو نصف القرن ، وجاءت الثورة لتعطيه دفعة قوية حولته إلى تيار فكرى وسياسى فراح المصريون يستلهمون ماضيهم العريق وتراثهم التاريخى لا فى الفكر والسياسة فحسب، بل وفى الفن أيضاً، فصاغ سيد درويش الحانة من نبض الجماهير المصرية، ونحت محمود مختار تماثيله مستلهماً فن النحت الفرعونى، وكتب محمد حسين هيكل أول رواية عربية بالعامية المصرية.

وقبل أن نتتبع التيار القومى المصرى الذى برز نتيجة ثورة 1919 سنعود قليلاً إلى الوراء لنقف على جذور هذا التيار الذى نبت مع الاحتكاك الأول بالفكر الغربى فى عهد محمد على، وعبر رفاعة رافع الطهطاوى عن عملية المواءمة بين الفكر الإسلامى التقليدى والفكر الغربى الليبرالى فى كتاباته المختلفة، وتحدث ذلك الشعور بالانتماء لإقليم معين فى إطار دولة الخلافة الإسلامية فى كتابه "مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب

[15] انظر/ رءوف عباس: جماعة النهضة القومية، القاهرة 1986، الفصل الرابع.

العصرية"، فكان أول استخدم مصطلح "الوطن" فى العصر الحديث، باعتباره معنى مجرد ولكن ليعنى بمصر ذاتها. فرأى أن حب الوطن هو الدافع الأكبر للناس على محاولة بناء مجتمع متمدن. ويكرر الطهطاوى كلمات "الوطن" و "حسب الوطن" فى "مناهج الألباب " وفى كتابه الآخر "المرشد الأمين"، وبعدد حقوق المواطنين وعلى رأسها الحرية، إذ أن من شأن الحرية وحدها أن تخلق مجتمعاً وحباً قوياً للوطن " ومعنى "حب الوطن" عنده قريب من معنى "العصبية" عند ابن خلدون، فهو شعور التضامن الذى يجمع بين أبناء المجتمع الواحد ويشكل أساس القوة الاجتماعية، غير أن يستخدم المصطلح – أحياناً – بمعنى أضيق نطاقاً، فيلح فيه على الدور الإيجابى للمواطن فى بناء مجتمع متمدن حقاً، وليس على دوره السلبى فى الخضوع للسلطة، كما يركز الواجبات المتبادلة بين الذين يعيشون فى البلد الواحد، لا على الواجبات المتبادلة بين أبناء الأمة الإسلامية وحدهم . وهكذا اتخذ "حب الوطن" عنده معنى خاص هو الوطنية الإقليمية بالمعنى الحديث وأصبح "الوطن" عنده مركز تلك الواجبات التى تجمع – فى نظر الفقهاء – ما بين أعضاء الأمة، كما أصبح محور ذلك الشعور الطبيعى الذى اعتبره أبن خلدون النصر الموحد بين الناس الذين تربطهم رابطة الدم.

ويمكن ملاحظة الانتقال إلى هذا النوع من التفكير فى مقطع من "مناهج الألباب" حيث يتحدث الطهطاوى عن الأخوة فى الدين، فيروى الحديث الشريف:" المسلم أخ المسلم .... إلخ" ثم يضيف "المؤمن أخ المؤمن... فجميع ما يجب على المؤمن لأخيه، يجب على أعضاء الوطن فى حقوق بعضهم على بعض لما بينهم من الأخوة الوطنية فضلاً عن الأخوة الدينية. فيجب أدباً أن يجمعهم وطن واحد، التعاون على تحسين الوطن وتكميل نظامه فيما يخص شرف الوطن وإعظامه وغنائه وثروته".

ترى ما تلك الجماعة الطبيعية، أو ما هو ذلك "الوطن الذى يشير إليه الطهطاوي؟.

أنه الوطن المصرى، لا الوطن العربى، وإن ظلت فكرة العروبة تلح فى ذهنه بتأثير من ثقافته القديمة، فهو يثنى على الدور الذى لعبه العرب فى تاريخ الإسلام ويدافع عنه، غير أنه يرمى عند الحديث عن "حب الوطن" إلى الشعور المشترك الذى يربط بين من يسكنون مصر، وليس إلى الشعور المشترك بين العرب أو المسلمين. فمصر – عنده –

إقليم مميز مستمر تاريخياً، ومصر الحديثة هى الحفيدة الشرعية لأرض الفراعنة. فقد كانت مخيلته تذخر بأمجاد مصر القديمة التى رأها لأول مرة أثناء وجوده فى فرنسا من خلال كتابات الفرنسيين، حتى أنه صاغ قصائد من الشعر فى مدح الفراعنة، وكانت مصر القديمة عنده مدعاة للفخر والاعتزاز، فهى تجمع بين عنصرى "التمدن" الأساسيين: الخلقية الاجتماعية والازدهار الاقتصادى. ويرى أن مصر الحديثة تستطيع استعادة ما كانت عليه فى الماضى السحيق "لأن بنية جسام أهل هذه الأزمان هى عين بنية أجسام أهل الزمان الذى مضى وفات والقرائح واحدة". ويرى أن مصر جزء من الأمة الإسلامية ولكنها كانت دائماً – فى القديم والحديث – أمة منفصلة ذات تاريخ مستقل، وهى رغم سلامها، ليست مسلمة على سبيل الحصر، إذ أن جميع من يعيشون فى مصر جزء من الجماعة الوطنية، ومن ثم نجد يتخذ من غير المسلمين موقفاً متساهلاً يتجاوز المفهوم الإسلامى ل "أهل الذمة" فيرى أن من حق الذين يشتركون فى صنع "المنافع العمومية " 0اى الإنتاج الاقتصادي) للوطن الواحد، أن يتساووا فى الحقوق والواجبات، وفى طليعتها الحرية الدينية الكاملة وحسن المعاشرة.

لقد كان تعبير الطهطاوى عن "الوطن" يرادف المفهوم الفرنسى له، لذلك نجده يترجم نشيد المرسيليز، ويؤمن بدور مصر فى خلق عهد جديد وتغيير حياة شعوب الشرق. فإذا وضعنا فى اعتبارنا أن أفكار الطهطاوى نشرت فى كتب أعدت لطلاب المدارس فى عهد إسماعيل أدركنا مدى تأثيرها على الجيل الذى تربى فى ظل نظام التعليم الحديث.

ويتأكد وضع مصر الإقليمى فى إطار تسوية 1840 وفرمانات 1841 و 1873 التى جعلت السيادة العثمانية على مصر سيادة اسمية، وجعلت من مصر "كياناً" خاصاً فى إطار الدولة العثمانية، قوى الشعور الوطنى بين المصريين، وإن ظلوا يتمسكون بالانتماء إلى دولة الخلافة الإسلامية.

وفى هذا الإطار يمكننا تفسير شعار "مصر للمصريين" الذى رفعته الثورة العرابية، الذى كان يعنى أن يكون خير مصر لأبنائها لا للأجانب أو الأتراك والجراكسة، وأن يكون لأبناء مصر تمثيل فى السلطة يتكافأ مع ما لهم من مصالح وحقوق، دون أن يتضمن ذلك الانفصال عن الدولة العثمانية، وتكوين دولة مستقلة على أساس قومى. وقد أكد أحمد

عرابى ورفاقه أن ثورتهم موجهة ضد الظلم والتعصب والاستغلال والسيطرة الأجنبية وليس ضد الخلافة الإسلامية فكان ازدياد الشعور بالوطنية المصرية يرتبط بالخلافة الإسلامية ويتضمن شعوراً بالانتماء إلى العالم الإسلامى.

وقوى هذا المزج بين الوطنية المصرية والانتماء الإسلامى تحت الاحتلال، وزاد نفور المصريين من فكرة العروبة طالما كانت بريطانيا – عدوة بلادهم – تشجع هذه الفكرة، ولما كانت الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر، فقد كان التمسك بتلك العلاقة بمثابة طوق النجاة من الاحتلال البريطانى، وكان مصطفى كامل – زعيم الحركة الوطنية المصرية ومؤسس الحزب الوطنى – ويرى أن بقاء الدولة العثمانية ضرورى للجنس البشرى، لأن انهيارها قد يؤدى إلى حرب عالمية وأن على المسلمين أن يلتفوا حول عرش السلطان، وإن هذا الالتفاف مهم لمصر بنوع خاص، فعلى الذين يريدون أن تكون مصر مستقلة أن يعملوا على أن تظل الدولة العثمانية مستقلة. ولكنه استنكر أن يرتضى المصريون بالتنازل عن امتيازات بلادهم التى كفلتها الفرامانات سالفة الذكر وصدقت عليها الدول الكبرى، فيقول:

"رمانا الطاعنون أيضاً بأننا نريد أن نخرج الإنكليز من مصر لنعطيها لتركيا كولاية عادية، أى أننا نريد تغير الحاكمين، لا طلب الاستقلال والحكم الذاتى، وما هذه التهمة إلا تصريح بأن علوم الغرب وآدابه التى نقلت إلى مصر من مدة قرن من الزمان ما زادتنا إلا تمسكاً بالعبودية والمذلة، وإن معرفتنا لحقوق الأمم وواجباتها لم ترشحنا إلا أن نكون عبيداً أرقاء، فهذه التهمة هى مسبة للمدنية والمتمدنين وقضاء على الأمة المصرية بأنها لا ترقى أبداً ولا تبلغ مبلغ غيرها من الشعوب".

ورأى مصطفى كامل أن "الوطنية" هى شعور بالانتماء إلى الأمة وبالمسئولية تجاهها، وهذا الشعور لا يمكن فى اللغة أو الدين، وإنما يكمن فى أرض مصر ذاتها، فهو يتغنى بمصر وماضيها العظيم "لأن مصر وهى جنة الدنيا، لا تستحق أن يداس شرفها بالأقدام ، ونصبح فيها – نحن أبناءها الأعزاء – ممقوتين غرباء". وكان يعتقد أنه لا يجوز للدين أو للغة أو الوضع القانونى أن يؤثر فى تحديد من يمكن أن تشملهم "الوطنية"، فهى تضم –

من حيث المبدأ – جميع سكان مصر، فهناك رابطة معنوية بين أبناء الوطن الواحد، وهى عنده قائمة بين المسلمين والأقباط الذين عاشوا معاً طيلة قرون عديدة. فى منتهى الوحدة والتجانس، فلا خلاف بين الانتماء إلى دين معين والشعور الوطنى، لأن الدين الحق يعلم الوطنية الحقيقية.

ولكن دعم مصطفى كامل والحزب الوطنى للفكرة الإسلامية كأداة لإقامة البرهان على بطلان الاحتلال وضرورة إنهاء الوجود البريطانى فى مصر، آثار مخاوف فريق آخر من المصريين الذين استظلوا بشعار "مصر للمصريين" أيام الثورة العرابية، وعانوا من تمييز الأتراك لأنفسهم عليهم، ونعنى بهم الأعيان الذين عبر عنهم أحمد لطفى السيد الذى نادى بمقاومة تيار الجامعة الإسلامية أسماء "الجامعة القومية" التى يتصورها مصرية خالصة، إذ يقول:

"إن من غير الصواب أن يعمل بعضنا لفناء شخصية المصرى فى شخصية العثمانى، لأن هذا الرأى، مع بعده عن الصواب، لا يتفق مع مصلحة مصر، ولا يتفق كذلك مع اعتبار مصر إقليماً ممتازاً مستقلاً... فمتى نصرف عنايتنا كلها إلى بلدنا ؟ ومتى نقنع بأننا مصريون قبل كل شيء."

وفى حديثه عن القومية المصرية، يرى أحمد لطفى السيد "أن أول معنى للقومية المصرية هو تحديد الوطنية المصرية، نريد بها الوطن المصرى أو الاحتفاظ به والغيرة عليه غيرة التركى على وطنه، والإنجليزى على قوميته، لا أن نجعل أنفسنا وبلادنا مشاعاً وسط ما يسمى (بالجامعة الإسلامية)، تلك الجامعة التى يوسع بعضهم معناها فيدخل فيه أن مصر وطن لكل مسلم". فهو يعتبر أن الفكرة القائلة بأرض الإسلام وطن كل مسلم إنما هى فكرة استعمارية تنتفع بها كل أمة استعمارية حريصة على توسيع رقعة أراضيها ونشر نفوذها. ولم يرى فى فكرة الوحدة الإسلامية قوة سياسية، بل رأى فيها شبحاً خلقه البريطانيون لاستثارة الشعور الأوربى ضد الحركة الوطنية فى مصر، وحتى لو كانت الوحدة الإسلامية حقيقية فلابد أن تبوء بالفشل، لأن الدول – فى رأيه – إنما تقوم على المصلحة المشتركة لا على الشعور الدينى المشترك.

كان شعور لطفى السيد بوجود مصر شعوراً قوياً، بحيث أهمل الإصرار على عناصر الوحدة الأخرى التى تكون الأمة فى نظر الفلسفات القومية الأخرى فمعظم القاطنين فى مصر، الراغبين فى ربط مصيرهم بمصيرها تربطهم رابطة قوية تتجاوز الاختلاف فى الدين أو اللغة أو الأصل العرقى، فما يجعل من المصرى مصرياً إنما هو إرادته فى اتخاذ مصر وطنه الأول والوحيد. ولذلك نجده يرفض فكرة انتماء المصريين إلى الأمة العربية، ويرى أن العروبة لا تتجاوز حدود الجزيرة العربية.

وهكذا كانت هناك قاعدة فكرية تدور حول القول بأن لمصر هوية تختلف عن البلاد المحيطة بها، وأن ثمة رابطة تربط بين المصريين ترقى إلى مستوى الرابطة القومية . ومن هذه القاعدة الفكرية خرجت قيادة الوفد، فقد كان سعد زغلول ينتمى إلى نفس المدرسة الفكرية التى عبر عنها لطفى السيد، وكذلك كان معظم أعضاء الوفد، فهم يرون أن مصر لا تنتمى إلا لمصر، ويتنكرون الوشائج التى تربطها بالعالم الإسلامى أو الوطن العربى. ولا أدل على ذلك مما جاء برسالة الاحتجاج التى وجهها الوفد إلى رئيس مؤتمر الصلح فى فرساى عندما رفض طلب الوفد حضور المؤتمر ممثلاً لمصر، فلم يجد الوفد سبيلاً للتعبير عن احتجاجه سوى أن يستنكر السماح لوفد ممثل للعرب (برئاسة الأمير فيصل بن الحسين) بالمثول أمام المؤتمر ورفض قبول وفد مصر مع ما لمصر من وزن حضارى وتراث تاريخى لا ينكر على حين كان العرب "بدواً يلوذون بحمى مصر فتطعمهم وتسقيهم... إلخ مما يجعلنا نميل إلى القبول برواية ساطع الحصرى الذى يذكر أن سعداً رفض الفكرة التى عرضها عليه بعض الشباب العرب بتوحيد جهود الحركة الوطنية المصرية مع الحركة العربية، وقال لهم:"إذا جمعت صفراً إلى صفر على صفر، فماذا تكون النتيجة ؟ ". مشيراً بذلك إلى عدم جدوى الحركة العربية.

إذا، كانت التربة مهيأة لتحول الشعور الوطنى الفياض الذى صنع ثورة 1919 إلى تيار "قومى" مصرى، أخذ يتدفق بعد الثورة وساعد على ذلك معاصرة الفترة لاكتشافات اثرية هامة (مقبرة توت عنخ آمون – عام 1922) عمقت الإحساس بتراث مصر القديم، وبعثت اتجاهاً فكرياً وسياسياً يميل إلى ربط حاضر مصر بماضيها القديم والتماس جذور فرعونية للقومية المصرية، ومن ثم اعتبر العرب غزاة كالفرس والإغريق والرومان

والإنجليز، فمصر عندهم أبعد ما تكون عن العروبة ولابد أن تصطبغ نهضتها بالصبغة المستقاة من ماضيها الفرعونى، وأن تردد أصداء ذلك الاتجاه فى الفن والأدب وغيرها.

وهكذا عبر محمود مختار عن هذه الصحوة فى تماثيله، وتصور نهضة مصر تلك الفتاة القروية التى تتطلع إلى أفق المستقبل مرتكزة إلى ماضيها المجيد (ابى الهول) وقد قام بعد رقاد طويل، وكان تصميم مدفن سعد زغلول على هيئة معبد فرعونى، ووضع صورة أبى الهول على طوابع البريد، واتخاذ الجامعة المصرية لتمثال أحد الآلهة المصريين رمزاً لها.

ونادى دعاة "الفرعونية" بأن الشعب المصرى فرعونى فى بنيته الجسدية وقسمات وجهه وتكوينه العقلى والنفسى وعاداته الاجتماعية، وأن أثر العرب فى المصريين سطحى إذا ما قورن بعمق الأثر الفرعونى ونادوا بإقامة دعائم الأدب الحديث على أسس فرعونية.

وهكذا كتب محمد حسين هكيل قصة "زينب" بالعامية المصرية، وكتب مقالات عديدة فى مجلة "السياسة الأسبوعية" مروجاً للاتجاه القومى المصرى داعياً إلى أدب مصرى صميم يستلهم الطبيعة المصرية والروح المصرية القديمة لأن الروح العربية والبيئة العربية لا تمثل العصر، وطالب بدراسة تاريخ مصر كتاريخ مستقل لأمة مستقلة، وقال بأن مصر مصرت جميع الغزاة وهضمتهم – ومن بينهم العرب – لأن روح القومية متأصلة فيها.

وضرب طه حسين على الوتر نفسه، فقال – معتزاً بمصريته– أن ثقافتنا مصرية، وأن مصر مصرت كل الغزاة بما فيهم العرب، وطالب بتمصير اللغة العربية، لأن الإقليم أقوى من اللغة، ولم ير عيباً فى أن تأخذ مصر من كل حضارة ما يناسبها، مادامت "الأمة المصرية" أمة لها مقوماتها الخاصة، فالأكثرية الساحقة من المصريين لا تمت إلى الدم العربى بصلة"، بل تتصل مباشرة بالمصريين القدماء، وتاريخ مصر مستقل عن تاريخ أى بلد آخر.

وظل فكرى أباظة متمسكاً بالمصرية فى كل كتاباته، وذكر ذات مرة أن: "الواقع الذى لاشك فيه هو أننا مصريين ولا شيء غير ذلك..." وعدد غزاة مصر من هكسوس

وأشوريين وفرس وإغريق وجركس وعرب وأتارك، مؤكداً أن هذه الغزوات لم تغير من أصل البلاد شيئاً.

وكان سلامة موسى من غلاة المتعصبين للمصرية المصطبغة بصبغة فرعونية فنادى بالاهتمام بالعامية المصرية مؤكداً أن لمصر هوية قومية خاصة بقوله: "فنحن أسرة قد عشنا فى هذا الوادى أكثر من عشرة آلاف سنة، ليس فينا مصرى واحد كائنة ما كانت البقعة التى يعيش فيها إلا وفيه قطرة من الدم الذى جرى فى عروق رمسيس وخوفو ومنقرع واخناتون". وطالب بتعليم التاريخ الفرعونى بالمدارس وليس التاريخ العربى.

وذهب جورجى صبحى إلى أن المصريين ليسوا من أصل سامى، ولم يأت أجدادهم من آسيا، وأن المدنية المصرية نشأت على ضفتى النيل وطبعت بطابع مصرى خالص، ومن ثم "يكون كل المصريين الحاليين مسلمين أو مسيحيين هم أمة واحدة، أمهم مصر، وأبوهم النيل".

وفى أحد مقالاته، وجه محمد عبد الله عنان حديثه إلى العرب الذين يلومون من يغالون فى مصريتهم وفرعونيتهم، مؤكداً أن "الجامعة العربية أمنية خيالية وسراب تبدده الحقائق والظروف الواقعة" ويختم مقاله بقوله "أنه من المستحيل أن تنضم مصر إلى البلاد العربية، إذا تعلق الأمر بالناحية القومية، فالقومية المصرية قديمة وأثيلة، وقد وجدت الأمة المصرية منذ أقدم عصور التاريخ، واقترن أسمها بحضارة من أقدم الحضارات".

وشن البعض هجوماً على الأدب العربى باعتباره "أدب البادية والجمال والقلب والمرأة والخيال والفردية، لا يعالج ألوان الحياة، ولا يمثل روح العصر فى القرن العشرين"، ولا يمثل الأمانى القومية لمصر التى تدعو إلى نهضة المرأة والمساواة الأقتصادية ونشر الإصلاح الاجتماعى وتعميم العدالة.

فالأدب العربى " لا يمثل الحياة المصرية ولا الروح المصرية، لأن الأدب العربى، هو أدب أسيوى وليد الصحراء... لا صلة بين هذا الأدب وبين المجتمع المصرى، وأين هو من ذلك الأدب القومى الذى يمثل النفسية المصرية ويصور المزاج المصرى ويستمد من الحياة المصرية مادته وعناصره.

ونادى أحمد لطفى السيد بتمصير اللغة العربية والكتابة بالعامية وفى عام 1944، اقترح عبد العزيز فهمى – أحد أعضاء الوفد وقطب الأحرار الدستوريين فيما بعد – اقترح على مجمع فؤاد الأول للغة العربية كتابة اللغة العربية بحروف لاتينية أسوة بتركيا.

وإذا كان تيار "القومية المصرية" على هذه الدرجة من القوة والغلو، نتيجة ارتفع مد الشعور الوطنى خلال ثورة 1919، فإن ذلك لا يعنى أن جميع المصريين قد اندفعوا إلى مجراه، أو أن الساحة السياسية كانت خالية أمامه، فقد أثار هذا التيار رد الفعل من جانب أولئك الذين رأوا فى هذا التيار تنكراً للعروبة والإسلام، فكانت الحركات السياسية الإسلامية التى برزت فى الثلاثينات تعبر عن رفض الاتجاه القومى المصرى المرتكز على أصول فرعونية.

تضخم عقدة النقص نحو الغرب

هزت الحملة الفرنسية (1798 – 1801) عند أبناء هذه المنطقة وخاصة مصر – ذلك الشعور بالاستعلاء على الغرب الذى ورثه العرب من تراثهم التاريخى، فهم الذين جعلوا الغرب يرتد مذعوراً أمام جحافلهم فى المشرق والمغرب، ونقلوا المعركة إلى عقر داره فى شرق أوربا وشبه جزيرة أيبريا، بل جعلوا البحر المتوسط بحيرة إسلامية، وهم الذين صعدوا أمام طوفان الموجة الصليبية فردوها إلى شواطئ أوربا، وكم هزموا وأسروا من ملوك. ول·م· لا وهم "خير أمة أ·خر·جت للناس". ظل هذا الشعور بالاستعلاء على الغرب سائداً فى دار الإسلام حتى كان اللقاء مع الغرب الذى اكتسى ثوباً جديداً لم يعرفه أبناء هذه المنطقة من قبل، فلم يعد "الفرنجة" أجلافاً لا يطولون قامة المسلمين ولم يد المسلمون بقادرين على دحرهم، بل ها هم يحتلون مصر منار الإسلام فى غابر الزمان ، وها هم يدحرون المماليك كل ذلك هز عند أبناء المنطقة أفكارهم القديمة عن الغرب ، وجعلهم يوقنون أن عدوهم قد تغير وأن البون أصبح شاسعاً بينهم وبينه، وأن الهزيمة التى حاقت بهم لا ترجع – كما اعتقدوا – إلى غضب الله عليهم، وإنما ترجع إلى تخلفهم الحضارى وتفوق الغرب عليهم.

وطوال القرن التاسع عشر، سعى المفكرون من أبناء هذه المنطقة للبحث عن تصور لبرنامج جديد لإعادة بناء العالم الإسلامى وتعويض التخلف الذى حاق به ولكن الغرب

كان أقوى من أن يقاوم فها هو يحتل الجزائر ويضع تونس تحت الحماية ثم يحتل مصر ويبسط نفوذه على الدولة العثمانية وفارس.

كل ذلك أدى إلى إحساس عميق لدى شعوب هذه المنطقة – بما فيها مصر – بعقدة لنقص تجاه الغرب، تلك العقدة التى جعلتهم يحاولون الأخذ ببعض مظاهر الحضارة الغربية أملاً فى اللحاق به دون أن يصلوا إلى جوهر تلك الحضارة التى يكمن فيها سر قوة الغرب.

وهكذا صبغت نظم الحكم على منوال غربى غير ملامحها دون أن يغير من واقعها الاستبدادى، وحاول بعض الحكام (كمحمد على وإسماعيل) إدخال تغييرات على الهياكل الأساسية للمجتمع فى محاولة لتحديثه وانتشاله من وهدة التخلف، وصبغ التعليم الحديث على نمط غربى، وإن ظل التعليم الإسلامى التقليدى على ما هو عليه فلم يؤد إلى تزويد جيل جديد بالعلوم التى يمكن أن تقوم عليها "نهضة" جديدة بقدر ما أدى إلى ازدواجية فى الثقافة والفكر كانت معوقة للتقدم ومبددة للجهود التى بذلت من أجله، بقدر ما كانت سبباً فى تعميق الإحساس بالعجز أمام ذلك العالم الغريب الحافل بالأسرار، عالم الغرب.

وأصبح المفكرون فى حيرة من أمر الغرب، يخشونه ويتملقونه، فالغرب عندهم صور ساحرة لا رابط بينها، ولا مرجع ترد إليه، هو الثورة الفرنسية وأبطالها، هم جهابذة الفكر وشطحاتهم البراقة، وهو عواصم أوربا برونقها الخلاب ونعومة الحياة فيها وما تثيره فى النفوس من تطلعات كل ذلك جعل المفكرين يمعنون النظر فى أسباب تأخر الشرق عن الغرب، ويبدون آراء تتنوع بتنوع ثقافتهم، فالدينيون يجدون علة تأخر الشرق فى ابتعاد أهله عن الدين الصحيح، وغيرهم ينسبون تقدم الغرب إلى قوة أخلاق أهله أو إخلاص حكامه أو مركز النساء فى مجتمعه، ولكن هؤلاء وأولئك لا يصلون إلى تفسير مقنع لذلك اللغز المحير سوى أن وضع الشرق دون الغرب سيظل جامداً لا يكاد يتحرك، فالغرب هو الغرب وسيظل كذلك أبد الدهر، والشرق هو الشرق على تخلفه سيظل إلى ما شاء الله. وأرجعوا تفوق الغرب إلى إنفراد الشعوب الغربية بصفات لا تملكها الشعوب الشرقية وهيهات أن تتاح لها ملكيتها يوماً ما.

وكانت النتيجة التى توصل إليها المصريون من نضالهم ضد الغرب ممثلاً فى بريطانيا، والتى كانت دون الآمال الوطنية التى قدموا من أجلها التضحيات سبباً فى تضخم عقدة النقص نحو الغرب. فمصر التى قدمت العون للحلفاء من ثروتها ودماء أبنائها، عوملت من الأسرة الغربية التى أجمعت حول مائدة الصلح فى فرساى معاملة أدنى من تلك التى حظى بها البلغار رغم أنهم لا يدانوا المصريين عراقة وتاريخاً، ومصر التى أوفدت أبنائها إلى مؤتمر الصلح للمطالبة بالاستقلال كوفئت بتكريس الحماية، ولم يتحرك الضمير الغربى وهو يرى بريطانيا تبطش بالثوار المصريين. كل ذلك جعل المصريين يزيدون إحساساً بالعجز أمام أوربا جعل بعض مفكريهم يبحثون عن حل لهذه المعضلة عن طريق ربط مصر حضارياً بأوربا،فلعل تأورب مصر يقنع الغرب بأهليتها للاستقلال التام وبحقها فى أن تعامل معاملة الأنداد.

ورواد هذا الاتجاه هم المثقفون ثقافة غربية، الذين رأوا أن مصر تأثرت دائماً بالتيارات الفكرية والاجتماعية والسياسية التى سادت حوض البحر المتوسط، فتأثرت بالحضارة اليونانية والرمانية، ولما كانت الحضارة الغربية الحديثة امتداداً للحضارة اليونانية الرومانية التى تأثرت بدورها بالحضارة المصرية القديمة، فيجب أن تأخذ بالحضارة الغربية على علاتها لأنها أصلاً حضارتنا، فهى بضاعتنا التى ردت إلينا، وقد ساهمنا فى صنعها برافدين أحدهما مصرى فرعونى والآخر إسلامى، ولذلك يجب علينا أن نسير على درب الغرب وأن نتبنى أفكاره ونستفيد بخبرات علمائه وخلاصة تجاربهم، وأن نمتزج بالغرب حتى نصبح معه كتلة واحدة.

ولما كانت الحضارة الغربية فى الأصل حضارة حوض البحر المتوسط وكانت مصر من بلاد ذلك الحوض، فهى تنتمى إلى نفس الأسرة التى أنجبت الحضارة الغربية، فعليها أن توثق روابطها بالغرب، وتغفل الشرق – حتى العربى منه – فالرابطة الغربية اجدى لمصر من الرابطة الشرقية، لأن سكان مصر وأوربا من دم واحد وأصل واحد وثقافة واحدة، فمصر تنتمى إلى أوربا أصلاً وثقافة.

ولا يقصد أصحاب هذا الاتجاه بالرابطة الغربية العلاقات التجارية والاقتصادية، بل يرون أن مصر مرتبطة بشعوب البحر المتوسط بروابط معنوية ومادية، وبأسلوب واحد للتفكير

ينبع عن عقلية واحدة. ومن هؤلاء طه حسين، وسلامة موسى، وإسماعيل مظهر، ومحمود عزمى، وحسين مؤنس، وغيرهم.

وفى كتابه "مستقبل الثقافة فى مصر" يبدأ طه حسين بطرح سؤال حول انتماء مصر الثقافى، أهو شرقى أم غربي؟ ثم يرى أن العقل المصرى –منذ عصوره الأولى – تأثر بعالم البحر المتوسط ويرى أن وحدة الدين ووحدة اللغة لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية ولا قواماً لتكوين الدول.ويصور العرب بأنهم غزاة دخلاء، وإن مصر لم تسترد شخصيتها المستقلة إلا فى ظل ابن طولون ومن جاءوا بعده، ويصور الفتح اليونانى على أنه أمر طبيعى "فلما كان فتح الإسكندر للبلاد الشرقية، واستقرار خلفائه فى هذه البلاد، اشتد اتصال الشرق بحضارة اليونان، واشتد اتصال مصر بهذه الحضارة بنوع خاص ، وأصبحت مصر دولة يونانية أو كاليونانية، وأصبحت الإسكندرية عاصمة من عواصم اليونان الكبرى فى الأرض، ومصدراً من مصادر الثقافة اليونانية للعالم القديم، بل أعظم مصدر لهذه الثقافة فى ذلك الوقت "ولم تخرج مصر عن عقليتها الأولى وتصبح أمة شرقية رغم أنها اتخذت الإسلام لها ديناً والعربية لها لغة، وهى بهذا تشبه البلاد الأوربية بعد انتشار المسيحية بها، فالعقلية المصرية والعقلية الأوربية واحدة، ومصر كانت دائماً جزء من أوربا فى كل ما يتصل بالحياة العقلية والثقافية على اختلاف فروعها وألوانها.

ويرى طه حسين أن حياتنا المادية – على اختلاف مظاهرها وألوانها أوربية خالصة، لذلك يجب الأخذ بأسباب الحضارة الغربية فى كل نواحى الحياة، وأنه لا خطر على الشخصية المصرية من الحضارة الحديثة. وينكر على الحضارة الأوربية مادتها، ويرى أنها روحية أيضاً.

ويرى سلامة موسى أن "المصريين من السلالة الأوربية، تربطهم رابطة دم واحدة، وأن العلماء انتهوا إلى أن شعوب البحر الأبيض المتوسط من جهاته الأربع تنتمى إلى أصل واحد... والخلاصة أنه ليس بين المصريين وبين أوربا خصومة، فهم والأوربيون ينتمون إلى أصل واحد".

وفى كتابه "اليوم والغد" يحاول سلامة موسى أن يبحث عن الأمة المصرية، هل هى أمة أوربية أم أمة شرقية، ثم يصل إلى إستنتاج يرى فيه أنه "يجب أن تخرج من آسيا وأن تلتحق بأوربا، وأنه كلما زادت معرفتى بأوربا زاد حبى لها وتعلقى بها، وزاد شعورى بأنها منى وأنى منها فأنا كافر بالشرق مؤمن بالغرب". ويرى تجنب الثقافة الشرقية لما تحمله من آثار العبودية والذل والتوكل، فإذا كما نحب السير مع أوربا فليس مرد ذلك إلى أننا والأوربيين من دم واحد فقط، بل لأن ثقافتنا تتصل بثقافتهم من عهد مدرسة الإسكندرية ومجمع أثينا، ولأن حضارتنا هى حضارة العالم الحديث كله، ويرى أن الثقافة العربية مضيعة للشباب ومبعثرة لقواهم، "ولذا يجب أن نعود الشباب على الكتابة بالأسلوب المصرى الحديث، وتعرفهم بأننا أرقى من العرب، ويجب أن ننظر إلى لغة النابغة أو المتنبى كما ننظر إلى اللغة الروسية".

أما حسين مؤنس، فقد عبر عن هذا الاتجاه فى كتابه "مصر ورسالتها"، ورأى أن تاريخ مصر هو تاريخ البحر المتوسط على وجه التقريب فإذا استقرت أمور مصر عن هذا البحر بالنشاط وانتعشت موانيه، فتاريخ البحر المتوسط هو تاريخ الإسكندرية، كما أن حياة مصر لا تستقيم إلا إذا كانت على صلة بالبحر المتوسط، وقد ولدت مصر أفريقية ثم أخذت مصر البحرية تجتذب مصر من أيام الأسرة الثانية عشرة، حتى إذا وصلنا إلى الأسرة الثانية والعشرين وجدنا مركز مصر قد انتقل إلى الوجه البحرى أن مصر البحرية قد قامت آخر الأمر ومنذ ذلك الحين انتهت سيادة مصر الأفريقية، وارتبطت بتأثرها بالبحر المتوسط وأهله على نحو متصل إلى اليوم، فمصر التى ولدت أفريقية لم تلبث أن صارت متوسطية مثلا فى ذلك كمثل اليونان والرومان، وثمة تماثلاً بين حضارة مصر والحضارة الغربية فيما يتعلق بإعطاء المرأة حقوقها أو الاعتراف بها فى البيت والعمل والحياة، مما نسميه اليوم بحضارة الغرب إن هو إلا الحضارة المصرية القديمة مطورة فى اتجاه واحد مستقيم.

ثم يذكر حسين مؤنس أن حضارتنا سبقت حضارة الشرق، وأن الحضارة الغربية ليست غريبة علينا، فقد أسهمنا فيها، وبذلك يمكننا أن نلعب دوراً وسطاً بين الجانبين: الشرق والغرب.

وإذا كان هذا شأن المفكرين الذين قالوا بالرابطة بين مصر وأوربا وانتهاء مصر إلى حضارة الغرب، فقد كان التطلع إلى الغرب يبعث الأمل فى اجتياز مرحلة التخلف، دون تدبر الأسس التى قامت عليها حضارة الغرب، والبون الشاسع بين ظروف المجتمع المصرى والمجتمع الأوربى.

وهكذا قادت عقدة النقص نحو الغرب المصريين إلى استقاء نظم التعليم وبرامجه من الغرب، وشغلت الصفوة المتعلمة بتلقى آراء الغرب ودراسة نظم حياته، كما اقتبس دستور 1923 – الذى دارت حول محوره الحياة السياسية فى مصر حتى ثورة 1952 – عن دساتير الغرب وخاصة الدستور البلجيكى، فلم يأت معبراً عن واقع المجتمع المصرى مما يفسر الفشل الذريع الذى صاحب تطبيقه والأزمات التى تعرض لها، كذلك صيغت القوانين المدنية والجنائية والتجارية على النسق الفرنسى رغم البون الشاسع بين القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد المصرية وتلك التى سادت فى فرنسا، وحدث نفس الشيء بالنسبة للنظم الإدارية والقضائية والنيابية.

ومن ثم تغيرت بعض المظاهر السطحية للمجتمع المصرى نتيجة الإسراف فى التعلق بأهداب الغرب ولكن التغير أصاب القشور دون اللباب، فكان ذلك التناقض الخطير بين المصريين من سكان المدن وبعضهم البعض، وبين المدينة والقرية، وجيل الأبناء وآبائهم، وما يتعلمه الأبناء فى مدارسهم وما يربون عليه فى بيوتهم إلى غير ذلك من مضاعفات عانى منها مجتمع أصيب بعقدة النقص نحو الغرب.

نهضة المرأة المصرية

لعبت المرأة المصرية دوراً إيجابياً فى ثورة 1919 فشاركت فى المظاهرات ونظم بعض نسوة الارستقراطية المصرية مظاهرة نسائية احتجاجاً على نفى سعد، كما شارك النساء فى النشاط السياسى للثورة، فكون اللجان وعقدن الاجتماعات فى المساجد والكنائس وفى "بيت الأمة" (منزل سعد زغلول) وبذلك أثبتت المرأة المصرية وجودها على الساحة السياسية بعد أن كانت قابعة فى عقر الدار.

وفى 1923 أسست هدى شعراوى – زوجة على شعراوى مؤسسى الوفد – "الاتحاد النسائى المصرى"، وطالبت بخلع الحجاب، وعدم تزويج البنات اللاتى يقل عمرهن عن 16 عاماً، وإصلاح قانون الأحوال الشخصية الذى ينظم الزواج والطلاق، وتحسين وضع المرأة اجتماعياً، وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى شتى الميادين بما فيها الميادين الاقتصادية والسياسية، وركز الاتحاد اهتمامه على تعليم البنات، ورعاية النساء اجتماعياً، وبدأت المطالبة بمنح المرأة الحقوق السياسية وحق الانتخاب فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، حين نظمت جمعية "بنت النيل" برئاسة درية شفيق المظاهرات فى مطلع الخمسينات لهذا الغرض.

وكان للمرأة المصرية دوراً رائداً فى الحركة النسائية العربية والشرقية كما أقامت المنظمات النسائية المصرية الصلات مع الحركة النسائية الدولية، فنظمت المؤتمرات فى مصر وخارجها لبسط المطالب العامة للحركة النسائية.

وأولت الحكومة اهتمامها لقضية تعليم البنات، فيما بين الحربين فبلغت نسبة البنات فى المدارس الابتدائية 40% عام 1945 من جملة عدد تلاميذ تلك المرحلة (كانت النسبة 14% فى 1914 ومعظم التلميذات كن بالمدارس الخاصة)، وتضاعف عدد الطالبات بالمدارس الثانوية إلى ستة أضعاف ما كان عليه عند بداية الحرب الأولى، وفى مدارس المعلمات إلى عشرة أمثال ما كان عليه فى 1914. وبدأت الجامعة المصرية تسمح بقبول الطالبات فى 1927 فدخلها نحو ثلاث طالبات عندئذ، وزاد عدد طالبات الجامعات فى 1945 فأصبحن 1040 طالبة، ثم 7766 طالبة فى 1957. واقتحمت المرأة نتيجة لذلك ميادين العمل فى التدريس والخدمات الطبية وغيرها.

وما كانت هذه النهضة لتتحقق لولا إثبات المرأة المصرية لجدارتها وفرضها لوجود فى أثناء ثورة 1919، مما كان سابقة لا نظير لها فى بلاد العالم الإسلامى والوطن العربى.

ولكن خروج المرأة من خدرها، ومشاركتها فى الحياة العامة على هذا النحو لم يأت فجأة، ولكن سبقته جهود بذلها بعض المفكرين للمطالبة بتحرير المرأة، وفتح الطريق أمامها لبناء مجتمع عصرى عن طريق تربية جيل الأبناء تربية سليمة. وكان لقاسم أمين فضل

إطلاق هذه الدعوة، ون سبقه إليها رفاعة الطهطاوى الذى نادى فى كتابه "المرشد الأمين للبنات والبنين" بضرورة تعليم النساء، ليقمن بإعداد المواطن الصالح الذى تحتاج إليه مصر فى نهضتها، وضمن كتاباته إشارات حول تعدد الزوجات توحى باتجاهه إلى تقييد هذا الحق الذى تمتع به الرجل دون النظر إلى الشروط الشرعية له خاصة فى قضية الطلاق وضمان حقوق المرأة فى إطار قانونى يفسر الشريعة تفسيراً إيجابياً.. إلى غير ذلك من قضايا كان رفاعة الطهطاوى أول من طرحها غير أن المجتمع المصرى لم يكن مهيأ لتلقى مثل هذه الأفكار. ووقع على عاتق قاسم أمين إثارة قضية تحرير المرأة بمختلف بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والخلقية.

كان قاسم أمن مصرياً من أصل كردى، فهو ينتمى إلى طبقة "الذوات" التى كانت تضم أخلاطاً من شعوب الدولة العثمانية، وكان قاسم أمين من الجيل الذى ولد بمصر (1865) وارتبط بها، ونال ثقافة قانونية فرنسية، وعمل قاضياً، واشتهر بالنزاهة ودماثة الخلق ورقة الحاشية شغلته قضية تخلف العالم الإسلامى كما شغلت غيره ممن اتصلوا بالثقافة الغربية وعاصروا مرحلة الزحف الإمبريالى على الشرق، وكانت له اجتهادات فى تفسير عوامل التخلف التى يعانى منها المجتمع الإسلامى وتصور العلاج الناجح لها، صاغها على شكل مقالات نشرت بصحف أواخر القرن الماضى ومطلع هذا القرن.

وقد فسر قاسم أمين تأخر المجتمع الإسلامى بمفهوم الداروينية للانحطاط، فزعم أن الأمة الإسلامية فى تدهور، وأنها أضعف من أن تجابه الضغوط التى تتعرض لها من مختلف الجهات، وأنها إن بقيت على ضعفها فلن تتمكن من البقاء فى عالم تسوده قوانين "الانتقاء الطبيعى"، وأن سبب ما يعانيه المجتمع الإسلامى من تدهور يرجع إلى زوال الفضائل الاجتماعية، أى زوال "القوة المعنوية"، وذلك راجع إلى الجهل بالعلوم الحقيقية التى يمكن استنباط قوانين السعادة البشرية منها وحدها. ويبدأ الجهل فى العائلة، فالعلاقة بين الرجل والمرأة، وبين الأم والولد، إنما هى أساس المجتمع، والفضائل القائمة فى العائلة هى ذاتها الفضائل التى تستمر فى المجتمع، وما دور المرأة فى المجتمع إلا "إصلاح أخلاق الأمة". ولكن البلاد الإسلامية لا تعنى بتربية الرجال ولا النساء التربية اللازمة لإنشاء حياة عائلية حقيقية، والمرأة لا تتمتع بالحرية والمكانة اللازمين للقيام بدورها.

ويرى قاسم أمين أن ذلك لا يرجع إلى الإسلام فى حد ذاته فالشريعة الإسلامية هى أول قانون مساوى المرأة بالرجل إلا فى حالة تعدد الزوجات وهى حالة نشأت عن أسباب قاهرة، ولذلك جاء الفساد إلى الإسلام من خارجه، مع أولئك الذين اعتنقوه وجلبوا إليه "عاداتهم وأوهامهم" فهدموا النظام الإسلامى الأصلى للحكم الذى حدد واجبات الحكام والمحكومين واستعاضوا عنه بحكم القوة العاتية فتفشى فى المجتمع بكامله احتقار القوى للضعيف، وامتهان الرجل للمرأة.

ومن ثم كان جوهر القضية الاجتماعية عنده مركز المرأة، الذى لا يتحسن إلا بالتربية، ولم يقترح قاسم أمين أن تثقف المرأة تثقيفاً عالياً كالرجل، إذ آثر الاعتدال والحذر فى هذا الأمر، وإنما نادى بأن لا يقل تحصيلها عن التعليم الابتدائى، لتتمكن من إدارة منزلها كما ينبغى، وتلعب دورها فى المجتمع. وعلى التربية أن تتوخى إعداد المرأة لكسب الرزق ، إذ أن هذا يحقق الضمان الوحيد لحقوق المرأة، فإذا ظلت المرأة غير قادرة على إعالة نفسها تبقى تحت رحمة استبداد الرجل، بصرف النظر عن أى حقوق تمنحها لها الشريعة.

فالتربية تقضى على الاستبداد، وتقضى بذلك على الحجاب، والخدر وهنا يعالج قاسم أمين موضوعه بحذر، فهو لا يريد إلغاء الخدر بحد ذاته إذ أنه ضرورى – بصورة معينة – لصيانة الفضيلة، بل يريد أن يعيده إلى ما نصت عليه الشريعة التى لا تتضمن تحريماً عاماً ومطلقاً لسفور لنساء بل تركت هذا الأمر للمناسبة والعادة. ومن الواضح أنه لا يمكن أن تمارس المرأة حقوقها وتقوم بدورها فى المجتمع من وراء الحجاب، فكيف يمكنها مثلاً ان تعقد العقود وأن تتابع القضايا القانونية ؟ إن الحجاب لا يصون الفضيلة، وإنما قد يثير الشهوة. والقرآن لم يتعرض للخدر إلا عند نساء النبى، وبما أنه لا يوجد نص صريح حوله، يجب تقرير هذا الأمر وفقاً للصالح العام. ولاشك أن للخدر مضاره الاجتماعية وشروره، فهو يمنع المرأة من أن تصبح كائناً كاملاً، لأنها لا تكون كاملة ما لم تتصرف بنفسها، وتتمتع بالحرية التى منحتها إياها الشريعة والطبيعة، وما لم تنم طاقاتها إلى أقصى درجة. والخدر – من ناحية أخرى – يقوم على عدم ثقة الرجل بالمرأة، فالرجل لا يحترم المرأة حين يقفل عليها الأبواب، لظنه أنها ناقصة إنسانياً، وبذلك جردها من مزاياها الإنسانية وحصر وظيفتها فى أمر واحد هو تمتعه بجسدها .

وهذا الاحتقار للمرأة أساس تعدد الزوجات أيضاً، فإذا تزوج رجل امرأة ثانية فلا يكون ذلك إلا لتجاهله رغبات الزوجة الأولى ومشاعرها. وهنا يحذو قاسم أمين حذو الطهطاوى ومحمد عبده فى التشديد على شرط "العدل" فى تعدد الزوجات، والتنوية بأن الرجال لن يعدلوا أبداً. والطلاق جائز عند الضرورة، إلا أنه غير محبذ فى حد ذاته فمن الأفضل تجنبه، ويختتم قاسم أمين رأيه فى هذا الموضوع بالقول:"وإذا كان لابد من الطلاق فيجب أن يكون للمرأة حق الرجل فيه".

جاءت كل تلك الأفكار التى طرح فيها قاسم أمين تصوره للنهوض بالمجتمع الإسلامى فى كتاب صغير شهير بعنوان "تحرير المرأة" نشر عام 1899، فآثار الكتاب عاصفتين من النقد، فظهرت بعد صدوره ببضعة أشهر سلسلة من الكتب والنشرات، بعضها يهاجم نظريته وبعضها يؤيدها وتجاوزت الكتابات المعارضة حدود آداب الحوار. وفى عام 1900، رد قاسم أمين على نقاده بكتاب ثان حمل عنوان "المرأة الجديدة" عد فيه حرية المرأة أساساً لجميع الحريات الأخرى ومعياراً لها، فعندما تكون المرأة حرة، يكون المواطن حراً. وما الحجج المستعملة ضد حرية المرأة سوى الحجج المستعملة ضد الحرية من أى نوع كانت، كحرية الصحافة مثلاً. فحقوق المرأة قد تطورت مع تطور المجتمع البشرى، فمرت بأربعة أدوار

1. دور الطبيعة، حين كانت المرأة حرة.
2. دور تشكيل العائلة، حين وقعت المرأة فى الاستعباد الحقيقى.
3. دور نشوء المدية، حين اعترف لها الرجل بشيء من الحق، غير أن استبداده منعها من ممارسته.
4. عهد المدنية الحقيقية، الذى تبلغ فيه المرأة حقوقها الكاملة وتتمتع عملياً بمركز الرجل.

ويرى قاسم أمين أن البلدان الشرقية لا تزال تمر بالدور الثالث، بينما بلغت البلدان الأوربية الدور الرابع. وفى ذلك يقول:"فأنظر إلى البلاد الشرقية، تجد المرأة فى رق الرجل، والرجل فى رق الحاكم، فهو ظالم فى بيته، مظلوم إذا خرج منه. ثم انظر إلى البلاد الأوربية تجد أن حكوماتها مؤسسة على الحرية واحترام الحقوق الشخصية، فارتفع شأن النساء فيها إلى درجة عالية من الاعتبار وحرية الفكر والعمل".

وفى كتابه "المرأة الجديدة" يرجع قاسم أمين تقدم الغرب إلى العلم، ويؤكد على أن الأخلاق الصالحة لا تثبت بدون العلم، فحرية المرأة فى أوربا مثلاً ليست قائمة على العادة والشعور، بل على مبادئ عقلية وعلمية، ومن العبث تبنى علوم أوربا بدون الاقتراب من منهل مبادئها الخلقية، فالاثنان متصلان اتصالاً لا ينفصم، ولذلك علينا أن نعد أنفسنا للتغير فى كل ناحية من نواحى حياتنا.

وبغض النظر عن مدى تقبل الناس لأفكار قاسم أمين التى طرحها عند نهاية القرن الماضى ومطلع هذا القرن، فقد أدى طرح هذه الأفكار والجدل الذى ثار حولها إلى لفت الأنظار إلى ضرورة أن يكون للمرأة دور ما فى بناء المجتمع الحديث، ولكن الحديث عن الموضوع كان قاصراً على أرباب الأقلام من الرجال، حتى المرأة الوحيدة التى شاركت فيه (ملك حفنى ناصف) كانت تتستر وراء اسم رمزى (باحثة البادية) وكانت تدافع عن بقاء الحجاب وتنكر المطالبة بإلغائه. غير أن الدور الذى لعبته المرأة المصرية فى ثورة 1919 كان تعبيراً صادقاً عن تطلعاتها الاجتماعية والسياسية التى عبرت عنها الحركة النسائية المصرية.

غير أن نهضة المرأة المصرية فى الحقبة التى ندرسها لم تشمل نساء مصر جميعاً، ولكنها اقتصرت على بنات الطبقة الوسطى ونساء الشرائح العليا من تلك الطبقة التى ملكت زماما الحركة النسائية حتى الخمسينات من هذا القرن.

الفصل الرابع:
الليبرالية والنظام السياسى

اصطلح الباحثون على إطلاق صفة "الليبرالية" على النظام السياسى الذى ساد فى مصر فى أعقاب ثورة 1919، على اعتبار أن دستور 1923 كان يمثل إطار النظام السياسى فيما بين ثورتى 1919 و 1952 بحكم اتخاذه لبعض الدساتير الليبرالية الغربية كإطار مرجعى، وبحكم كون "الديموقراطية" محوراً للصراع السياسى خلال تلك الحقبة، بل إن بعض الكتاب ينظرون إلى تلك "الحقبة الليبرالية" نظرتهم إلى الفردوس المفقود مقارنة بالحكم الاوتقراطى الذى ساد مصر فى ظل ثورة 1952.

ونعنى هنا بالبحث عن إجابة لسؤال جوهرى هو: هل استطاعت مصر أن تحقق نظاماً سياسياً ليبرالياً فى ظل دستور 1923 ؟ أو بعبارة أخرى، هل كان النظام السياسى الذى أقامه دستور 1923 نظاماً ليبرالياً حقيقياً، وهل عرفت مصر الديمقراطية الليبرالية فى ظله؟

أن قيام نظام سياسى ليبرالى يتطلب وجود ثلاثة شروط أساسية:

أولها: حدوث تحول رأسمالى يستبدل بالقوى الإنتاجية التقليدية وبعلاقات الإنتاج التقليدية أخرى رأسمالية حديثة، **وثانيها**، تكون طبقة "بورجوازية" تلعب دوراً رئيسياً فى تحقيق التحول الرأسمالى لمصلحتها، **وثالثها**، وفر الوعى الطبقى والسياسى عند هذه الطبقة الجديدة الذى يجعلها تقف حارسة لمصالحها من خلال صياغة النظام السياسى الذى يكفل لها الدفاع عن هذه المصالح وضمان استمرارها.

ترى هل تحققت لمصر هذه الشروط الثلاثة على مر تاريخها الحديث منذ أوائل القرن التاسع عشر؟ وهل نضجت تلك الشروط نضجاً كافياً لإفراز نظام سياسى ليبرالي؟

بدأت مصر تشهد تحولاً رأسمالياً منذ العشرينات من القرن الماضى، ولكن هذا التحول لم يأت نتاجاً للتطور لطبيعى للاقتصاد المصرى من حيث نمو قوى الإنتاج الرأسمالية على حساب الاقتصاد التقليدى السائد بصورة تدريجية وئيدة تنمو على حساب النظام التقليدى

القديم وتحل محله تدريجياً، وإنما حدث هذا التحول من أعلى بقرارات إدارية، وتم بشكل جراحى ولم يتخذ صورة إيجاد الظروف الموضوعية التى تحقق النمو الرأسمالى، فقد تم تعديل هيكل الاقتصاد المصرى بقرارات من السلطة، أتاحت للدولة أن تلعب دور المنظم Enterpreneur الذى يتولى تجميع الأموال واستثمارها فى مشروعات إنتاجية حديثة . وعلى مدى نصف قرن تقريباً استطاعت الدول أن تحقق تحولاً مبدئياً من الاقتصاد التقليدى إلى رأسمالية الدولة، ولكن هذا التحول جاء مبتسراً غير كامل النضج، لأن القطاعات الاقتصادية التقليدية لم تتحول تحولاً كاملاً نحو الرأسمالية، فكانت هناك ازدواجية فى النظام الاقتصادى المصرى، قطاع أقيم على أسس رأسمالية (الصناعة الحديثة، والزراعة فى الأبعاديات والجفالك)، وقطاع تقليدى (الإنتاج الحرفى والزراعة فى أراضى الفلاحين)،وتعايش القطاعان معاً، بما كان لهذا التعايش من آثار سلبية خطيرة على عملية التحول الرأسمالى[16].

ومعنى ذلك أن التحول الرأسمالى الذى شهدته مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولعبت "الدولة" الدور الرئيسى فى تحقيقه غير الملامح دون أن يغير الجوهر، فكان قريب الشبه بجراحة التجميل. قامت الدولة فى بضرب وتصفية البيوتات التجارية التى تراكمت لديها فوائض المبادلات التجارية التى حققتها على مدى القرن الثامن عشر من خلال تجارة فائض المحاصيل الزراعية، وتجارة العبور التى كانت تتم عبر مصر إلى بلاد الدولة العثمانية وبعض بلاد أوربا التى استطاعت أن تتخطى – بقدر كبير من الصعوبة والمخاطرة – سيطرة القوى الأوربية الاستعمارية على أسواق التجارة الشرقية . وفضلت "الدولة" مصادرة أموال أصحاب تلك البيوتات لتحقق أمرين:

أولهما: تجميع الأموال اللازمة للاستثمار فى القطاع الإنتاجى الحديث.

و**ثانيهما**، ضرب القوى السياسية التقليدية وخاصة أن بعض تلك البيوتات التجارية كانت لها مماليكها الخاصة بها الذين لعبت من خلالهم دوراً فى النظام السياسى القديم، كما كانت ترتبط بالمماليك بروابط المحالفة.

---

[16] للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع: أحمد حسن الدماصى: سياسة الاحتكار الاقتصادى فى عصر محمد على، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب القاهرة 1985.

وترتب على ذلك نتيجتان خطيرتان بالنسبة لظروف نشأة وتطور البورجوازية المصرية:

اولهما، غياب البديل المصرى لدور الدولة التنظيمى فى الاقتصاد عندما وجهت إليها الضربات من الخارج وأجبرت أن تكف يدها عن لعب هذا الدور، فاضطرت للانسحاب التام من الميدان بعد مقاومة استغرقت عقداً كاملاً من الزمان، نتيجة عدم إتاحتها الفرصة لنمو نواة للبورجوازية المصرية تسد الفراغ الناجم عن تصفية الدور التنظيمى للدولة فى الاقتصاد.

وثانيهما، عقدة عدم الثقة فى "الدولة" التى تولدت عند البورجوازية المصرية التى بدأت تتكون بصورة جنينية منذ منتصف القرن التاسع عشر، نتيجة ذكريات مصادرة الدولة للثروات فى النصف الأول من القرن نفسه لتحقيق التراكم اللازم لإقامة القطاع الاقتصادى الحديث، فلم تكن ذكريات الأمس القريب بعيدة عن الأذهان عندئذ، وخاصة أن ممارسة الخديو إسماعيل لبعض هذه الأساليب مع بعض رجالات الصفوة (لأسباب سياسية هذه المرة) جددت أشجان الماضى، وعمقت فقدان الثقة فى الدولة.

وفى غياب البديل المصرى لدور الدولة التنظيمى فى الاقتصاد نصب رأس المال الأوربى شباك التبعية حول الاقتصاد المصرى. وحول مصر إلى وحدة إنتاج زراعى لإنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة الأوربية (وخاصة القطن)، فسدت السبل أمام نواة البورجوازية المصرية التى أفرزها تطور نظام الملكية الفردية للأرض الزراعية، وتراكم فى يدها فائض الأموال الناتجة عن بيع المحاصيل الزراعية (ونعنى بذلك كبار الملاك)، فلم تستطع أن تستثمر أموالها فى مجالات تخرج عن نطاق الزراعة، وقنعت باستثمار فائض أموالها فى توسيع مساحة ملكياتها الزراعية، تاركة لرأس المال الأوربى السيطرة التامة على الأعمال المالية والتجارية[17]. لذلك لم يكن غريباً أن تلعب البورجوازية المصرية الوليدة دوراً هاماً فى مقاومة السيطرة الأجنبية والمطالبة بنصيبها من المشاركة السياسية وتحرير الاقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية فى خضم الأحداث التى أدت إلى الثورة المصرية عام 1881 (المعروفة بالثورة العرابية) واقترن نضالها السياسى بالحقوق النيابية للأمة وتحقيق قدر من المشاركة السياسية من خلال لائحة 1882 التى اعتبرها عبد

[17] رؤف عباس: النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، القاهرة 1973، ص 174 وما بعدها.

الرحمن الرافعى أول دستور مصرى، وهو رأى لا يجانبه الصواب إذا وضعنا فى الاعتبار أنه جاء تعبيراً عن تجاوز نواة البورجوازية المصرية مرحلة الحبو ووقوفها على أقدامها، فكانت لائحة 1882 الخطوة الأولى للتعبير عن بدايات الوعى الطبقى والسياسى لدى تلك الطبقة الوليدة.

وما كادت البورجوازية المصرية الوليدة تقف على أقدامها وتخطو خطوتها الأولى حتى داهمها الاحتلال البريطانى، وأعاد تنظيم هيكل الاقتصاد المصرى لتوثيق روابط التبعية بالسوق العالمية والاقتصاد البريطانى على وجه الخصوص ولما كانت البورجوازية المصرية تمثل كبار منتجى القطن فى مصر، فقد استكانت لسياسات الاحتلال البريطانى طالما كانت تخدم مصالحها المادية، فارتضت التعاون معه، وقنعت بالعمل فى نطاق قطاع الزراعة وحده، وقبلت بدور الشريك الأصغر لرأس المال الأجنبى فى القطاعين المالى والتجارى. وبذلك استطاعت السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصرى أن تجمد نموه من خلال الإطار الذى ضربته حوله، تفادياً لما قد يترتب على ذلك النمو من آثار اجتماعية وسياسية تتعارض مع مصالحها.

وجاءت قيادة البورجوازية المصرية لثورة 1919 تعبيراً عن طموحاتها السياسية التى تفشل فى التخلص من ذلك الإطار الذى ضاقت به، وتوسيع نطاق حركتها على الساحة الاقتصادية من خلال تحقيق درجة من درجات التحرر الوطنى تتلوها درجات يحددها مسار مصالحها التى ارتبطت بالسوق الرأسمالية العالمية باعتبارها تمثل كبار منتجى القطن، ولعل هذا يفسر أمرين:

أولهما، جفول الصفوة السياسية للبورجوازية المصرية من طابع العنف الذى جاء تعبيراً عن سخط الجماهير الشعبية فى أحداث ثورة 1919، وخاصة عندما اتخذ ذلك العنف بعداً اجتماعياً بهجوم الفلاحين على قصور كبار الملاك فى الريف[18].

وثانيهما، قبول وتمسك تلك الصفوة بأسلوب المفاوضة سبيلاً لتحقيق الاستقلال الوطنى ، ونبذها لفكرة الكفاح المسلح التى تحتوى على قدر كبير من المخاطرة بمصالحها

[18] عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر 1936-1918، القاهرة 1982، ص ص 295، وما بعدها.

الاقتصادية والسياسية لما قد يترتب على الكفاح المسلح من إفساح مجال أرحب أمام الجماهير الشعبية للتعبير عن مصالحها وللعب دور أكبر فى الحياة السياسية، وعندما قبل الوفد بفكرة الكفاح المسلح عند نهاية الحقبة، كان ذلك من قبيل المناورة السياسية المحسوبة، وعندما جاءت الأحداث بعكس حسابات البورجوازية المصرية، سعت كل أطرافها (بما فى ذلك الوفد) للبحث عن سبيل لاجهاض حركة الكفاح المسلح فى منطقة قناة السويس عام 1951[19].

وخلاصة القول، أن الشروط الثلاثة الضرورية لقيام نظام سياسى ليبرالى لم تتحقق فى مصر بشكل كامل نتيجة ظروف تاريخية موضوعية، فقد تعثرت تجربة التحول الرأسمالى فى مصر لأسباب محلية وخارجية، وانعكس هذا التعثر على نشأة وتطور البورجوازية المصرية (وخاصة شرائحها العليا)، بقدر ما انعكس على درجة وعيها الاجتماعى والسياسى. وكان لذلك آثاره على خيارات صفوة البورجوازية المصرية عند وضع أسس النظام السياسى الذى صاغته فى دستور 1923، فجاء تعبيرا ·عن مصالحها، ولم يأت تجسيداً لمصالح الجماهير الشعبية التى لعبت الدور الرئيسى فى ثورة 1919 ، وعبر عن توازن سياسى لعبت فيه قوى العصر والإنجليز وكبار ملاك الأراضى الدور الأكبر، ومن ثم جاء النظام السياسى الذى أرسى هذا الدستور دعائمه تعبيراً عن هذا التوازن وتأكيداً لاستمراره.

دستور 1923

منذ عصف الاحتلال البريطانى بأول دستور مصرى صاغته نواة البورجوازية المصرية (لائحة 1882)، حققت الأصوات المطالبة بالدستور، حتى عاد الدستور مطلباً أساسياً من مطالب الحركة الوطنية المصرية على يد مصطفى كامل ومحمد فريد، فاقترن مطلب الدستور بطلب الاستقلال، وحظى المطلبان بتأييد الخديو عباس حلمى الثانى فى مرحلة من المراحل طالما كان ذلك يضمن للجالس على العرش التخلص من غل سلطات الاحتلال ليده عن ممارسة السلطة الفعلية، حتى إذا قام الوفاق بين الخديو والاحتلال بعد رحيل كرومر (1907)، ألح الحزب الوطنى على الربط بين الاستقلال والدستور

[19] للمزيد من التفاصيل حول النقطة راجع: فادية أحمد سراج الدين: القضية المصرية فى المرحلة الأخيرة 1950-1954 ، رسالة دكتوراه غير منشورة، آداب القاهرة 1987.

باعتبارها مطلب الشعب المصرى فى مواجهة الاحتلال والخديو معاً. واضطرت سلطات الاحتلال إلى محاولة التخفيف من حدة المطالبة بالدستور عن طريق توسيع صلاحيات "مجلس شورى القوانين" بإعطائه حق مناقشة الميزانية وسؤال الوزراء (النظار) فيما يتعلق بشئون وزارتهم، ثم إقامة "الجمعية التشريعية" عام 1913 مع توسيع اختصاصاتها التشريعية توسيعاً نسبياً وزيادة حجم العضوية فيها، ثم ما لبثت أن توقف أعماله نتيجة قيام الحرب وإعلان الحماية عام 1914.

ولما كانت المطالبة بالدستور الذى يكفل للأمة حقوقه قد اقترنت دائماً بالنضال من أجل الاستقلال الوطنى، حرصت الأحزاب السياسية المصرية التى تأسست قبل الحرب العالمية الأولى على تحديد موقفها منه. فعلى حين وقفت الأحزاب المعبرة عن العناصر الطفيلية المرتبطة بالاحتلال موقف الرفض التام لفكرة الدستور، فرأى "الحزب الوطنى الحر" أن إنشاء المجلس النيابى ضار بمصلحة البلاد والأمة، وسار "الحزب المصرى" على نفس الدرب واتخذ " حزب الأمة" موقفاً وسطاً، فطالب بتوسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية بالشكل الذى يجعل لآراء هذه المجالس (التى تضم صفوة الأعيان والذوات) وزناً فى مسائل الرى والقضاء والتعليم حتى يمكن الوصول – تدريجياً – إلى المجلس النيابى الذى يوافق حالة البلاد السياسية.ورأى أن "الأعيان لهم نيابة طبيعية من الأمة بحكم كونهم رؤساء العائلات الكبرى"، ومن ثم فمن حقهم أن يشتركوا مع الحكومة فى إدارة أمور البلاد، وفى ذلك إشارة – ضمنية– إلى أن يقتصد حتى الانتخاب على فئة الأعيان من كبار الملاك. أما "الحزب الوطنى" فقد أصر على الأمة تمثيلاً حقيقياً، ولا يقصر حق الانتخاب على فئة معينة دون غيرها.

أما "حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية"، فقد شارك الحزب الوطنى فى المطالبة بالدستور دون أن يحدد رأيه فى ذلك بصورة واضحة[20].

كان الدستور – إذاً – مطلباً وطنياً أساسياً حمل رايته – بالدرجة الأولى – الحزب الوطنى بزعامة محمد فريد، حتى جاءت الضربة التى وجهت للحزب بعد اغتيال بطرس غالى لتشتت كوادره وتكمم صحافته، وتجبر قيادته على اللجوء للخارج، ثم ما لبث

[20] نظر: يونان لبيب رزق: الحية الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى، القاهرة 1970.

إعلان الحماية على مصر وتطبيق الأحكام العرفية خلال الحرب أن شغل الوطنيين قضية التخلص من الحماية وتحقيق الاستقلال الوطنى دون غيرها، حتى إذا وضعت الحرب أوزارها وبرزت فكرة تكوين "الوفد المصرى" بزعامة سعد زغلول من صفوة البورجوازية المصرية التى جاء معظمها من حزب الأمة، لم يرد ذكر الدستور فى مطالب الوفد الذى اقتصر فى صيغة التوكيلات الشهيرة على السعى لتحقيق الاستقلال . وعندما انفجرت ثورة الشعب المصرى فى مارس 1919 كانت الشعارات التى رفعتها الجماهير الثائرة ورددتها فى مظاهراتها هى "الاستقلال التام"، كما أن المقالات التى غمرت بها صحف الثورة – وخاصة صحافة الوفد – لم تتناول النظام السياسى الذى يتصوره كتابها بعد تحقيق الاستقلال، فيما عدا جماعة صغيرة من نخبة البورجوازية المصرية (ضمت منصور فهمى ومحمود عزمى وعزيز ميرهم) نشرت فى جريدة النظام (8 سبتمبر 1919) برنامج ما أسمته "بالحزب الديمقراطى" تضمن ضرورة أن يكون الحكم نيابياً يحقق سيادة الشعب باعتباره مصدر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، يقر حرية القول والاجتماع والكتابة[21]. غير أن هذه الجماعة الصغيرة لم تخلق تياراً عاماً يساند أفكارها وسط هدير الحركة التى كان يقودها الوفد.

ولعل غياب مطلب الدستور فى خطة "الوفد المصرى" عند تأسيسه يرجع إلى احتلال التخلص من الحماية البريطانية وتحقيق الاستقلال الوطنى الأولوية على أساس أن تقرير طابع النظام السياسى فى مرحلة ما بعد الاستقلال مسألة مصرية بحتة تعالج فى حينها، وخاصة إذا وضعنا فى الاعتبار غلبة فكر "حزب الأمة" فى قيادة الوفد، وهم الذين كانوا يرون التدرج فى تحقيق الحكم النيابى وفق حالة البلاد السياسية مع قصر حق الانتخاب على الأعيان وحدهم على نحو ما رأينا.

ومن عجب أن تأتى مبادرة إقامة حكم نيابى دستورى فى مصر من جانب السلطات البريطانية ذاتها فى المذكرة التفسيرية التى قدمها المندوب السامى البريطانى (اللنبى) إلى السلطان فؤاد الأول وفق تصريح 28 فبراير 1922 الذى اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع التحفظات الأربعة الشهيرة التى جعلت من هذا الاستقلال استقلالاً اسمياً، إذ

[2] عزيز سيدهم: أثر الديمقراطية فى الحياة الاقتصادية، منشوراً فى "الديمقراطية"، سلسلة محاضرات فى الديمقراطية وتطورها لنخبة من قادة الرأى فى مصر، قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية، القاهرة 1945، ص 38.

نص البند العاشر من المذكرة التفسيرية على أن "إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية" يرجع الأمر فيه إلى السلطان وإلى الشعب المصرى[22]. مما يعنى – ضمنياً – ضرورة قيام حكم دستورى نيابى يقترن بقبول تصريح 28 فبراير، فقبول السلطان للتصريح يعنى التزم بإقامة نظام برلمانى دستورى. ولعل هذا يفسر محاولات الملك التملص من إصدار الدستور فيما بعد – دون جدوى – كما يفسر الأسلوب الذى تم به إعداد دستور 1923 ، فقد كان فؤاد الأول يسعى لتحقيق المبادرة البريطانية بالشكل الذى لا يؤثر على ميوله الأوتقراطية مما انعكس على صياغة الدستور ذاته.

فرغم اتجاه القوى السياسية الرئيسية (الوفد، حزب الأحرار الدستوريين، الحزب الوطني) إلى أن يعهد وضع الدستور إلى جمعية وطنية تأسيسية منتخبة تمثل الأمة، لجأ الملك إلى تشكيل لجنة إدارية حكومية لوضع الدستور ضمت (بالإضافة إلى رئيسها ونائبه) ثلاثين عضواً من الوزراء السابقين ورجال القانون والأعيان والتجار ورجال الدين، واختير الجميع من "المعتدلين"، ولم يقبل الوفد والحزب الوطنى الاشتراك فى عضويتها، وأطلق عليها سعد زغلول اسم "لجنة الأشقياء".

وبدلاً من أن تتخذ اللجنة من التجربة المصرية الدستورية لائحة 1882 إطاراً مرجعياً لها، لجأت إلى بعض الدساتير الغربية – وخاصة الدستور البلجيكى – فعكفت على دراستها وصاغت مواد الدستور المصرى فى هديها بعد أن شذبت ما اقتبسته بما يتلاءم مع رغبات الجالس على العرش ومضمون تصريح 28 فبراير. ورغم ذلك لم يرتح الملك لمشروع الدستور الذى وضعته "لجنة الأشقياء" فعهد به إلى اللجنة التشريعية بوزارة الحقانية (العدل) التى تضم خبراء قانونيين غالبيتهم من الأجانب، راحت تعدل فى المشروع وتوسع سلطات الملك على حساب الشعب ضاربة باحتجاجات السياسيين عرض الحائط.

وبدلاً من أن يطرح الدستور للاستفتاء العام قبل إصداره، صدر أمر ملكى بالدستور (19 أبريل 1923) بعد كل ما أدخل عليه من تعديلات لحساب الملك والإنجليز، ليتخذ صورة

[22] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص ص 361-360.

"المنحة الملكية" للشعب، وصدر الأمر الملكى بديباجة جاء فيها: "نحن ملك مصر، بما أننا مازلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا، وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التى عهد الله تعالى بها إلينا، نتطلب الخير دائماً لأمتنا..."[23] ويتضح هنا بجلاء حرص الملك على إضفاء الطابع الدينى على سلطته الذى ترجم بالنص على دخول الأوقاف والمعاهد الدينية فى اختصاصه بالدستور، كما تضح التأكيد على كونه سيد البلاد الذى تبوأ عرش الأجداد، وتفضل على رعاياه بإصدار الدستور، ومن كل من حقه استرداد ما منح وقتما شاء، وهو ما حدث بالفعل فى الانقلابات الدستورية الشهيرة.

وانطلق الدستور من مقومات الليبرالية، فقام على فكرة الحريات الفردية، واشتمل على باب للحقوق والحريات العامة يدور حول مقومين رئيسيين هما: المساواة والحرية فنص الدستور على المساواة بين المصريين جميعاً أمام القانون، وفى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفى تولى الوظائف العامة، وفيما عليهم من الواجبات العامة، فلا تمييز بين المواطنين بسبب الأصل أو اللغة أو الدين. كذلك أقر الدستور للمواطنين الحرية الشخصية، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأى والاجتماع، وحق تكوين الجمعيات، وحق مخاطبة السلطات العامة، وضمن حرمة المنازل والملكية الخاصة فحظر انتزاعها إلا للمنفعة العامة وفق القانون، كما حظر مصادرة الثروات ونفى المصريين خارج البلاد.

ورغم النص على أن الأمة مصدر السلطات، وأن يكون الحكم نيابياً، ويتمتع مجلس الوزراء بالهيمنة الكاملة على مصالح الدولة، ومسئولية الوزراء مسئولية تضامنية أمام مجلس النواب، تمتع الملك بوضع خاص فى الدستور، فذاته مصونة لا تمس ولا يتحمل مسئولية، ويمارس سلطته من خلال وزرائه ولا تنفذ توقيعاته فى شأن من شئون الدولة إلا إذا وقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون، وأوامر لا تخلى الوزراء من المسئولية (سواء كانت شفهية أم مكتوبة). ومع ذلك كان للملك حق إصدار مراسيم لها قوة القانون، كما كان له حق تعيين الوزارات وإقالتها، وحق حل مجلس النواب حلاً مطلقاً دون شروط. واحتفظ الملك لنفسه حق إنشاء ومنح الرتب والنياشين، وتولية وعزل الضباط، وتصريف شئون الأزهر ومعاهده الدينية والأوقاف. وجعله الدستور متحكماً فى

[23] عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، ج1، ص 114.

التصديق على القوانين عن طريق الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ (5/2 خمسى الأعضاء) وكذلك كل ما يتصل بتعديل الدستور (الذى اختص به مجلس الشيوخ)[24].

وقد ترك الدستور أهم نقطة فى الحكم النيابى دون أن يحددها التحديد الكافى مثل سلطة الوزراء، وصلتهم بالشعب ممثلاً فى نوابه من جهة، وإشرافهم على ما يؤدى إليه من خدمات عن طريق المصالح والإدارات من جهة أخرى. كما أجمل إجمالاً ممثلاً فى بيان موقفهم من رئيس الدولة (الملك)، وأكتفى بأن يصوغ ذلك فى عبارات غامضة تحتمل كل تأويل، فالسلطة التنفيذية يتولاها الملك (وفق المادة 29)، وهو يتولى سلطته بواسطة وزرائه (المادة 48)، وهو الذى يعين الوزراء ويقيلهم (المادة 49). ورغم ذلك التركيز للسلطة فى يد الملك، نجد الدستور ينص على أن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة (المادة 57)، وأن الوزراء مسئولون متضامنين أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته (المادة 61). فهذا التناقض فى الدستور يقود أركان النظام النيابى كالفصل بين السلطات وتحديد المسئولية الوزارية. وقد ترتب على هذا خلاف أزمات عدة، يمكن أن تلخص فى أن الوزارة اعتماداً على مسئوليتها أمام البرلمان تريد أن تستأثر بكل سلطة، فى حين يرى رجال السراى أن فى نصوص الدستور ما يحد من هذه السلطة[25].

وتكون البرلمان من مجلسين: مجلس الشيوخ، ومجلس النواب. ويتم انتخاب ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ (على ثلاث درجات) بينما يعين الأعضاء الباقون. ويؤلف مجلس النواب من أعضاء جميعهم منتخبون، وعدد الشيوخ المنتخبين يكون بنسبة عضو عن كل 180 ألف مواطن وعدد النواب بنسبة نائب عن كل ستين ألفاً. ومدة عضوية الشيوخ عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس سنوات، ومدة عضوية النائب خمس سنوات.

ولم يشترط قانون الانتخاب فى الناخبين شروطاً مالية أو ثقافية فكان فى ذلك أقرب إلى المساواة والديمقراطية (من الناحية النظرية)، ولم يشترط فى النائب شروطاً مالية سوى

---

[24] عبد العظيم رمضان: دراسات فى تاريخ مصر المعاصرة، القاهرة 1981، ص ص 229-227.
[25] إبراهيم بيومى مدكور ومريت غالى: الإدارة الحكومية، نظام جديد وحياة جديدة، القاهرة 1945، ص ص 37-34.

سداد قيمة التأمين (وكان فى متناول الشرائح الوسطى من البوراجوازية، ورغم ذلك لم يعرف إلا نفر قليل منهم طريقه إلى مجلس النواب).

أما مجلس الشيوخ، فاقتصرت عضويته على الشريحة العليا من البورجوازية، إذ اشترط الدستور فيمن ينتخب أو يعين عضواً بمجلس الشيوخ أن يكون من الوزراء أو الدبلوماسيين أو رؤساء مجلس النواب أو من وكلاء الوزارات ورجال القضاء من درجة مستشار والنواب العموميين ونقباء المحامين وموظفوا الحكومة من درجة المدير العام فما فوقها، وأمراء الأسرة المالكة ونبلاؤها (بالتعيين لا الانتخاب) أو كبار العلماء ورجال الدين من رؤساء الطوائف غير الإسلامية، والضباط المتقاعدون من رتبة اللواء فما فوقها، وأعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة، والملاك الذين يدفعون ضريبة لا تقل عن 150 جنيهاً فى العام (وكان هذا المبلغ يدفع عن ملكية لا تقل مساحتها عن مائة فدان)، والمشتغلون بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة ممن لا يقل دخلهم عن 1500 جنيهاً مصرياً فى العام. وبذلك تحكمت الشريحة العليا من البروجوازية المصرية فى التشريع حيث نص الدستور على ضرورة موافقة مجلس الشيوخ على القوانين حتى يمكن إصدارها.

وقد أدت السلطات الكبيرة التى خص الملك بها نفسه فى الدستور الذى صدر كمنحة من الملك إلى الشعب، أدت إلى إضعاف التجربة الليبرالية والإضرار بالدستور، فاتخذ القصر من أحزاب الأقلية أدوات يستند إليها فى حكمه، وزيفت الانتخابات ليتم بذلك القضاء على المبدأ القائل بأن الأمة مصدر السلطات، والذى يمثل محور الليبرالية. فقد استغلت أحزاب الأقلية المستندة إلى القصر الثغرات التى يتضمنها قانون الانتخابات فى تزوير الانتخابات وتزييف إرادة الناخبين عن طريق التلاعب فى إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، إذ نص الدستور على أن يعاد تحديد الدوائر الانتخابية بعد كل تعداد عشرى (كل عشر سنوات)، تنفيذاً للمادة التى تنص على اختيار نائب لكل ستين ألفاً من السكان، فاستخدمت تلك المادة غطاء لإعادة توزيع الدوائر الانتخابية وفقاً لرغبة مرشحى الحكومة التى تقوم بإجراء الانتخابات، للاستفادة من الأوضاع المحلية (العصبيات العائلية ومواقع الملكيات الكبيرة) فى ضمان كسب مرشحين بعينهم لأصوات تلك الدوائر.

وامتدت عمليات التزوير لتشمل جداول الانتخاب، فتم استغلال النص الذى يقضى بتحرير جداول الانتخاب بواسطة مأمورى الأقسام والمراكز والعمد فقامت الإدارة بوضع جداول ملفقة تتضمن تكرار للأسماء وأسماء أشخاص لا وجود لهم، وأسماء الموتى، وكانت الانتخابات تجرى وفق هذه الجداول التى لا تعبر عن المواطنين تعبيراً دقيقاً، وتفتح الباب على مصراعيه لتزوير إرادة الشعب.

ومما زاد الطين بله، قيام الإدارة بحجب التذاكر الانتخابية عن أنصار الخصوم، إذ جرت العادة على أن يعاد طبع التذاكر الانتخابية قبل إجراء انتخابات مجلس النواب، وكان يتولى توزيعها العمد فى القرى وأقسام الشرطة فى المدن، فكان من السهل عدم تسليم تذاكر الانتخاب لأنصار خصوم الحكومة، ومن ثم يتم التحكم فى نتيجة الانتخابات . وأصبح وزير الداخلية فى الحكومة التى تتولى إجراء الانتخابات يملك تحديد شكل مجلس النواب. هذا فضلاً عن إرهاب الأميين من الناخبين (وهم الغالبية) الذين كانوا يصوتون شفاهة، فكان الضرب نصيب من يعطى صوته لغير أنصار الحكومة.

أضف إلى ذلك ما شاع من رشوة الناخبين وشراء أصواتهم من جانب بعض المرشحين وخاصة فى المدن، وما جرت عليه العادة من تخلص الحكومات من العمد والمشايخ المعارضين لها بفصلهم قبل الانتخابات لضمان نجاح مرشحى السلطة[26].

وهكذا كانت الممارسات الانتخابية فى الحقبة المسماة بالليبرالية، تمسخ جوهر النظام الليبرالى الذى يقوم أصلاً على الإرادة الحرة للناخب فى اختيار من ينوب عنه ويمثله فى المجلس النيابى، فنادراً ما كانت نتيجة الانتخاب تعبر تعبيراً صادقاً عن الإرادة الحرة للناخب وبذلك لم يكفل دستور 1923 لمصر حياة ديمقراطية صحيحة.

ولعل ذلك يفسر عدم استقرار الحياة النيابية فى مصر فى الحقبة الليبرالية. فمنذ برلمان 1924، توالت على مصر عشر هيئات نيابية حتى قيام ثورة يوليو 1952، ولم يكمل برلمان واحد سنواته الخمس على مدى تلك الفترة. فقد حل برلمان 1924 (الذى انعقد فى مارس) فى ديسمبر من نفس العام. وعندما أجرت وزارة أحمد زيور باشا الانتخابات

[26] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص ص 240-239.

اجتمع مجلس النواب الجديد يوم 23 مارس 1925 ليحل فى اليوم نفسه. وانعقد البرلمان الثالث فى يوليو 1926 لدورات ثلاث، ثم أوقف محمد محمود باشا الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد (عام 1928)، ولكن وزارته سقطت قبل انتهاء هذه المدة . وانتخب برلمان رابع فى يناير 1930 ليحل فى السنة نفسها (وهى الفترة التى شهدت الإطاحة بدستور 1923 وإصدار دستور أكتوبر 1930) ووضع قانون انتخاب جديد ضيق من حق الانتخاب وقصره على شرائح اجتماعية معينة. وفى ظل هذا الانقلاب الدستورى انتخب برلمان خامس استمر أربع دورات تشريعية قطعها عودة دستور 1923 من جديد تحت ضغط الحركة الوطنية (ديسمبر 1935، وانتخب البرلمان السادس فى ظله (مايو 1936)، والثامن فى مارس 1942، والتاسع فى يناير 1945، والعاشر فى يناير 1950.

ومع عدم استقرار الحياة النيابية خلال تك الحقبة، عانت مصر من عدم استقرار السلطة التنفيذية، فتعاقبت الوزارات على الحكم الواحدة تلو الأخرى، ولم تعمر أى منها إلا أربعة عشر شهراً فى المتوسط مما كان له آثاره السلبية على الأداة الحكومية، وحال دون متابعة السياسات التى كانت تتبناها تلك الحكومات المتعاقبة.

ومن الغريب أن تشكيل البرلمانات العشرة التى شهدتها مصر خلال تلك الحقبة كان يناقض تناقضاً كبيراً من مجلس تشريعى لآخر. فنجد الحزب الذى أحرز الأغلبية فى مجلس نيابى، يحتل مقاعد الأقلية فى المجلس الذى يليه، وقد تتحول هذه الأقلية إلى أغلبية ساحقة فى برلمان تال ينتخب بعد شهور قليلة، وهلم جرا، دون أن يكون هذا التحول انعكاساً حقيقياً لتغير موازين القوى على الساحة السياسية أو يكون تعبيراً عن انحسار الشعبية عن حزب سياسى لصالح حزب آخر، أو عن تغير اتجاهات الرأى العام، بقدر ما كان تعبيراً عن مكونات "طبخة الانتخابات". ولم يستطع حزب الأغلبية (الوفد) الذى كان يقود الحركة الوطنية أن يصل إلى الحكم إلا من خلال انتخابات تجريها وزارات محايدة فى ظروف معينة تفرضها مقتضيات الحالة السياسية.

وهكذا كانت الديمقراطية الليبرالية التى عرفتها مصر قبل ثورة يوليو 1952 ديمقراطية وهمية، وكانم الحكم فى حقيقة الأمر بيد القصر تمارسه نخبة محدودة من الشرائح العليا للبورجوازية المصرية، ربطتها بالقصر روابط التحالف والمصالح المشتركة. ويتضح

ذلك عندما نقارن عدد السنوات التى أنفرد الوفد باعتباره حزب الأغلبية البرلمانية. ففى الفترة الواقعة بين 1952-1924 حكم القصر مدة تقرب من 29 عاماً بينما حكم الوفد أقل من ثمان سنوات، وحكم مؤتلفاً مع الأحرار الدستوريين لمدة عامين.

وخلال السنوات العشر التى تولت فيها الحكم وزارات تتمتع بالشعبية السياسية، تركزت معظم الانجازات التى تحققت خلال الفترة، والتى كانت تقدر عندئذ، مكاسب ذات بال ، مثل إبرام معاهدة 1936 وإلغاء الامتيازات الأجنبية. وإلغاء المحاكم المختلطة وإلغاء صندوق الدين العام، وتأسيس جامعة الدول العربية، وصدور أهم التشريعات السياسية والاجتماعية ونشاء ديوان المحاسبة وديوان الموظفين وغير ذلك من انجازات تشريعية نتجت عن استقرار تلك الوزارات استقراراً نسبياً وتمتعها بشعبية لا يستهان بها.

وقد شهدت الحقبة الليبرالية حياة حزبية امتازت فيها الأحزاب بالتعدد، وإن كانت جميعاً تعبر عن مصالح البروجوازية الكبيرة المصرية التى شاركت فى صياغة دستور 1923 ، ودخلت طرفاً فى لعبة السياسة المصرية خلال تلك الحقبة لتجد لنفسها مكاناً فى البرلمان والسلطة.[27]

الحياة الحزبية

تمتد جذور الحياة الحزبية فى مصر إلى عام 1907 عندما أعلن تأسيس "حزب الأمة ليعبر عن موقف الأعيان- الذين وصفتهم سلطات الاحتلال البريطانى "بالمعتدلين" تارة و "العقلاء" تارة أخرى – من قضية الاستقلال الوطنى، فكانوا باعتبارهم أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد" – كما كانوا يسمون أنفسهم – الذين لا يرون فى وجود الاحتلال شراً مطلقاً، ويقدرون ما تحقق على يديه من "إصلاحات"، ومن ثم يرون تحقيق الاستقلال بالتدريج "وفق حالة البلاد السياسية". وهم بذلك يختلفون مع التيار العام للحركة الوطنية – الذى كان يقوده عندئذ مصطفى كامل – وكان يعرف بالحزب الوطنى (دون أن يكون له تنظيم حزبى بالمعنى المعروف)، ثم أعلن عن نفسه كحزب سياسى كرد فعل لقيام حزب الأمة. وما لبثت جماعات المصالح الأخرى من الذوات الأتراك والشوام وبعض الأقباط

[27] للمزيد من التفاصيل انظر: على الدين هلال: السياسة والحكم فى مصر، العهد البرلمانى 1952-1923، القاهرة 177 ، ص ص 134-109.

أن أعلنت تنظيم أحزاب عبرت عن موقفا من الاحتلال، فكان معظمها يقترب من رؤية حزب الأمة وبعضها يتمسك بالارتباط ببريطانيا (كالحزب الوطنى الحر المعبر عن بعض مثقفى الذوات، والحزب المصرى المعبر عن بعض مثقفى الأقباط).

وقد نشأت تلك الأحزاب حول صحف بعينها صدرت للتعبير عن جماعات المصالح التى أسستها، فكانت "اللواء" تعبر عن التيار العام للحركة الوطنية الذى يقوده الشرائح الوسطى من البورجوازية الوليدة، ثم أصبحت دعامة "الحزب الوطنى"، كانت "الجريدة" هى النواة التى قام عليها "حزب الأمة" المعبر عن مصالح الأعيان، وجريدة "مصر" هى المعبر عن بعض مثقفى الأقباط من كبار الملاك الذين أسسوا "الحزب المصرى" وهلم جرا. وعندما أقام الخديو حزبه المعبر عن موقفه من قضية الاستقلال الوطنى "حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية" اتخذ من جريدة "المؤيد" منبراً له[28].

وفيما عدا "الحزب الوطنى" كانت أحزاب ما قبل الحرب العالمية الأولى فى مصر منابر للتعبير عن رأى جماعات المصالح فى القضية الوطنية من خلال صحفها دون أن تتجاوز ذلك إلى بناء تنظيماتها السياسية الخاصة بها التى تحدد العضوية وشروطها ومستوياتها التنظيمية من القاعدة إلى القمة، وحتى الأحزاب التى وضعت لوائح تنظم شروط العضوية اقتصرت على تفصيل المستويات التنظيمية العليا دون أن تعير التنظيم القاعدى اهتماماً (ولا يستثنى من ذلك الحزب الوطنى)، فهناك "مجلس إدارة الحزب" أو "اللجنة الإدارية " وهناك "الجمعية العمومية"، وتتجمع كل خيوط النشاط السياسى الفعلى للحزب فى يد الرئيس الذى كان يختار غالباً أعضاء مجلس الإدارة أو اللجنة الإدارية للحزب. وكثيراً ما كان أعضاء قيادة الحزب يحتلون مواقعهم دون أن يكونوا من أعضاء الحزب أصلاً، أى يبدأ الانتماء للحزب بعضوية قيادته دون المرور بالجمعية العمومية التى نادراً ما كانت تدعى للاجتماع.

وهكذا كانت الأحزاب المصرية منذ نشأتها قيادات بلا قواعد تنظيمية، التفت حول رئيس الحزب، وارتبطت بشخصه بصورة أو بأخرى. واعتمدت الأحزاب على صحفها كأداة للخطاب السياسى إلى جانب الخطابة فى مختلف المناسبات الوطنية (على نحو ما كان

[28] راجع: يونان لبيب رزق، المرجع السابق.

يفعل مصطفى كامل ومحمد فريد على سبيل المثال). وانفرد الحزب الوطنى – تحت زعامة محمد فريد – بإقامة تنظيمات شعبية مؤيدة له مثل "نقابة عمال الصنائع اليدوية" و "نادى المدارس العليا" ووجه خطابه السياسى إلى الطلبة والعمال (بالدرجة الأولى) والفلاحين بالدرجة الثانية.

وتأثرت النشأة الثانية للأحزاب المصرية بعد ثورة1919 – إلى حد كبير – بظروف الحياة الحزبية قبل الحرب الأولى، فقد قامت تعبيراً عن موقف جماعات المصالح من القضية الوطنية بعد أن تحدد مسارها بصدور تصريح 28 فبراير 1922، ورسم دستور 1923 معالم النظام السياسى الجديد، فنظمت نفسها فى أحزاب تخوض الانتخابات من أجل المشاركة فى السلطة لتشترك فى صياغة مشروع الاستقلال الوطنى حسب رؤيتها السياسية. ولعل ذلك التأثر بالتجربة الحزبية السابقة على الحرب العالمية الأولى يعود إلى اشتراك من اتصلوا بتلك التجربة فى تأسيس الأحزاب الجديدة، بل كان بعضها (كحزب الأحرار الدستوريين) امتداداً لأحد أحزاب ما قبل الحرب (حزب الأمة)، وكان أحدها (الحزب الوطني) استمرار لنفس الحزب (مع اختلاف الظروف والوزن السياسي). أضف إلى ذلك أن أحزاب ما بعد 1919، خرجت من عباءة "الوفد المصرى" الذى كان يمثل جبهة وطنية عريضة ضمت أغلبية من حزب الأمة مع ممثلين للحزب الوطنى وبعض جماعات المصالح والأقليات، ومن ثم لم يكن منقطع الصلة عن الواقع السياسى الذى ساد بمصر قبل الحرب الأولى.

ورغم أن "الوفد" كان أكبر الأحزاب السياسية فى الحقبة الليبرالية، وأقواها وأكثرها شعبية وجماهيرية إلا أنه ظل ينكر أن صفة الحزب السياسى تنطبق عليه، فما هو إلا المعبر عن "الأمة المصرية"، المدافع عن مصالحها والحامى لحرياتها، والمطالب بحقوقها واستقلالها، فها هو ذا سعد زغلول يعلن (فى 2 يوليو 1924) "أننى لست رئيس حزب، بل وكيل أمة". ونجده يقرر فى انتخابات 1925، "أن الوفد يدخل الانتخابات ليس كحزب أو كجماعة، بل كوكيل عن الأمة المصرية" يسعى لتحقيق استقلالها. ونظر الوفد إلى الأحزاب الأخرى نظرته إلى جماعات خارجة على إجماع الأمة.

ولكن "الوفد" كان – رغم ذلك– حزباً سياسياً منذ قبل أن يخوض قادته وأنصاره انتخابات 1924، وبذلك أرتضى ضمناً بتصريح 28 فبراير 1922 الذى سبق أن عده سعد زغلول "نكبة وطنية"، وارتضى دستور 1923 الذى وضعته "لجنة الأشقياء"، ولو فعل غير ذلك لوقع فى مأزق خطير ولأنتهى بذلك دوره السياسى، وخاصة أن من انشقوا عن الوفد من كبار الأعيان أقطاب حزب الأمة القديم هيأوا أنفسهم لخوض غمار العمل السياسى فى المرحلة الجديدة بإعلان تأسيس "حزب الأحرار الدستوريين" (فى أكتوبر 1922)، كما شاركوا فى صياغة دستور 1923، ومن ثم خاضوا الانتخابات الأولى كحزب سياسى . ولذلك طالب بعض أعضاء الوفد سعد زغلول بإعلان قيام "الوفد المصرى" كحزب سياسى، غير أنه رفض الفكرة للاعتبارات التى سبقت الإشارة إليها، واستبدل بها تشكيل ما سمى ب "هيئة الوفديين" (فى 26 أبريل 1924) التى تضم "جمعية عمومية" من نواب الوفد فى البرلمان، تنبثق منها "اللجنة التنفيذية" التى تضم ممثلاً لنواب كل مديرية تحتل أربعة عشر مقعداً فأقل من مقعد البرلمان، كما تقرر إنشاء دار للهيئة الوفدية باسم "النادى السعدى". وبذلك أقام سعد زغلول شكلاً من أشكال التنظيم الحزبى دون أن يحمل اسم "الحزب".

وتمتع رئيس الوفد – على مر الحقبة – بمكانة مرموقة، فالوفديون أطلقوا على سعد زغلول "نبى الوطنية" و"زعيم الأمة"، وكان النحاس باشا عندما يذكر سعداً فى خطبه (بعد وفاته) يذكر أسمه مقروناً بعبارة "رضى الله عنه" وحمل "بالزعيم المقدس". ويعكس ذلك اوتقراطية الزعامة الوفدية التى كانت وراء الانشقاقات التى حدثت فى الوفد، نتيجة انفراد "الزعيم" باتخاذ القرارات حتى لو خالف بها أغلبية أعضاء "هيئة الوفد". فحدث الانشقاق الأول فى 25 أبريل 1921 عندما فصل سعد زغلول معظم أعضاء الهيئة لمخالفتهم له فى الرأى حول تشكيل وفد المفاوضات. ووقع الإنشقاق الثانى فى عام 1932، عندما طرحت فكرة تشكيل حكومة ائتلافية لعقد معاهدة مع بريطانيا وفقاً لما أسفرت عنه مفاوضات 1930، يعاد بعدها لعمل بدستور 1923، فرفض النحاس باشا تلك الفكرة إنطلاقاً من مبدأ عدم المساومة بحقوق البلاد، فاستقال تسعة من أعضاء هيئة الوفد احتجاجاً على ذلك (أى نحو ثلث أعضاء القياد). وحث الانشقاق الثالث والخطير عام 1937، عندما كان الوفد

مهيأ للعب دور كبير على الساحة السياسية عقب موت الملك فؤاد الأول، وتحديد دور الإنجليز بإبرام معاهدة 1936، وضعف أحزاب الأقلية وتفككها، ولم يحدث هذا الانشقاق فى إطار موقف وطنى ضد سلطة الاحتلال – كما كان يحدث من قبل – ولكنه حدث نتيجة الصراع على السلطة داخل قيادة الوفد، وهو الانشقاق الذى فصل فيه النقراشى وأحمد ماهر من هيئة الوفد، وأدى ذلك إلى انقسام بعض لجان الوفد وتكوين ماهر والنقراشى للهيئة السعدية أو "حزب السعديين" (نسبة إلى سعد زغلول). وحدث الانشقاق الرابع عام 1942 بخروج مكرم عبيد من الوفد وتكوينه "للكتلة الوفدية " وإصدار "الكتاب الأسود" الشهير، الذى طعن فى نزاهة الحكم الوفدى، وزلزل كيان الوفد عندما هز صورته عند أنصاره[29].

وكان فى هذه الانشقاقات وخروج العناصر المشهود لها بمسابقة الجهاد الوطنى، إضعاف لقدرة الوفد على الحركة، وتهديد لبنيانه الداخلى. وزاد من حدة الأزمة الداخلية للوفد، أن خروج هذه القيادات صاحبه دخول عناصر من كبار الملاك إلى قياداته، فشكلت قوة ضاغطة وراء سياسة مهادنة واحتواء الملك. ودعم من التأثير السلبى لهذه العناصر طبيعة تنظيم "الوفد" التى لا تأخذ بمبدأ الانتخاب، وتعتمد على صلاحيات الرئيس التى تسمح له بتعيين أعضاء "هيئة الوفد" (القيادة العليا للحزب). أضف إلى ذلك ما ترتب على الانشقاقات الأخيرة من تعميق أزمة الثقة بالقيادة الوفدية، لما لاكته الألسنة والأقلام عن التصرفات الماسة بنزاهة الحكم الوفدى عام 1942.

ورغم أن الوفد كان المدافع الأول عن الديمقراطية فى مصر خلال تلك الفترة إلا أنه لم يأخذ بها فى تنظيمه، فصلاحيات الزعيم تفوق صلاحيات القيادة كلها، وقراراته لا تقبل الجدل. ولذلك لم تكن تنظيمات الوفد على درجة من القوة والثورية تمكنها من الدخول فى معارك طويلة الأمد مع القصر أو الإنجليز، وأنها تمرست بتنظيم المظاهرات والاضرابات ذات الطابع الوقتى المحدود. وبذلك يمكن القول أن الوفد المصرى كان يعتمد على إثارة المشاعر التلقائية للجماهير المرتبطة به وبالدعوة إلى الاستقلال أكثر من اعتماده على قوة التنظيم الحزبى.

---

[29] يونان لبيب رزق: الأحزاب السياسية فى مصر 1907-1984، ص ص 135-104.

فقد تبلور تنظيم الوفد فى ثلاث مستويات هى: "هيئة الوفد" التى كانت تمثل قيادة الحزب ، وتضم ما يتراوح بنى 25-22 عضواً من بينهم رئيس الوفد وسكرتيرة، ثم "الهيئة الوفدية " وتضم أعضاء البرلمان الوفديين ومن سبق لهم تمثيل الوفد فى البرلمان، ويمثلون الجمعية العمومية للحزب، ويتم اختيارهم بمعرفة القيادة وليس عن طريق الانتخاب، أما المستوى الثالث فتمثل فى "لجان الوفد" العامة والمركزية والفرعية فى المحافظات والمديريات والمراكز والقرى وهى لجان تنشط – عادة – أيام الانتخابات ويستخدمها الحزب – أحياناً – فى حشد الجماهير وراء بعض تحركاته السياسية. أضف إلى ذلك "لجنة شباب الوفد " وتتولى العمل بين صفوف الطلبة و "لجنة سيدات الوفد". ولم يكن ثمة نظام محدد للعضوية كما كانت الصلة منقطعة بين المستويات القيادية واللجان فلم يكن هناك نظام لتصعيد العضو فى مدارج التنظيم، بل كان يأتى بعض من يضمهم الرئيس من خارج الحزب إلى القيادة مباشرة، وبذلك كان الحزب يفتقر إلى القواعد الجماهيرية الثابتة، رغم تمتعه بالأغلبية البرلمانية فى كل انتخابات حرة بحكم تراث الوطنى.

ولم ينفرد الوفد بظاهرة ضعف البناء التنظيمى دون غيره من الأحزاب الليبرالية الأخرى، فقد شاركته فى ذلك أحزاب الأقلية التى خرجت من تحت عباءته سواء فى ذلك "الأحرار الدستوريون أو "الهيئة السعدية" أو الكتلة الوفدية "فغالباً ما كان رئيس الحزب هو الذى يتولى تعيين أعضاء مجلس القيادة، وقد يطلب إلى الجمعية العمومية للحزب تزكية ذلك التعيين (كما فى حالة الأحرار الدستوريين)[30]. وقد لا يحتاج إلى ذلك. ولم تكن لتلك الأحزاب – من الناحية الفعلية مستويات قاعدية تغذى التنظيمات القيادية بالكوادر. وكان انضمام الأفراد إلى القيادة دون المرور بالعضوية أمراً وارداً عند جميع الأحزاب، مما أتاح لبعض الشخصيات فرصة الانتقال من قيادة حزب إلى آخر أربع مرات خلال ثلاث سنوات.

ولعل ذلك يفسر السهولة التى استطعت بها ثورة يوليو التخلص من هذه الأحزاب بقرار الحل الذى صدر فى يناير 1953، فلم تتحرك الجماهير للدفاع عن تلك الأحزاب (بما فيها الوفد) لغياب القواعد الحزبية الجماهيرية فى تنظيماتها، ولعدم اهتماما بتربية الكوادر،

[30] انظر، أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، دار المعارف 1982، الفصل الأول.

ولعجزها –بالطبع– عن طرح البرامج التى تقدم حلولاً لمشاكل الجماهير. بينما لقيت ثورة يوليو مقاومة من جانب التنظيمات الأيديولوجية الأقل وزناً كالشيوعيين والإخوان المسلمين لأنها أدق تنظيماً مقارنة بالأحزاب الليبرالية.

ويشترك الوفد – أيضاً – مع غيره من الأحزاب الليبرالية فى غياب البرامج السياسية التى تعالج مشاكل المجتمع وترسم إطار السياسات الاجتماعية اللازمة لحلها، فقد جاءت قيادات هذه الأحزاب من النخبة البورجوازية من كبار الملاك الزراعيين وأصحاب الأعمال، فلم تهتم إلا برعاية مصالحها الذاتية على حساب مصالح الجماهير الشعبية، وجاءت المقترحات الخاصة بالإصلاح الاجتماعى من عناصر لا تنتمى إلى تلك الأحزاب، ولقيت مقاومة شديدة من جانبهم، مثل الاقتراحات الخاصة بقانون الإصلاح الزراعى وتوفير الرعاية الصحية للفلاحين وحماية الملكيات الصغيرة والتعليم الإلزامى وغيرها. ولم تصدر التشريعات العمالية التى صيغت خلال تلك الحقبة إلا تحت ضغط الحركة العمالية وبصورة تقل كثيراً عما كان يطمح إليه العمال، وحتى تلك التشريعات الهزيلة تضمنت النص على عدم سريانها على عمال الزراعة زيادة فى الحرص على مصالح كبار الملاك الذين يجلس ممثلوهم فى سدة الحكم ويشغلون مقاعد البرلمان ممثلين لمختلف الأحزاب السياسية[31].

وكانت حجة تلك الأحزاب فى إغفال وضع البرامج التى تعالج المسائل الاجتماعية، التركيز على قضية الاستقلال الوطنى باعتباره صاحبة الأولوية، أما ما عداها من قضايا فتستطيع الانتظار إلى ما بعد تحقيق الاستقلال. وحتى تلك المهمة العاجلة أصبحت موضع مزايدات بين الأحزاب كلما دارت المفاوضات مع الإنجليز حولها، فإذا لم يكن الوفد طرفاً فيها هاجم خصومه واتهمهم بالتفريط فى حقوق الوطن، بل وصل الأمر إلى إضعاف موقف رئيس الحكومة السعدى (النقراشي) عند طرحه للقضية المصرية أمام مجلس الأمن عام 1947 (برقية النحاس إلى رئيس مجلس الوفد التى أشار فيها إلى أن النقراشى لا يمثل الأمة المصرية).

[31] رؤف عباس: جماعة النهضة القومية، القاهرة 1986، ص ص 29-11.

وأدى هذا القصور فى ممارسات الأحزاب المصرية إلى اتجاه الشباب إلى الالتفاف حول حركات الرفض الاجتماعى والسياسى منذ أواخر العشرينات وانضمامهم إلى الجماعات ذات التوجهات الأيدولوجية (الماركسية والفاشية)، وزيادة هذا الاتجاه بعد إبرام معاهدة 1936 التى وصفها النحاس باشا بأنها "معاهدة الشرف والاستقلال"

واشتركت تلك الأحزاب – أيضاً – فى ظاهرة محاباة الأنصار عند الوصول إلى السلطة، فيتم فصل العمد المناصرين للخصوم، ويرقى الأنصار من موظفى الدولة ترقيات استثنائية وتتم محاباة الأقارب والأصهار، فكان أنصار الوفد يتعرضون للاضطهاد فى فترات حكم وزارات الأقلية، حتى إذا وصل الوفد إلى السلطة أنصف أنصاره ونكل بخصومه، مما كان له انعكاس على موقف الرأى العام من السلطة، وأثارة مسألة نزاهة الحكم، وخاصة بالنسبة للوفد بعد صدور "الكتاب الأسود" وإقالة وزارة النحاس السادسة فى أكتوبر 1944[32].

ولعبت أحزاب الأقلية التى خرجت من عباءة الوفد دوراً هاماً فى إضعاف النظام الحزبى ذاته سواء من خلال الحملات الصحفية التى وجهت ضد الوفد، أو من خلال الارتكان إلى القصر تارة والإنجليز تارة أخرى ضماناً للوصول إلى السلطة طالما كانت تعجز عن تحقيق ذلك بالوسائل الدستورية.

وهكذا نجد حزب الأحرار الدستوريين الذى وضع رجاله دستور 1923 كان أول من شارك فى تعطيله عام 1924، ثم كان أول من أوقف العمل به 1929-1928، كما تواطأ فى تزوير انتخابات 1938، كذلك نجده شريكاً فى الوزارات الإدارية التى شكلها القصر، وكان هدفه الوصول إلى السلطة من خلال المشاركة فى الوزارات الائتلافية مع حزب الشعب (الذى شكله القصر) والحزب الوطنى ثم الهيئة السعدية والكتلة الوفدية، ولم يتمكن الحزب من الحصول على عدد معقول من مقاعد البرلمان إلا من خلال تزوير الانتخابات، وبذلك عجز الحزب على أن يلعب دور "البديل للوفد".

---

[32] انظر، تقرير لجنة التحقيق الوزارية فى الوقائع والتصرفات العامة بنزاهة الحكم فى عد الوزارة النحاسية الأخيرة، المطبعة الأميرية، القاهرة 1945.

وحاول السعديون أن يلعبوا نفس لدور، فاستطاع حزبهم أن يحقق قدراً كبيراً من النجاح فى انتخابات 1938 (المزورة، وظل شريكاً فى الحكم فيما بين 1942-1938، ثم تولى رئيسه تشكيل الوزارة خمس مرات فيما بين 1949-1944 غير أنه فقد أهمية كبديل للوفد بعد اغتيال أحمد ماهر والنقراشى.

وسار حزب "الكتلة الوفدية" على نفس الدرب، فارتمى فى أحضان القصر، ولعب لفترة قصيرة دور الشريك للسعديين فى السلطة، ثم ما لبث أن أنزوى بدوره لأن المناخ السياسى لم يعد – عندئذ (1946) – فى صالح هذا النوع من الأحزاب.

أما الحزب الوطنى فلم يستطع استيعاب المتغيرات التى شهدتها مصر بعد الحرب الأولى، وظل متمسكاً بخطه السياسى القديم رافعاً شعار "لا مفاوضة إلا بعد الجلاء"، فعزل بذلك نفسه عن الأحزاب الأخرى، وإن ظل يحتل نوابه بعض مقاعد البرلمان وامتدت جسور التعاون بينه وبين القصر،مما أفقده رصيده الشعبى القديم وخاصة بسبب موقعه العدائى من الوفد، وشارك فى الوزارات الائتلافية فيما قبل عام 1942 مع الأحرار الدستوريين والسعديين، ثم مع الكتلة الوفدية بعد 1944. وكان وثيق الصلة بجماعة مصر الفتاة منذ إنشائها.

وكما عرفت التجربة الحزبية السابقة على الحرب الأولى وقوف القصر وراء أحد الأحزاب السياسية تعبيراً عن مصالحه، كذلك شهدت الحقبة الليبرالية ظاهرة "أحزاب القصر"، وكان أولها "حزب الاتحاد" الذى تأسس فى 10 يناير 1925، وكان الهدف من إنشائه أن يكون أداة القصر فى حكم البلاد دفاعاً عن مصالح الملك، وتنفيذاً لسياسته بعد استقالة وزارة الوفد، والدعوة لانتخابات جديدة لعب فيها إسماعيل صدقى باشا – وزير الداخلية – دوراً هاماً فى تزوير إرادة الشعب.

ولم يجد "حزب الاتحاد" أى استجابة من الرأى العام، وأطلق عليه سعد زغلول اسم "حزب الشيطان" واستخدمت السلطات الإدارية كل نفوذها فى ضم أصحاب المطامع والمصالح إليه، كما أصبح معقلاً للعناصر المعادية للوفد، وتولى رئاسته يحيى باشا إبراهيم.

أما الحزب الآخر من أحزاب القصر فأسسه إسماعيل صدقى باشا فى 17 نوفمبر 1930من كبار الأعيان والتجار والعمد، ثم تولى رئاسته (عام 1933) عبد الفتاح يحيى باشا، وكان الغرض من تأسيسه مساندة الانقلاب الدستورى الذى قام به صدقى بإصدار دستور 1930، ولعبت سلطات الإدارة والبوليس دوراً هاماً فى إرغام العمد والمشايخ على الانضمام إليه غير أنه لم يكن له وزن سياسى حقيقى[33].

ثم رأى القصر أن يوحد الحزبين فى حزب واحد فتم اندماجهما فى نوفمبر 1938 تحت اسم "حزب الاتحاد الشعبى" وتولى رئاسته محمد حلمى عيسى باشا، وكان قد حصل على 19 مقعداً فى انتخابات 1938 المزورة ليصبح ممثلاً للمعارضة. واشترك رئيسه فى وزارة حسن صبرى (يونيو – نوفمبر 1940) ثم وزارة حسين سرى (نوفمبر 1940 – يوليو 1941) ممثلاً للحزب.

ولما كان القصر قد عدل من سياسته، فلم يعد بحاجة إلى حزب يمثله على المسرح السياسى مع وجود أحزاب الأقلية التى تسابقت لخدمة مصالح القصر، أختفى "حزب الاتحاد الشعبى" من الساحة السياسية، فلم يعد له وجود إلا فى شخص رئيسه.

ويلاحظ على أحزاب الأقلية، فى الحقبة الليبرالية من تاريخ مصر المعاصر، تأثرها بالدور المتفوق للسلطة التنفيذية تجاه المجالس النيابية، فلم تتطور كهيئات برلمانية وتنظيمات انتخابية تستهدف الحصول على التأييد الشعبى، وممارسة السلطة من خلال البرلمان، بل تأكد لديها أن الصراعات السياسية الأساسية تجرى خارج البرلمان لا فى داخله، وأن العلاقة مع القصر أو الإنجليز لها الأولوية على العمل الحزبى المنظم لكسب الأصوات والأنصار. لذلك اتسمت أحزاب الأقلية بأنها أحزاب "نخبة" تقليدية تقوم على عناصر محدودة من الشخصيات، وترتبط بها ارتباطاً وثيقاً. وفى ظل ظروف كهذه كانت علاقات الصداقة والمصاهرة والقربى أهم من الاتفاق السياسى أو الفكرى، وكانت الولاءات الشخصية أساس العلاقات السياسية. فهى أحزاب أشخاص لا أحزاب مبادئ . ومن ثم اتسم نشاطها بالانتهازية السياسية والبعد عن الجماهير فهى أقرب إلى الأجنحة السياسية منها إلى الأحزاب.

---

[33] سامى أبو النور: دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر 1936-1922، القاهرة 1985، ص 161 وما بعدها.

كما أن القيادة السياسية لأغلب هذه الأحزاب عكست مصالح طبقة كبار الملاك الزراعيين وأصحاب رؤوس الأموال (الشرائح العليا للبورجوازية) ويشترك معها الوفد فى هذه الخاصية بالإضافة إلى تمثيله للشرائح الوسطى من البورجوازية المصرية، وإن غلبت على قيادته المصالح الرأسمالية بعد معاهدة 1936. لذلك لا نجد غرابة فيما توصل إليه عبد العزيز فهمى باشا (عام 1941) عندما كلفه حزب الأحرار الدستوريين بدراسة برامج الأحزاب السياسية، فاكتشف أنه لا فرق بينها. فجميع تلك الأحزاب دون استثناء صاغت برامجها طبقة اجتماعية واحدة لتعبر عن مصالحها وعن رؤيتها للقضية الوطنية التى تأخذ بمبدأ التدرج فى حقيق الاستقلال من خلال التفاوض، وظلت هذه الطبقة صاحبة الصوت الأعلى والتمثيل الأكبر فى السياسة المصرية حتى عام 1952 مع ازدياد مستمر لدور المصالح الرأسمالية الصناعية إلى جانب المصالح الزراعية ولا يستثنى الوفد من هذه الظاهرة التى كانت من عوامل تفسخه وضعفه.

***

وهكذا يتضح لنا – فى ضوء ما سبق – أن النظام السياسى الذى أقمه دستور 1923، كان نظاماً أوتقراطياً استبدادياً يلبس مسوح الليبرالية التى تمثلت فيما أشتمل عليه من مبادئ تتعلق بالحريات العامة والشخصية، ومن نصه على أن الأمة مصدر السلطات، إذ سرعان ما كبلت الحريات العامة والشخصية بالأحكام العرفية التى سادت معظم ما سمى بالحقبة الليبرالية – لسنوات قليلة معدودة– استخدمت دائماً لضرب المعارضة السياسية وتكميم الصحافة، وحرمان الجماهير الشعبية (الطلبة، العمال، الفلاحين من التعبير عن مصالحها، بتقييد حريتها من ناحية، وتزوير إرادتها فى الانتخابات العامة من ناحية أخرى. وكان الملك هو المصدر الحقيقى للسلطات (وليس الأمة) يشاركه فيها الإنجليز من خلال حقيقة وجود جيش الاحتلال على أرض مصر، ومن خلال ما كفله لهم تصريح 28 فبراير 1922 من حق التدخل فى شئون مصر الدفاعية والتشريعية فى إطار التحفظات الأربعة الشهيرة، ثم من خلال ما تمتعت به "بريطانيا الحليفة" من مزايا وفرتها لها معاهدة 1936 بعد إبرامها.

وكيفت الأحزاب السياسية الليبرالية نفسها مع هذا الوضع (بما فيها الوفد) فجعلت من الوصول إلى السلطة هدفاً لها لتحقق الاستقلال الوطنى الذى تراه) بوسيلة واحدة هى المفاوضات، غير أن هدف الوصول إلى السلطة احتل مرتبة الصدارة على حساب الغاية المنشودة من ورائه (الاستقلال الوطني) وتجلى ذلك فى المهاترات التى حفلت بها الصحف الحزبية على مر تلك الحقبة وفى ارتماء أحزاب الأقلية فى أحضان قصر عابدين (الملك) تارة، وتمسحهم بأعتاب قصر الدوبارة (دار المندوب السامى ثم السفارة البريطانية بعد 1936) تارة أخرى للحصول على جواز المرور إل السلطة، ولم يسلم الوفد من ذلك فكان دخوله انتخابات 1924 بعد وفاق مع القصر، وكانت الانتخابات الحرة التى حملته إلى السلطة فى 1936 و 1950 نتيجة رضاء الإنجليز والملك عن إتاحة الفرصة له للعب دور محدود ينتهى بإقالة وزاراته عندما يرى الطرفان أنه قد أدى دوره، أو عندما يحسون أنه قدهم بتجاوز ذلك الدور. وفرض الإنجليز حكومة الوفد على الملك فرضاً (حادث 4 فبراير 1942) عندما اقتضت مصلحتهم وجوده فى السلطة.

وفى ظل ما سمى بالتجربة الليبرالية، كانت السلطة مغنماً عند كل الأحزاب السياسية التى وصلت إليها (بما فى ذلك الوفد)، تسعى للاستفادة من وجودها المحدود المدى بتحقيق أكبر قدر من المكاسب الشخصية لقياداتها وأنصارها، وأن تميز الوفد بمحاولة تحقيق بعض المطالب التشريعية للجماهير المصرية فى أضيق الحدود، بما لا يضر كثيراً بمصالح الشريحة العليا من البرجوازية المصرية، ويحقق استرضاء قطاعات من الجماهير التى يستند إليها فى شعبيته _(على نحو ما حدث فى عهد وزارة 4 فبراير).

وفى ظل تلك التجربة، أخليت ساحة البرلمان والسلطة للشريحة العليا من البورجوازية المصرية من كبار الملاك الزراعيين وأصحاب الأعمال، فعملوا من خلال الهيئتين التشريعية والتنفيذية على رعاية مصالحهم الطبقية الضيقة وحدها، ووقفوا سداً منيعاً فى وجه دعوات الإصلاح التى روج لها بعض من تميزوا ببعد النظر من مثقفى نفس الشريحة الاجتماعية، فرفضوا المقترحات التى قدمت لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية التى تفاقمت خلال تلك الفترة، ورأوا أن إبقاء الطبقات الفقيرة تعانى الفقر والجهل والمرض (ثالوث المسألة الاجتماعية عندئذ) أضمن لمصالحهم، فتقاعسوا عن

محاولة إيجاد حلول للمسألة الاجتماعية التى ازدادت تفاقماً، وأدى إلى استفحال مظاهر الرفض الاجتماعى التى قوبلت – دائماً – بالقمع من جانب السلطة.

وهكذا أدى غياب الوعى الاجتماعى عند الطبقة التى لعبت الدور الرئيسى فى الهيئتين التشريعية والتنفيذية فى تلك الحقبة، إلى سحب البساط – تدريجياً– من تحت أقدامها، لصالح الجماعات الأيديولوجية التى استمدت جماهيرها من أبناء البورجوازية الصغير على وجه الخصوص، حتى وقعت ثورة 23 يوليو 1952 – على يد الضباط الأحرار من عناصر البورجوازية الصغيرة – لتطيح بالنظام السياسى الذى أقامه دستور 1923 ، وتوجه الضربات القوية للطبقة الاجتماعية التى لعبت الدور الرئيسى فى ظله.

الفصل الخامس:
الحركات الأيديولوجية

واكب نشاط الأحزاب السياسية الليبرالية التى شاركت فى الحياة النيابية والسلطة فى ظل دستور 1923، ظهور ثلاث من الحركات السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية، لعبت أدواراً متفاوتة على الساحة السياسية قبل ثورة يوليو 1952، وظلت اثنتان منها تمارسان نشاطاً متبايناً فى الحجم والتأثير بعد الثورة، وإن كان ذلك خارج إطار الشرعية السياسية.

ويرجع ظهور تلك الحركات إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية. ويأتى فى مقدمة العوامل الداخلية الشعور بالإحباط الذى عانى منه شباب ثورة 1919، فبعد كل ما قدموه من تضحيات وشهداء من أجل تحقيق الاستقلال التام، جاء تصريح 28 فبراير 1922 ليسلب الاستقلال مضمونه الحقيقى بالإبقاء على جيش الاحتلال البريطانى فى مصر، وبالتحفظات الأربعة الشهيرة التى لم تغير شيئاً من جوهر الهيمنة البريطانية على مصر . كما أن الواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى عاشته مصر خلال الحرب الأولى وكان وراء انفجار أحداث ثورة 1919 بعدما بلغت معاناة الجماهير الكادحة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة حداً يفوق طاقتها على التحمل، هذا الواقع الاقتصادى والاجتماعى لم يتغير بعد الثورة، إذا استحكمت حلقات الأزمة الاجتماعية: فالفوارق شاسعة بين الملاك والمعدمين، والبطالة تعض بأنيابها جيشاً جراراً من العمال العاطلين ، وظروف العمل وشروطه بلغت درجة كبيرة من التدنى فى غيبة التشريعات التى تحفظ للعمال حقوقهم، وتعترف لهم بحق التنظيم النقابى، والسياسات الاجتماعية مصطلح مجهول فى السياسة المصرية، وشباك التبعية الاقتصادية تنصب بإحكام حول مصر، فيمتص الأجانب خيرات البلاد، ويعيشون فيها فى وضع ممتاز بينما ظل المصريون غرباء فى بلادهم. فالاستقلال المنشود كان سراباً والعدل الاجتماعى كان حلماً بعيد المنال. ومن ثم شغل الشباب المصرى المثقف من أبناء البورجوازية الصغيرة – على وجه الخصوص– بمستقبل بلاده وراح يبحث لها عن طريق للنهضة فتعددت اجتهاداتهم فى الاختيار بين نماذج مختلفة أفرزتها توجهات أيديولوجية متباينة بعضها يضرب

بجذوره فى تراث الماضى الإسلامى، وبعضها الآخر يستلهم بعض النماذج التى عرفت طريقها إلى التطبيق فى الغرب. ورغم اختلاف توجهات كل فريق من أبناء ذلك الجيل من شباب مصر، فقد اتفقوا جميعاً على رفض ما أسفرت عنه ثورة 1919 من نتائج سياسية واجتماعية، وسعوا للبحث عن بديل للنظام السياسى الذى وضع أسسه دستور 1923 وخاصة أن الوفد (وغيره من الأحزاب) أغفلت وضع تصور لمشروع نهضوى فى برامجها، واكتفت بالتركيز على تحقيق الاستقلال السياسى التام من خلال التفاوض.

أما العوامل الخارجية التى هيأت المناخ الملائم لظهور الحركات السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية فى مصر، فتتمثل فى متغيرات الحرب العالمية الأولى فى الدائرة القريبة – نسبياً – من مصر. وتأتى ثورة أكتوبر 1917 فى روسيا وما ترتب عليها من قيام أول دولة شيوعية فى العالم فى مقدمة تلك المتغيرات التى كان لها صداها فى مصر، فانكبت نخبة من شباب المصريين– خاصة من تلقوا العلم بالجامعات الأوربية – على دراسة الفكر الاشتراكى بغية التعرف عليه، فى محاولة للبحث عن علاج لما تعانيه مصر من أمراض اجتماعية، وساهموا – فيما بعد – فى تأسيس "الحزب الاشتراكى المصرى".

وتمثل التغير الثانى فى استيلاء الفاشيين على السلطة فى إيطاليا عام 1922، وما ترتب على ذلك من علو المد الفاشى فى أوربا ومناطق أخرى من العالم حتى بلغ ذروته بوصول النازيين إلى السلطة فى ألمانيا عام 1933. فتغلب التطرف القومى الذى تميزت به الفاشية لب فريق من الشباب المصرى الذى أعجب بما حققته الفاشية من إنجازات اقتصادية براقة، وما صاحب تنظيمها الحزبى من مليشيات شبه عسكرية ترتدى قمصاناً من لون خاص، أقاموا تنظيماً سياسياً استلهم أفكار الفاشية وممارساتها السياسية.

أما التغير الثالث، فيتمثل فى إلغاء الخلافة الإسلامية على يد كمال اتاتورك عام 1924 ، وما تمخض عنه من نتائج – فى العالم الإسلامى عامة ومصر خاصة – تأرجحت بين مشاعر الجزع والدعوة إلى إحياء الخلافة عند البعض ومشاعر الارتياح والدعوة إلى العلمانية عند البعض الآخر، بما ترتب على ذلك من ردود أفعال من جانب فريق من الشباب رأى السلامة فى التمسك بالتراث الإسلامى وصياغة النظام الاجتماعى على هديه.

ونتيجة تفاعل تلك العوامل الداخلية والخارجية مع بعضها البعض ظهرت تباعاً حركات ثلاث هى: الحركة الاشتراكية والإخوان المسلمون، ثم مصر الفتاة، على يد شباب البورجوازية الوطنية الصغيرة، واتخذت قواعدها بين صفوف تلك الشريعة الاجتماعية (مع بعض الاستثناءات بالنسبة للحركة الاشتراكية على وجه الخصوص). ونرصد فيما يلى إطار كل حركة من تلك الحركات على حدة من حيث التوجهات الأيديولوجية والبرامج السياسية التى طرحتها، وبنائها التنظيمى، ودورها على الساحة السياسية.

1) الحركة الاشتراكية

بدأ النشاط الاشتراكى فى مصر فى أوائل القرن العشرين على يد العناصر الأجنبية التى وفدت على مصر من بلاد احتدم فيها الصرع بين العمل ورأس المال ووجدت فيها المبادئ الاشتراكية البيئة الملائمة للنمو. ولم يقدر للعمل الاشتراكى فى مصر أن يدخل فى إطار التنظيم إلا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى. وظل النشاط الاشتراكى – فى بدايته – مقصوراً على العناصر الأجنبية. لأن المستوى المادى والفكرى للعامل المصرى – عندئذ – لم يبلغ من النضج حداً يسمح له باستيعاب الجوانب النظرية للأفكار الاشتراكية الوافدة.

لذلك قامت أول محاولة لتأليف حزب اشتراكى مصرى على يد بعض المثقفين المصريين فى أواخر شتاء 1918-1919، وقد تزعم الدكتور منصور فهمى هذه المحاولة، وبث الدعوة لها بين لفيف من أصدقائه، فلقيت تأييد البعض ومعارضة البعض الآخر بحجة عدم ملاءمة الاشتراكية لظروف المجتمع المصرى. وأخيراً استقر الرأى على أن يكون اسم الحزب "الحزب الديمقراطى" على أن يدعم نضال الوفد من أجل القضية المصرية . وتألف الحزب فى سبتمبر عام 1919، وكان من أبرز رجاله منصور فهمى ومحمود عزمى وعزيز ميرهم، ونص برنامجه على ترقية الطبقات العاملة أدبياً ومادياً، وإعانة من لا يستطيع العمل، وإنماء ثروة البلاد بحيث ينتفع بها السكان جميعاً بقدر الإمكان . ولكن انتهى الأمر بذلك الحزب إلى تحوله إلى حلقة تضم جماعة من المثقفين الذين يميلون إلى الليبرالية أكثر من ميلهم إلى الاشتراكية.

وتمتد جذور العمل الماركسى فى مصر إلى ما بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية فى روسيا عام 1917، حيث قامت خلايا شيوعية فى القاهرة والإسكندرية انتظمت العمال والمثقفين الأجانب. ويعد جوزيف روزنتال أول مؤسس للحزب الاشتراكى المصرى، وهو يهودى من أصل إيطالى كان يعمل صائغاً بالإسكندرية، وقد شكل الحزب من بين أفراد الجاليات الأجنبية فى الإسكندرية، وزوال نشاطه فى حماية الامتيازات الأجنبية دون أن تجرؤ سلطات الأمن المصرية على التدخل فى شئونه.

وكان هناك – فى نفس الوقت – جماعة أخرى من الشباب المصرى المثقف تسعى لتأليف "جمعية اشتراكية" لدراسة الفكر الاشتراكى، فكتبوا إلى روزنتال يطلبون الإطلاع على برنامج حزبه، حتى إذا صادف هواهم انضموا إليه، وإذا لم يرق لهم أسسوا حلقة لدراسة الاشتراكية وتبصير العمال بحقوقهم. وسرعان ما تم الاتفاق بينهم وبين روزنتال على توحيد الجهود وإقامة "الحزب الاشتراكى المصرى" ونشر برامج الحزب موقعاً عليه من سلامة موسى، وعلى العنانى، ومحمد عبد الله عنان، ومحمود حسنى العرابى. أما روزنتال، فلم يشترك معهم فى التوقيع على بيان تأسيس الحزب حتى لا يعطى انطباعاً بوجود تأثير أجنبى، وأتخذ الحزب مركزاً بالقاهرة وأنشئت له فروع بالأقاليم.

وأشار بيان الحزب فى مقدمته إلى ما تقوم به المبادئ والنظم الاشتراكية من تأييد التآخى والسلام فى المجتمع الإنسانى، وندد بالاستعمار والاستغلال الذى سلب مصر حريتها، وأدى إلى خلق الغنى الفاحش والبؤس البالغ، ووسع الهوة بين الرفاهية والفاقة. وانقسمت مبادئ الحزب إلى ثلاثة أقسام، تناول أولها النواحى السياسية، وعرض ثانيها للمبادئ الاقتصادية، وتناول ثالثها النواحى الاجتماعية.

فى الناحية السياسية، نص برنامج الحزب على تحرير مصر من الاستعمار، وتأييد حرية الشعوب وحقها فى تقرير مصيرها، والتآخى مع جميع الأمم على أساس المساواة والمصالح المتبادلة، ومحاربة الاستعمار فى كل مكان، ومقاومة العسكرية الديكتاتورية، وأنظمة التسليح والعدوان والحرب، وإلغاء المعاهدات السرية.

وتضمنت المبادئ الاقتصادية للحزب، العمل على عدم استغلال جماعة لأخرى، وإلغاء التفريق بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعية، والسعى لإقامة نظام اقتصادى اشتراكى على أساس "توجيه الثروات الطبيعية ومصادر الإنتاج لمجموع الأمة، والتوزيع العادل للعائدات على العاملين طبقاً لقانون الإنتاج والكفاية الشخصية، والقضاء على المنافسة الرأسمالية.

وتضمنت المبادئ الاجتماعية النص على اعتبار التعليم حقاً لجميع أفراد الأمة نساء ورجالاً، وأن يكون مجانياً إلزامياً يعمل على نشر التعاليم الديمقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة، والعمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات فى حالة العجز والبطالة والعمل على تحرير المرأة وتربيتها تربية سليمة منتجة.

ونص البيان على أن الحزب سيعمل على تحقيق مبادئه بالصراع الحزبى، ومن خلال المجالس النيابية، مع تعميم حق الانتخاب لجميع المواطنين دون تمييز، ويتضح من ذلك أن الحزب لم يعتمد خط الثورة أو الصراع الطبقى كأساس لنضاله من أجل الاشتراكية.

وقد أدى إعلان الحزب إلى ظهور موجه من المقالات المعارضة رد عليها أعضاء الحزب (من المثقفين المصريين) بما يفيد أن الحزب ينكر البلشفية بلا قيد أو شرط، وأنه يسعى للتطور والنشوء، لا الثورة والانقلاب. وواضح من ذلك أن المثقفين من المصريين من أعضاء الحزب كانوا أقرب إلى الاشتراكية الفابية، وأبعد ما يكونوا عن الماركسية.

لذلك سرعان ما نشب نزاع أيديولوجى بين مركز الحزب بالقاهرة وشعبه الإسكندرية، أو بمعنى أصح، بين الاشتراكيين المعتدلين من المثقفين المصريين، وبين الماركسيين من أعضاء فرع الإسكندرية، أسفر عن عقد مؤتمر فى الإسكندرية (30 يوليو 1922) قرر بالإجماع جعل فرع الإسكندرية مركزاً قيادياً للحزب، واعتناق الشيوعية، كما تم انتخاب لجنة مركزية، وغير الحزب شعاراته بما يتلاءم مع التطور الجديد، فأعلن انضمامه إلى الدوليه الثالثة، وقرر الأخذ ببرنامجها.

وقام الحزب بعد هذا التعديل بنشاط كبير لاجتذاب العمال إليه، واحتفل بذكرى ثورة أكتوبر الاشتراكية، ثم أوفد محمود حسنى العرابى لتمثيله فى المؤتمر الرابع للدولية الثالثة بموسكو لاتخاذ إجراءات انضمام الحزب الاشتراكى المصرى إلى الدولية الثالثة.

وحين عاد العرابى من موسكو أبلغ الحزب أن الدولية اشترطت لقبول الحزب فرعاً لها ثلاثة شروط هى: فصل روزنتال، وتغيير اسم الحزب من "اشتراكى" إلى " شيوعى"، وإعداد برنامج للفلاحين.

وبناء على ذلك عقد الحزب مؤتمرا لبحث تحويله إلى حزب شيوعى ووضع برنامج جديد. ونجح الحزب في عقد المؤتمر رغم محاولات الحكومة إعاقة ذلك، وتمت الموافقة على قرارات اللجنة المركزية للحزب، وتقرر إيفاد عشرة من شباب الحزب إلى موسكو لدراسة الشيوعية (تم إرسال أربعة منهم بالفعل كانوا جميعا من المصريين)، وقررالحزب إقامة مدرسة للكوادر بالإسكندرية.

وتضمن برنامج الفلاحين النص على إلغاء ملكية العزب، وإلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فدانا، وإعفاء من يملكون أقل من عشرة أفدنة من الضرائب ، ومصادرة الملكيات التى تزيد عن مائة فدان بدون تعويض وتوزيعها على الفلاحين المعدمين، أو تحويلها إلى مزارع شعبية وتكوين مجالس سوفيتية للفلاحين.

وعلا مد النشاط الشيوعى عقب إعلان الحزب تحوله رسميا إلى حزب شيوعى، وتبنى خط "العمل المباشر"، فشجع العمال في الإسكندرية على احتلال المصانع والاعتصام بها، مما أدى إلى قيام موجة إضرابات بالإسكندرية فى الفترة من نوفمبر 1923 حتى مارس 1924، وانتهت بتدخل السلطة لفضها بالقوة واعتقال البارزين من زعماء الحزب واتحاد النقابات التابع له. وعُدِّلَت مواد قانون العقوبات، فأضيفت مادة جديدة تعاقب بالسجن "من يحرض على كراهية نظام الحكومة، أو ينشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية، أو يحبذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب" (المادة 151 المستحدثة فى قانون العقوبات). بموجب هذا التعديل، قُدّم قادة الحزب إلى محكمة جنايات

الإسكندرية، فحكمت بالسجن ثلاث سنوات على ستة من قادة الحزب، وبالسجن ستة شهور على باقى القادة (أكتوبر 1924).

وترتب على ضرب "الحزب الشيوعى المصرى" نتيجتان على درجة عالية من الخطورة بالنسبة التاريخ الحركة الشيوعية المصرية والحركة العمالية المصرية: **أولهما:** أن النشاط الشيوعى اتجه إلى العمل السرى (تحت الأرض)، وأصبح مطارداً من البوليس السياسى، مجرماً من وجهة النظر القانونية. **وثانيهما:** أن البورجوازية المصرية حرصت على السيطرة على نقابات العمال لتنأى بها عن الاتجاهات الاشتراكية، فسعت جميع الأحزاب البورجوازية الليبرالية (وعلى رأسها الوفد) للهيمنة على الحركة النقابية، مما أدى إلى إضعاف الحركة العمالية المصرية وانقسامها وتبديد طاقاتها.

وقد تألفت لجنة مركزية جديدة للحزب الشيوعى المصرى، يوم صدور الحكم فى القضية (6 أكتوبر 1924) بفضل جهود أفيجدور رجل الكومنترن (الدولية الثالثة) الخبير بشئون مصر، والذى عرف فى مصر باسم قسطنطين فايس، واستمر نشاط هذه اللجنة سبعة شهور فقط حتى نجح البوليس فى اختراقها، ثم إلقاء القبض على جميع أعضائها (30 مايو 1925) وكان معظمهم من يهود فلسطين ذوى الروابط التنظيمية بالحركة الشيوعية فى فلسطين.

وبعد هذه الضربة، اتخذ السلطات إجراءات (وقائية) لمكافحة الشيوعية، فأصدرت وزارة أحمد زيور باشا (فى 25 مايو 1926) قراراً بقانون يطلق يدها فى تعقب الشيوعيين، نص على "معاقبة كل من يزاول نشاطاً من شأنه الإضرار بأمن البلاد الداخلى أو الخارجى أو بالنظام الاجتماعى، بالسجن". واتخذت عدة إجراءات إدارية منها منع البواخر السوفيتية من دخول الموانى المصرية، واعتقال بعض الروس الموجودين فى مصر وترحيلهم خارج البلاد، وحظر استيراد الكتب والصحف والمجلات الاشتراكية أو بيعها للجمهور.

وفى ضوء الحظر القانونى، ومطاردة السلطات للنشاط الشيوعى، لم تحقق المحاولات المتكررة لإقامة تنظيمات شيوعية النجاح، وكانت جميعاً محاولات أجنبية تقوم على عناصر يونانية وإيطالية مع أفراد قلائل من كوادر الحزب الشيوعى المصرى القديم

وبعض المثقفين المصريين، لعب فيها المنظمون اليهود الدور الأكبر، حيث كان الحزب الشيوعى الفلسطينى يتولى مسئولية التنظيم[34].

وظل النشاط الشيوعى فى مصر هزيلاً، حلقياً عاجزاً عن إقامة تنظيم حزبى حتى قيام الحرب العالمية الثانية، عندما دخلت الحركة الشيوعية المصرية – خلال الحرب وفى أعقابها – فى طور جديد، لعبت فيه عناصر من اليهود الأجانب الدور الأكبر فى بعث الحركة من جديد.

ولكن هؤلاء المنظمين الأجانب لم يبدأوا من فراغ، فقد كانت هناك بعض كوادر الحزب الشيوعى القديم تمارس نشاطها على نطاق ضيق بمبادرة فردية ودون تنظيم، كما كان هناك نشاط علنى لبعض الأندية والتجمعات الثقافية لعبت – فى الوقت نفسه – دور حلقات الدراسة الماركسية، انتظمت بعث المثقفين المصريين ذوى الثقافة الأجنبية كان من بينهم بعض من ينتمون إلى البورجوازية الكبيرة، وبدأ ظهور تلك الأندية والتجمعات قبيل قيام الحرب العالمية الثانية مثل جماعة "الفن والحرية" التى تزعمها جورج حنين، ثم جماعة "الخبز والحرية" التى تزعمها أنور كامل وضمت إليها بعض عمال المعصرة وحلوان، ثم "الجبهة الاشتراكية" التى ضمت أعضاء من الجماعتين السابقتين، و "اتحاد أنصار السلام" الذى أسسه السويسرى بول جاكو دى كومب، و"جماعة البحوث" التى قامت على أنقاض "اتحاد أنصار السلام" – بعد حله – بهدف دراسة الواقع الاجتماعى المصرى وخاصة أوضاع الفلاحين ثم "جماعة الشباب للثقافة الشعبية" (تأسست 1941) التى كانت تهدف إلى العمل بين صفوف الشباب المصرى وجذبهم إلى الاشتراكية من خلال برامج محو الأمية، وأخيراً "الاتحاد الديمقراطى" الذى تأسس فى بداية 1939 الذى جمع حوله المعادين للفاشية من المصريين والأجانب.

وكان علو مد الفاشية، وتجمع نذر الحرب وراء قيام تلك الحلقات الماركسية التى لعب المصريون من ذوى الثقافة الأجنبية فيها دوراً هاماً إلى جانب الأجانب المتمصرين الذين

---

[34] لمزيد من التفاصيل حول الحزب الشيوعى القديم راجع
- رءوف عباس: الحركة العمالية فى مصر 1952-1899، القاهرة 1968، ص ص 278-231.
- رفعت السعيد: تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر 1925-1900، القاهرة 1975، ص 155 وما بعدها.
- عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر 1936-191، ص 507 وما بعدها.

كان معظمهم من اليهود (ربما بحكم ما تمثله الفاشية من خطر بالنسبة لهم). وكان التداخل واضحاً بين تلك الحلقات التى لم تكن مغلقة على نفسها، بل كانت تتقبل بأعضاء الحلقات الأخرى، وفى هذا الجو تداول أعضاء تلك الحلقات فكرة إقامة تنظيم ماركسى حزبى، ولكنهم لم يتفقوا حول تصور محدد لذلك التنظيم، واختلفوا حول مبدأ "تمصير " التنظيم المرتقب فمنهم من روج للفكرة ومنهم من عدها ضرباً من الشوفينية، حتى حسم أنصار التمصير الأمر عام 1939 بتشكيل تنظيم مصرى أسموه "تحرير الشعب" لعبت بعض عناصر "الخبز والحرية" و"اتحاد أنصار السلام"بزعامة مارسيل إسرائيل، الدور الأكبر فى تأسيسه وترك مؤسسة القيادة للمصريين مكتفياً بدوره فى التثقيف، وكان نشاط هذه المنظمة يتركز بين صفوف العمال. ولكن البوليس وجه إليها ضربة عام 1941 واعتقل بعض قادتها فتوقف نشاطها حتى أعاد مارسيل إسرائيل تأسيسها عام 1944.

وفى المناخ الذى هيأته الحلقات الماركسية فى أواخر الثلاثينات من خلال نشاطها الثقافى العلنى تأثرت مجموعة صغيرة من الطلبة المصريين من سكان منطقة القلعة بهذا لنشاط واجتذبتها دراسة الماركسية فكونت تنظيماً صغيراً (آخر فبراير 1942) هرمى التكوين على رأسه مصطفى هيكل، لم يطلقوا عليه أسماً، وظلوا يعملون بمعزل عن نشاط الجماعات الماركسية الأخرى، وعندما اكتشف الآخرون وجودهم أطلقوا على تنظيمهم اسم "القلعة" وظلوا يعملون بين الشباب – وخاصة الطلبة – وضموا إليهم أحد ضباط الجيش (الملازم أحمد حمروش) حتى انضموا إلى وحدة 1947 (تنظيم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى)[35].

وخلال عام 1943 أسس هلل شوارتز، وكان شاباً يهودياً من أصل رومانى، منظمة سرية أطلق عليها اسم "إسكرا" (الشرارة)، ضم إليها بعض الأجانب وبعض أبناء البورجوازية المصرية الكبيرة من ذوى الثقافة الفرنسية، وركزت الاهتمام على الناحية النظرية وإعداد الكوادر. وكان شوارتز يرى تطور الحركة على ثلاث مراحل: يتولى الأجانب لعب الدور الأساسى فى المرحلة الأولى، ثم يأتى دور المثقفين المصريين، فالعمال، وعند الدعوة إلى التمصير التى روج لها اتباع مارسيل إسرائيل، وهنرى كورييل من بعدهم

[35] رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر 195-1940، القاهرة 1976، ص ص 300-285.

نوعاً من الشوفينية. واستطاعت " أسكرا" أن تضع أقدامها بين صفوف الطلبة والمثقفين ، وأن تقيم عدداً من المنابر العلنية ذات التأثير الجاد مثل "مجلة الجماهيرية"، و"دار الأبحاث العلمية" التى كانت من أشهر الأندية الثقافية اليسارية تأثيراً، و"الجامعة الشعبية" التى ضمت فصلاً لمحو أمية العمال وإعدادهم نظرياً. و"رابطة الطلبة المصريين"، التى كانت تجمعاً يسارياً يضم الطلاب من أصدقاء المنظمة. وركزت "إسكرا" نشاطها بالقاهرة والإسكندرية، واعتمدت فى تجنيد الكوادر على الصلات الشخصية والقربى، وكان التنظيم يقوم على أساس فئوى، فهناك قسم للأجانب (ما يقرب من نصف الأعضاء)، ثم قسم للطلبة، وآخر للمثقفين والمهنيين، ثم قسم صغير للعمال، وكانت المنظمة تتجنب النشاط الجماهيرى وتركز على الحوار النظرى بين أعضائها.

وفى خريف 1943، أسس هنرى كورييل (وهو يهودى متمصر من أسرة أسبانية الجذور إيطالية الجنسية) منظمة أخرى هى "الحركة المصرية للتحرر الوطنى" والتى كان يشار إليها بالاسم الكودى (ح.م) عملت بين صفوف الطلبة والعمال وطلاب الأزهر والجيش ، مركزة الاهتمام على تكثيف العمل الجماهيرى وتمصير الحركة بتكوين الكوادر المصرية عن طريق التثقيف، ولعبت كوادر (ح.م) الجديدة دوراً هاماً فى اجتذاب عناصر جديدة إلى الحركة فى مجلات عملها الخاصة مثل: الجيش، عمال الحكومة، عمال المصانع والشركات الأهلية، وكان التركيز يتم – بصفة خاصة على القيادات النقابية النشطة فى الصناعات ذات الوزن الحركى فى إطار التنظيم النقابى، كما جندت بعض العناصر النقابية فى قطاعات المواصلات والنقل، فضلاً عن الاهتمام بتجنيد الطلبة – وخاصة الفقراء منهم – وكذلك بعض طلاب الأزهر، هذا بالإضافة إلى النوبيين الذين كان لهم قسم خاص بالحركة المصرية للتحرر الوطنى (وهو اتجاه عنصرى غريب)، وقسم خاص بالسودانيين وأصدرت الحركة المصرية مجلتى "أم درمان" و"العهد الجديد " كمنبرين علنيين للتعبير عنها إلى جانب نشرتى سريتين هما الوعى والكادر اهتمتا بالشئون التثقيفية والتنظيمية. وأخذت المنظمة بنظام المناضلين "المحترفين" أو المتفرغين، وكان هؤلاء يختارون من بين الطلاب والعمال الفقراء، ركزوا نشاطهم بين التجمعات الطلابية بالقاهرة والإسكندرية وكذلك التجمعات العمالية، فتولوا مهام تنظيم الإضرابات ،

وقيادة وتوجيه المظاهرات وتوزيع المنشورات والنشرات، فكانوا أدوات الحركة للعمل الجماهيرى. ولم يكن هناك اهتمام كبير بإعدادهم الإعداد النظرى الكافى، بقدر الاهتمام بإعدادهم الحركى، مما كان له آثاره السلبية على الحركة ذاتها.

وهكذا بعثت الحركة الشيوعية مع بداية الحرب العالمية الثانية من خلال الحلقات الماركسية التى شارك فيها المثقفون المصريون، ولما كان الجدل النظرى يولد الخلاف فى الرأى، فقد ترجم هذا الخلاف إلى قيام عدة تنظيمات منفصلة عن بعضها البعض ، راحت كل منها تدعى لنفسها تمثيل الشيوعيين المصريين، وتسعى – بهذه الصفة – للحصول على اعتراف الحركة الشيوعية الدولية بها – دون غيرها– كحزب شيوعى مصرى. وكانت ولادة هذه التنظيمات قد تزامنت على حل الكومنترن (عام 1943) فى ظروف التحالف التى فرضتها الحرب على الاتحاد السوفيتى، ومن ثم لم تجد المنظمات الشيوعية المصرية من تحتكم إليه، وأبت الأحزاب الشيوعية الأوربية (الحزب الفرنسى والحزب الإنجليزى والحزب الإيطالي) الاعتراف بأحد هذه التنظيمات دون غيره، وكان الحزب الشيوعى الفلسطينى يبذل الجهود من أجل توحيد هذه المنظمات دون جدوى.

وكان من نتيجة هذا التشتت بين منظمات عدة أن عانت الحركة من الصراع بين المنظمات وبعضها البعض، ذلك الصراع الذى بدد طاقاتها وأورثها أحقاداً دفينة وخلافات حادة، وغياب للثقة، فبادلت بعضها البعض الاتهامات بالانحراف والعمالة والخيانة للمبادئ"...إلخ وترتب على ذلك غلبة طابع التشرذم (الحلقية) والتشتت على الحركة الشيوعية المصرية، مما سهل على البوليس السياسى اختراقها وضربها من حين لآخر[36].

وهيأ هذا المناخ الظروف الملائمة للمزيد من الانقسام والانشقاق، فظهرت المجموعة التى أطلق الشيوعيون عليها اسم "الفجر الجديد" لتلتف حول منبر علنى هو الجريدة التى حملت هذا الاسم. وحتى هذه المجموعة كانت فى حيرة من أمر نفسها فتارة تحمل اسم "الطليعة الشعبية للتحرر" (ط.ش.ت) وتارة تحمل اسم "طليعة العمال" (ط.ع) فى مدى زمنى لا يتجاوز العامين.

[36] رءوف عباس: أوراق هنرى كورييل والحركة الشيوعية المصرية، القاهرة 1988.

وبعد الضربة التى وجهتها حكومة صدقى لليسار المصرى (فى 11 يوليو 1946). أنشق تنظيمان جديدان من الحركة المصرية بسبب الخلاف حول دور الأجانب فى الحركة، تزعمهما اثنان من كوادر الحزب الشيوعى القديم، اتخذ أحد هذين الانشقاقين اسم "طليعة الإسكندرية" على حين حمل الآخر اسم "العصبة الماركسية"، ولما كانت نشأتهما قائمة على رفض قيادة الأجانب للحركة فقد اقتصرت عضويتهما على المصريين. غير أن جميع هذه التنظيمات الصغيرة كانت مجرد "شراذم" تضم أعداداً محدودة من الأعضاء[37].

ومع علو مد الحركة الوطنية عام 1946، وبروز دور الطلبة والعمال فى العمل الوطنى ، لم تجد المنظمات الشيوعية المتصارعة مفراً من أن تشكل لجنة للتنسيق بينهما، لعبت فيها الحركة المصرية للتحرر الوطنى دوراً هاماً بحكم تمرسها بالعمل الجمهورى، ونسقت المنظمات الشيوعية عملها بين صفوف طلاب الجامعة مع شباب الوفد (الطليعة الوفدية). وكان التنسيق بين المنظمات الشيوعية من خلال العمل بين صفوف الطلبة والعمال عام 1946 – على ما يبدو – مقدمة لإذابة الجليد بين المنظمات المتصارعة ودافعاً للتفكير فى وحدة المنظمات الشيوعية فى تنظيم واحد، وخاصة أنها فشلت جميعاً لكسب اعتراف الحركة الشيوعية الدولية بأى منها كحزب شيوعى مصرى بينما كسبت جميعاً "احتقار " الأحزاب الشيوعية الدولية (باعتراف هنرى كورييل نفسه) التى ضاقت ذرعاً بصراع المنظمات الشيوعية المصرية مع بعضها البعض، وكانت تنصح دائماً بالوحدة. وجاءت مبادرة التفكير فى الوحدة من جانب أكبر منظمتين على الساحة، وهما "الحركة المصرية للتحرر الوطنى" و"اسكرا".

وكانت الفترة التى سبقت الوحدة بين المنظمتين قد شهدت "اتحادات" جزئية، فقد انضم إلى "الحركة المصرية للتحرر الوطنى" جزء من تنظيمى "تحرير الشعب" و"القلعة"، بينما نضم باقى أعضاء التنظيمين إلى "اسكرا" التى نجحت فى ضم "طليعة – الإسكندرية" إليها . ونتج عن مفاوضات الوحدة تكوين منظمة موحدة حملت اسم "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى" (حدتو)، كانت تضم عند الوحدة (مايو 1947) نحو الألف عضو، كانت نسبة الأجانب بينهم حوالى 26%، والعمال حوالى 28%، والطلبة حوالى 20%، والمثقفين

[37] رفعت السعيد: المرجع السابق، ص ص 315-300.

14%، أما الجيش والأزهر والسودانيين فكانت نسبتهم حوالى 2% لكل منهم. وبذلك كان المثقفون والأجانب (وجاءوا من اسكرا) يمثلون 40 من أعضاء (حدتو)، مما سيكون له أثره البارز فى إظهار التناقضات داخل المنظمة الجديدة التى كانت تهىء نفسها لتصبح "الحزب الشيوعى المصرى" رغم النسبة المتواضعة للعمال بين أعضائها.

ويلاحظ أن ما تم فى مايو 1947، كان "اتحاداً" وليس "وحدة" للمنظمتين، فلم تقم أى منها بحل نفسها للاندماج فى الأخرى، بل احتفظت بتنظيماتها الأساسية – دون تغيير– تعمل تحت إشراف هيئات أعلى اتحادية، ووزعت مقاعد اللجنة المركزية العشرة بالتساوى بين المنظمتين. وأصبح "قطاع الأجانب" منظماً على أساس الجاليات، فهناك قسم يونانى وآخر أرمنى، وثالث إيطالى (يضم العديد من اليهود).

وكان أول رد فعل لقيام "حدتو"، قيام التنظيمات الماركسية الأخرى بتكوين "كتلة المعارضة" التى ضمت "العصبة الماركسية" و"الفجر الجديد" (وكانت تعرف أيضاً ب د.ش) و "الحزب الشيوعى شعبى وادى النيل"(ويضم مجموعة من موظفى مصلحة الضرائب، ولذلك أطلقت عليه المنظمات الأخرى اسم "حزب مصلحة الضرائب الشيوعى")، بالإضافة إلى ما تبقى من "تحرير الشعب" وذلك للنضال ضد "حدتو" التى تمثل "الفاشية والإمبريالية والصهيونية". ومن الملاحظ أن "كتلة المعارضة" ضمت المصريين وحدهم الذين شعروا بعدم الارتياح لاستمرار الأجانب فى قيادة منظمة الوحدة، فقد كان هنرى كورييل على رأسها وإلى جانبه هلل شوارتز. وقد أدت حملة كتلة المعارضة ضد "حدتو" إلى انشقاق بعض أعضائها وانضمامهم إلى "العصبة الماركسية".

وعلى صعيد "حدتو"، كان التنسيق تاماً بين المنظمتين المتحدتين (ح.م. واسكرا) لمدة لا تزيد على اربعة شهور، رغم شعور الأعضاء من العمال "بالاغتراب" بين صفوف المثقفين والأجانب الذين جلبتهم الوحدة، ومواجهة ذلك من جانب "اسكرا" بمحاولة تحويل العمال إلى مثقفين عن طريق تكريس التدريب النظرى لهم على حساب النشط الحركى الميدانى. وخلال تلك الفترة القصيرة تغيرت اللجنة المركزية ثلاث مرات نتيجة للخلافات التى بدأت تطل برأسها، وخاصة مناداة بعض العناصر المصرية بالتخلص تماماً من العناصر القيادية الأجنبية (كوريل وشوارتز).

وإذا كانت المنظمتان المتحدتان قد اتفقتا على الخط السياسى الخاص بالقضية المصرية، فأعلنت "حدتو" مطالبتها بالجلاء والاستقلال التام، ووضع السودان تحت الوصاية المصرية بموجب قرار من مجلس الأمن لحين إجراء استفتاء لتقرير المصير بعد جلاء الإنجليز عن السودان، فإن المنظمتين اختلفتا حول الموقف من القضية الفلسطينية. فكانت ح.م ترى فى المعارضة الوطنية المصرية لتدفق اليهود على فلسطين نوعاً من "العداء للسامية"، وفى مقاومة الصهيونية نوعاً من "الإمبريالية"، على حين كانت "اسكرا" تقاوم الصهيونية، وشكل بعض أعضائها "العصبة اليهودية لمقاومة الصهيونية" التى راحت تبث دعايتها بين الجالية اليهودية فى مصر، غير أن معارضة (ح.م) والأعضاء اليهود بالحركة أدت إلى حل العصبة بعد أسابيع قليلة من تأسيسها. واعتمدت "حدتو" قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947 (تمشياً مع موقف الاتحاد السوفيتي) وطالبت بالاعتراف بإسرائيل عند قيامها، واعتبر هنرى كورييل حرب فلسطين 1948 ، حرباً "إمبريالية ظالمة ضد دولة إسرائيل".

وبسبب الخلاف حول مبدأ "التمصير" أى تمصير القيادة و "التعميل" أى توسيع قاعدة العضوية العمالية، والموقف من الصهيونية وقضية فلسطين، بدأت "حدتو" تتفجر من الداخل، فظهرت منظما وحلقات جديدة كونها المنشقون على "حدتو"، مثل منظمة "نحو منظمة بلشفيه" و"صوت المعارضة"، إلى جانب تكتل المثقفين المصريين المطالب بتمصير القيادة، وأطلق عليه "العادليون" نسبة إلى عادل "عبد المعبود الجبيلي) الذى تزعم هذه المجموعة. وكانت النتيجة الطبيعية لهذا الصراع الداخلى اختلال الضوابط الأمنية، واختراق البوليس السياسى للتنظيم. وتمثل ذلك فى اعتقال معظم كوادر "حدتو" عند إعلان الأحكام العرفية بمناسبة حرب فلسطين (مايو 1948).

وبعد الاعتقال، حسمت الجماعات المنقسمة على حدتو موقفها، فكون "العادليون" تنظيماً خاصاً بهم أطلقوا عليه اسم "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى – عمال ثوريون " (ع.ث)، وشكل شوارتز تنظيماً مستقلاً باسم "نحو حزب شيوعى مصر (نحشم)، وانضم انقسام "نحو منظمة بلشفية" إلى "صوت المعارضة" وظل ما بقى "حدتو" يحمل نفس الاسم

حتى يونيو 1953، عندما وقع انشقاق جديد حمل اسم"الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى – التيار الثورى" (ت.ث).

وخارج إطار "حدتو"، قام تنظيم آخر نحو منتصف 1949 حمل اسم "الحزب الشيوعى المصرى" ضم عناصر من حدتو والعصبة المركسية، إلى جانب عناصر جديدة من المثقفين والطلبة أساساً، واتخذ من صحيفة "راية الشعب" منبراً له، ومن ثم عرف باسم تنظيم "الراية"، نسق موافقة مع الحزب الشيوعى الفرنسى، ورفض الحوار مع المنظمات الشيوعية الأخرى الموجودة على الساحة فى مصر، وعرف بمواقفه المتشددة[38].

ورغم هذا العدد الكبير من المنظمات الشيوعية، فإن أى منها لم تنجح فى أن تضرب بجذورها بين الجماهير المصرية وأن تجد لنفسها ركيزة قوية بين صفوف الطبقة العاملة المصرية، فبالنسبة لحزب 1924 كانت الجماهير كلها تلتف حول الوفد لارتباطه – فى ذهنها – بأمل الاستقلال، ولم يدرك قادة الحزب الشيوعى المصرى ذلك، فاصطدموا بحكومة الوفد عندما قدموا الصراع الطبقى على الكفاح الوطنى ولم يقبلوا بالتحالف مع البورجوازية الوطنية، فهيأت بذلك الفرصة أمام البورجوازيه لضرب الحزب الشيوعى دون أن يحرك هذا المشهد عواطف الجماهير الكادحة التى كان إيمانها بالوفد أعمق من إدراكها لمغزى الاشتراكية. كما أن الأمية ونقص الوعى الطبقى عند البروليتاريا المصرية لم يتح لها فرصة فهم الماركسية، وخاصة أن دعاتها فشلوا فى إيجاد صيغة مبسطة لتقديم مبادئها إلى العمال فى إطار مفهوم. وعجز الحزب عن التغلغل فى الريف لما اتسم به من محافظة وتواكل وتمسك بالدين الذى كان ورقة رابحة فى يد أعداء الشيوعية.

وعجزت المنظمات الشيوعية التى تكونت فى غضون الحرب العالمية الثانية عن توسيع قاعدة عضويتها بتجنيد الكوادر الجديدة، وإذا كانت قد حققت النجاح بين صفوف الطلبة، إلا أنها لم تحقق إلا قدراً محدوداً من النجاح بين صفوف العمال، فلم يتعد نفوذها فى الحركة النقابية حدود تجنيد بعض العناصر النقابية النشطة الذين يوجهون رفاقهم إلى

[38] للمزيد من التفاصيل راجع: رءوف عباس، المرجع السابق، رفعت السعيد: منظمات اليسار المصرى 1957-1950 ، القاهرة 1983.

القيام بمظاهرات أو إضرابات من أجل تحقيق مطالبهم، ولم ينجح هؤلاء فى تحويل أعضاء النقابات إلى جنود مخلصين للشيوعية مناضلين من أجلها.

كما أن الدور الذى لعبه الأجانب فى قيادة وتوجيه تلك المنظمات عزلها عن الجماهير المصرية التى كان من الصعب عليها أن تفرق بين أجنبى محتل مغتصب، وآخر يدعو إلى نصرة الطبقة الكادحة، فى وقت ارتفع فيه مد النضال الوطنى ضد الاستعمار. وبرغم أن تكتيك الجبهة الوطنية كان مفيداً – أحياناً– لاحتكاك المنظمات الماركسية بالقوى السياسية الأخرى، إلا أنه كان من مصادر ضعف تلك المنظمات لأنها لم تكن قادرة على قيادة الجبهة فى معظم الأحيان، كما كانت تجد نفسها مضطرة لإتباع سياسة لا تتفق مع الخط العام للجبهة، فتجد نفسها معزولة ويتخلى عنها حلفاء الأمس.

أضف على ذلك تفشى الانقسام والتشرذم وفقدان الثقة بين تلك المنظمات وبعضها البعض، وتبادلها الاتهام بالانحراف والعمالة للبوليس والرأسمالية، والتطرف اليمينى أو اليسارى، مما كان له آثاره السلبية على القادمين الجدد إلى صفوفها، وخاصة أن معظم أعضاء تلك المنظمات جاءوا من أبناء البورجوازية بمختلف شرائحها، كانت روابطهم بالطبقة العاملة روابط واهية، وخبراتهم التنظيمية والحركية محدودة.

ومهما كان سلبيات "انقسام" و"التكتلية"، ودعاوى "الانحراف" و"الانتهازية" التى غلبت على الحوار بين هذه المنظمات، فإن ثمة إيجابية لا يمكن إغفالها؛ فقد أصبح الفكر الماركسى متاحاً ومطروحاً على الساحة السياسية فى مصر، فعند قيام الحرب العامية الثانية، لم تكن هناك سوى ترجمة لبنانية ركيكة لكتاب ماركس "رأس المال"، فجاءت المجلات العلنية، والنشرات السرية التى نشرتها تلك المنظمات من ورائها لتجعل الفكر الإشتراكى مطروحاً ومتاحاً، كما أتاحت النوادى الثقافية والصالونات الماركسية أمام عناصر من الشاب المصرى فرصة التعرف على الفكر الاشتراكى والتدريب النظرى، وقد لعب هذا النشاط التثقيفى دوراً هاماً فى صياغة فكر الشيوعيين المصرين حتى الستينات على أقل تقدير.

غير أن الشيوعيين المصريين أخفقوا – رغم ذلك – فى تقديم دراسة تحليلية للواقع الاجتماعى المصرى، وفى وضع استراتيجية لتطبيق الاشتراكية فى مصر، أو بعبارة أخرى البحث عن صيغة اشتراكية تتلاءم مع الظروف الموضوعية للمجتمع المصرى، اكتفاء بمقولات ماركس ولينن وستالين، وبذلك انعكست الخلافات النظرية بين الشيوعيين خارج مصر على مواقف وقناعات الشيوعيين المصريين، مما كان له آثاره السلبية على الحركة.

2) الإخوان المسلمون

تعبر جماعة الإخوان المسلمين عن التيار السلفى فى العمل السياسى المصرى الذى يضرب بجذوره فى أعماق الفكرة الإسلامية، وتأثرت تأثراً كبيراً بمجلة "المنار" وأفكار صاحبها الشيخ محمد رشيد رضا التى قامت على خمسة دعائم أساسية هى: شمولية الإسلام، والرجوع به إلى بسطاته الأولى، والجامعة أو الرابطة الإسلامية، والتمسك بنظام الخلافة، والحكومة الإسلامية. ونصت جماعة الإخوان المسلمين وترعرعت فى مناخ الرفض للفكر العلمانى الذى طرح على الساحة المصرية بإلحاح فى أعقاب ثورة 1919.

وترتبط جماعة الإخوان المسلمين بشخص مؤسسها الشيخ حسن البنا الذى نشأ فى أسرة متدينة متواضعة تنتمى إلى البورجوازية الصغيرة (كان والد الشيخ عبد الرحمن البنا يعمل ساعاتي)، ولد بقرية المحمودية بمديرية البحيرة عام 1906، وتلقى تعليمه بمدرسة المعلمين الأولية ثم بدار العلوم التى تخرج فيها عام 1927 ليعين مدرساً للغة العربية بالإسماعيليه، وعرف عنه الزهد والتقشف والاتصال بالطرق الصوفية.

وبدأ حسن البنا دعوته على مقاهى مدينة الإسماعيلية يعظ روادها ويدعوهم إلى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وكان على مقدرة كبيرة على إقناع سامعيه فمالت إليه قلوبهم، ثم انتقل بهم إلى مقر للجماعة اتخذه بإحدى الزوايا النائية ألقى فيها دروسه على أتباعه. وركز البنا فى هذه المرحلة على تحييد علماء الدين بإبداء التوقير لهم، ومهادنة رجال الطرق الصوفية باستخدام أسلوبهم فى التعامل، وكسب ود وعون الأعيان لدعم نشاط دينى صرف، واجتذاب الشباب بإلقاء المحاضرات فى الأندية لتهيئتهم لتقبل دعوته.

وفى الإسماعيلية مارست الجماعة نشاطها الأول لمدة أربع سنوات 1932-1928، ركز خلالها الشيخ حسن البنا على إعداد الكوادر فى "مدرسة التهذيب" حيث تلقى الرعيل الأول من الإخوان دروس القرآن الكريم والسنة، وتدربوا على الخطابة والوعظ. وتم بناء أول دار للجماعة ضمت مسجداً ومدرستين أحداهما للبنات والأخرى للبنين من حصيلة التبرعات التى جمعها البنا من مختلف المصادر (بما فى ذلك شركة قناة السويس). وخلال تلك السنوات امتد نشاط الجماعة إلى بعض جهات الدلتا ومدينة السويس فأسست فيها "شعب" للإخوان المسلمين.

وفى أكتوبر 1932، نقل حسن البنا إلى مدرسة عباس بالسبتية بمدينة القاهرة، فنقل مركز الجماعة معه إلى القاهرة، وأتاح الموقع الجديد للجماعة فرصة الانتشار، فأصدرت نشرة "رسالة المرشد العام" ثم "مجلة الإخوان المسلمين"، وعقدت مؤتمرين عام 1933 لمواجهة نشاط المبشرين، ووجهت خطاباً على الملك فؤاد تستحثه على تأييد موقفها من تلك القضية، حيث اعتبره الشيخ حسن البنا المسئول الأول عن الأمور الدينية لأنه "يحتل مكان الخليفة"، فكان هذا أول غزل سياسى بين الإخوان والقصر، ما لبث أن أتى ثماره فيما بعد.

ونشط البنا فى إقامة "الشعب" فى طول البلاد وعرضها، وفى عقد المؤتمرات السنوية التى تناولت القضايا الدينية وحدها. ولكن منذ 1936، بدأت الجماعة تخوض فى أمور ذات طبيعة سياسية، فطالبوا بعودة النظام الإسلامى، والمناداة بالخلافة، وتقوية الروابط بين الشعوب الإسلامية. وكان ذلك النشاط يصب فى مجرى اتجاه القصر نحو إضفاء هالة دينية حول الملك الشاب، وتلقيبه ب."الملك الصالح"، وإحياء فكرة تولى ملك مصر خلافة المسلمين.

وفى عام 1938، عقد الإخوان المسلمون مؤتمرهم الخامس بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس الجماعة، أعلنوا فيه دخول الجماعة الحياة السياسية. وحدد المؤتمر الفكر الذى التزمت به الجماعة وعملت منذ نشأتها، ويتمثل فى ثلاث نقاط هى:

1. أن الإسلام نظام شامل متكامل بذاته، وهو السبيل النهائى للحياة بكافة نواحيها.

2. أن الإسلام نابع من مصدرين أساسيين هما القرآن الكريم وسنة الرسول وقائم عليها.

3. أن الإسلام قابل للتطبيق فى كل زمان ومكان.

وحددت الجماعة أهدافها العامة فى نقطتين هما:

1. أن يتحرر الوطن الإسلامى من كل سلطان أجنبى.

2. أن تقوم فى هذا الوطن الحر دولة إسلامية حرة تعمل بإحكام الإسلام وتطبق نظامه الاجتماعى، وتعلن مبادئه القويمة، وتبلغ دعوته الحكيمة للناس... فالإسلام دين وعقيدة وجنسية توحد بين جميع المسلمين.

ولما كانت الجماعة قد أعلنت نزولها إلى ميدان العمل السياسى أصبح أمامها خطر مواجهة الوفد الذى كان يتمتع – عندئذ – بشعبية تقليدية، فكان لابد للجماعة أن تستند إلى قوة تدعمها فى وجه عواصف الوفد، ومن ثم فضلت قيادة الإخوان المسلمين الارتباط بالقصر، طالما كان هذا الارتباط يوفر لها الحماية، ويضمن لها مزاولة نشاطها دون التعرض لمعارضة الوفد. وهكذا كان اختيار الجماعة لتوقيت النزول إلى ميدان السياسة عهد وزارة محمد محمود باشا الممالئة للقصر، وزاد موقف الإخوان من القصر سفوراً فى عهد وزارة على ماهر باشا التى أعقبت وزارة محمد محمود، والتى ضمت بين وزرائها محمد صالح حرب (رئيس جمعية الشبان المسلمين) وزيراً للدفاع، وعبد الرحمن عزام وزيراً للأوقاف ثم للشئون الاجتماعية، وعزيز المصرى رئيساً لأركان القوات المسلحة، والثلاثة من أصدقاء الشيخ حسن البنا، ومن المعروفين بعدائهم للنظام الليبرالى.

وهكذا ازداد نشاط الإخوان فى عهد وزارات القصر، فازدادت شعبيتهم عدداً، واتسع حجم فرق الجوالة الإخوانية، وشايع الإخوان الموقف الرسمى للقصر بعدم التورط فى الحرب. ولما كان القصر معروفاً بميوله المحورية، فقد بدأ نشاط الإخوان يثير قلق الإنجليز، مما دفعهم إلى مطالبة رئيس الوزراء (حسين سرى باشا) بنقل حسن البنا إلى قنا، وبعدما استجاب رئيس الوزراء لضغوط الإنجليز اضطر إلى إعادته إلى عمله بالقاهرة بضغط من نواب الأحرار الدستوريين. ولكن ما لبثت الحكومة أن اعتقلت حسن

البنا وأحمد السكرى بناء على طلب السفارة البريطانية، ثم عادت فأفرجت عنهما بضغط من القصر، فلم يستمر اعتقالهما إلا 26 يوماً (19 أكتوبر – 13 نوفمبر 1941).

ولم يجد الإنجليز مفراً من عقد "صفقة" مع جماعة الإخوان المسلمين يمتنع الإخوان بموجبها عن مساندة القصر أو القيام بأى نشاط معاد للإنجليز، فى مقابل تغاضى الإنجليز عن نشاط الإخوان فى الريف والمدن وبين صفوف الطلاب.

ومن الثابت أن الإخوان لم يتورطوا فى أى دور من أدوار المقاومة السرية أو العلنية ضد الإنجليز قبل الحرب العالمية الثانية وفى أثنائها، وعندما فاتح أحمد حسين (زعيم مصر الفتاة) الشيخ حسن البنا فى أمر اشتراك الإخوان فى خطة عمل ضد الإنجليز عند قيام الألمان بالهجوم على الجزر البريطانية، رفض البنا الفكرة وقال لأحمد حسن: "إننا لا نبحث عن مغامرة قد تخيب وتفشل، وإنما نعد أنفسنا لعمل قوى ناجح، لأن الفشل يكون كارثة، لا على حركتنا أو مصر فحسب بل على العالم الإسلامى كله".

وبذلك قدمت الجماعة مصالحها الخاصة على مصالح الوطن، هذا على الرغم من أن الإخوان كانوا يعدون فرقاً شبه عسكرية من الجوالة، ويجمعون لها السلاح طوال الحرب العالمية الثانية، بل أن "النظام الخاص (التنظيم السري) بنى خلال الحرب العالية الثانية لا بهدف مقاومة الإنجليز، ولكن بهدف الاستيلاء على السلطة عندما تحين الفرصة، وإقامة "دولة إسلامية".

ومن ثم كانت مهادنة الجماعة للإنجليز فى تلك المرحلة الدقيقة من تاريخ مصر، فلم يصدر عن الجماعة موقف محدد من الاستعمار عامة والإنجليز خاصة، ورغم تعدد المؤتمرات التى عقدها الإخوان قبل الحرب العالمية الثانية، لم يخرج أى منها بموقف محدد من الاستعمار أو الإنجليز. ولعل لهذا الموقف ما يبرره – من وجهة النظر الاخوانية– فالجماعة تريد أن تضمن السلامة حتى يشتد عودها، ولم يكن يشغلها سوى قضية واحدة هى قضية الحكم وإقامة الدولة الإسلامية، فرأت إدخار قوتها لتحقيق هذا الغرض.

وبعد الحرب العالمية الثانية رفض الاخوان العمل فى إطار "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" عام 1946 التى كانت جبهة وطنية من مختلف الأحزاب والجماعات السياسية والمستقلين، تشكلت لقيادة النضال ضد حكومة إسماعيل صدقى ومشروع صدقى – بيفن الذى لا يحقق الأمانى الوطنية، اختار الاخوان – عندئذ أن يدعموا حكومة صدقى ، واستخدموا أعمال العنف والإرهاب ضد "اللجنة الوطنية"، وشكلوا (بالاشتراك مع بعض العناصر الأخرى) لجنة مناوئة أطلق عليها اسم "اللجنة القومية" كان الهدف من تشكيلها تقديم التأييد للحكومة الصدقية.

وجاءت حرب فلسطين 1948 لتتيح للاخوان فرصة التجربة العملية والمران الميدانى للقوة العسكرية للنظام الخاص (التنظيم السري)، الذى كان تنظيماً عنقودياً يقوم على الطاعة العمياء، وعند انها حرب فلسطين كان التنظيم العسكرى يزهو بقوته ويمارس عمليات إرهابية دون الرجوع للمرشد العام (الشيخ البنا) نفسه، فكان سلسلة الاغتيالات وأعمال العنف التى بدأت باغتيال القاضى الخازندار ثم رئيس الوزراء النقراشى باشا، وانتهت[39] باغتيال حسن البنا على يد رجال الحرس الحديدى (الخاص بالقصر).

وعندما ألغت حكومة الوفد معاهدة 1936 (فى أكتوبر 1951) وأعلن الكفاح المسلح فى منطقة القناة، وكان قد مضى على تأسيس "النظام الخاص" نحو عشر سنوات (1942-1951)، رأى الاخوان بزعامة حسن الهضيبى هذه المرة – أن يضنوا بقوتهم العسكرية على العمل الوطنى، وأعلن الهضيبى لجريدة "الجمهور المصرى" يوم 15 أكتوبر 1951 – بعد أسبوع واحد من إلغاء المعاهدة – أن أعمال العنف لا تخرج الإنجليز من البلاد، "هل تظن أن أعمال العنف تخرج الإنجليز من البلاد ؟ , وخطب الهضيبى فى نحو عشرة آلاف من شباب الإخوان قائلاً:" اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن".وقد رد عليه خالد محمد خالد – فى مقال نشر بروز اليوسف بعنوان "ابشر بطول سلامة يا جورج" – نعى

---

[39] اعتمدنا فى مادة الاخوان المسلمين على المؤلفات التالية:
- زكريا سليمان بيومى: الاخوان المسلمون والجماعات الإسلامية، القاهرة 1979.
- عبد العظيم رمضان: المرجع السابق.
- عبد العظيم رمضان: الاخوان المسلمون والتنظيم السرى، القاهرة 1982.
- محمود عبد الحليم: اخوان المسلمون، 3 أجزاء.
- طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر 1945-1952، القاهرة 1972، ص ص 74-43.

فيه على قيادة الاخوان هذا الموقف المتخاذل وذكر المرشد العام للاخوان بتقديم الرسول لفريضة الجهاد على غيرها من الفرائض.

وتشير الوثائق البريطانية إلى الصلات الحميمة بين الهضيبى والملك فاروق خلال معركة الكفاح المسلح بمنطقة القناة، وتلقى مزيداً من الضوء على موقف الاخوان من قضية التحرر الوطنى، ففى مقابلة الهضيبى للملك (20 نوفمبر 1951) أكد المرشد العام للملك أن الجماعة ليست لديها نية المشاركة فى "العمال الإرهابية"، وأنها تعادى الشيوعية أساساً، وتدخر قوتها لتأييد الملك فى إقامة حكم نظيف ونزيه. وتنقل نفس الوثائق نص بيان تحديد الموقف الذى أعلنه الهضيبى فى اجتماع للاخوان بالإسكندرية (14 ديسمبر 1951) جاء فيه: "إننا نؤيد الحكومة فى إلغاء المعاهدة، وموقفنا واضح من وجهة النظر الإسلامية، فكل عدو يحتل أرضاً إسلامية يجب على كل مسلم أن يحاربه ويطرده منها... لذلك من واجبنا أن نشن الحرب على الإنجليز لأنهم أعداء يحتلون بلادنا. ولذلك نحن نؤيد الحكومة فى إلغاء المعاهدة، ولكن الحكومة أعلنت أنها قد أعدت للأمر عدته لذلك من الأفضل أن ننتظر حتى لا تتصادم خططنا مع خطط الحكومة مما يضر بمصالح البلاد، وهو ما لا نرضاه... ولا يجب أن نخطو بخطوة قبل التحقق من موقع أقدامنا ... ليس لدينا (كتائب تحرير) ولكن لدينا رجال كل منهم كتيبة بذاته، مسلح بالإيمان واليقين ، فإذا طلبت منا الحكومة إرسالهم إلى منطقة القناة نرسلهم، ولكن يجب أن نحصل أولاً على ضمانات، فنحن نتردد حتى لا يحدث لنا ما حدث فى الماضى".

ولم يخف على الإنجليز أن هذا الكلام قصد به امتصاص عوامل الثورة الكامنة فى نفوس شباب الإخوان، وخاصة أن بعضهم خرج على قرار قيادة الجماعة، وانضم إلى كتائب التحرير، بل كان الشيخ محمد فرغلى – قائد الفدائيين بالإسماعيلية – من قيادات الإخوان المسلمين، مما كان يسبب حرجاً شديداً لقيادة الإخوان أمام كل من القصر والإنجليز. ففى نفس الخطاب الخاص بتحديد الموقف الذى اهتمت الوثائق البريطانية باقتباس فقرات فيه ، يقول الهضيبى مخاطباً شباب الإخوان: "إن البنادق لا تكفى فى أيدى الناس لإخراج الإنجليز من البلاد، بينما الملاهى ومحلات الخمور تمارس نشاطها فى خلف ظهور جند الله".

وهكذا، فى الوقت الذى كانت فيه الجماهير المصرية معبأة لمتابعة المقاومة المسلحة ضد الوجود البريطانى فى القناة، وفى الوقت الذى كان الشهداء فيه يتساقطون (وبينهم بعض الاخوان) فى معارك أثارت قلق البريطانيين حتى جعلتهم يفكرون فى احتلال مدن منطقة القناة، وتحويل المنطقة كلها إلى منطقة عسكرية بريطانية لا تخضع للسلطة المصرية ويحكمها حاكم عسكرى بريطانى، كانت قيادة الاخوان تثبط الهمم بحجج واهية، تخفى وفاقها السياسى مع القصر– ومن خلاله – مع الإنجليز.

فليس صدفة أن تبدأ وزارة الخارجية البريطانية (منذ أول يناير 1952) التفكير فى اتخاذ الاخوان كبديل للوفد فى حالة سقوط وزارة الوفد. والنظر بعين الارتياح إلى موقف الاخوان من الكفاح المسلح، ودراسة ما يجب على الإنجليز عمله فى حالة وصول الاخوان إلى الحكم، وما يجب عليهم أن يتبعوه من سياسات داخلية لكسب التأييد الشعبى لحكمهم، كالقضاء على الفساد والمحسوبية. وانتهى الأمر باقتناع وزارة الخارجية البريطانية بأن سياسة الملك فاروق الرامية إلى دفع الاخوان فى الانتخابات القادمة، ومعاونتهم للوصول للسلطة تتمتع بفرص نجاح كبيرة فى مواجهة ما تعانيه الأحزاب السياسية التقليدية من فشل وسوء سمعة، ولكن الخارجية البريطانية كانت ترى أن فرص الوفد فى كسب الانتخابات كبيرة بحكم شعبيته، وأنه يستطيع أن يلعب بورقة الكفاح المسلح أمام الاخوان، مما قد يضطرهم إلى المزايدة على الوفد وتنظيم كتائب إخوانية[40].

ويتضح مما سبق أن الاخوان المسلمين قدموا هدف الوصول إلى الحكم على هدف التحرر الوطنى، فلم يحددوا موقفهم منه، كما لم يحددوا موقفهم من الدستور بوضوح وإن كان يفهم من شعار "القرآن دستورنا" رفضهم للدستور القائم، وخاصة أنهم كانوا يحملون على النظام الليبرالى، ويطالبو بالقضاء على الحزبية. ففى رسالة البنا المسماة "نحو النور"التى وجهها إلى فاروق والزعماء فى مصر والبلاد العربية والإسلامية، طالب صراحة بالقضاء على الحزبية، وتوجيه قوى الأمة الإسلامية وجهة واحدة.

ولم يكن هناك برنامج سياسى محدد للاخوان يرسم إطاراً لفكرهم الاجتماعى، ولكن صحف الاخوان شاركت فى رفع المطالب الاقصادية العامة مثل: الدعوة إلى استقلال

[40] رءوف عباس: الاخوان المسلمون والإنجليز، مقال بمجلة فكر للدراسات والبحوث، العدد 28ديسمر 1985.

النقد المصرى عن النقد الإسترلينى، وتمصير الشركات وإحلال رؤوس الأموال المصرية محل رؤوس الأموال الأجنبية، والعمل على التصنيع، وكلها مطالب نادت بها البورجوازية الوطنية، أضف إلى ذلك الدعوة إلى تشجيع الصناعات المنزلية. ولم تتناول كتابات الاخوان التناقضات الاجتماعية الخطيرة من قريب أو بعيد إلا بكلام عام عن مظاهر الترف والبذخ عند الأغنياء، ودعوتهم للعطف على الفقراء. وعندما تناولوا مشكلة سوء توزيع الثروة، دعوا إلى توزيع أراضى الدولة على صغار الفلاحين "حتى يكبروا " ولم يحددوا موقفهم من دعوة الإصلاح الزراعى أو إعادة توزيع الملكيات، وما كانوا ليفعلوا ذلك بحكم تمتع الجماعة بتشجيع ورعاية الأعيان وكبار الملاك.

ومن الناحية الأيديولوجية، لم يضف حسن البنا أو أتباعه جديداً إلى أفكار مدرسة المنار، فهو يسعى إلى تطبيق النظام الإسلامى دون أن يرسم له إطاراً محدداً، وإلى إقامة حكومة إسلامية دون أن يحدد معالمها. وإن كان بيان نزول الجماعة إلى الحياة السياسية (1938) يعطى القارئ انطباعاً أن الجماعة ترمى إلى إقامة دولة إسلامية واحدة تضم "الأمة الإسلامية" ولكن هذا الكلام المرسل لا يعطى تحديدات معينة، وحتى اتخاذ الإسلام "دين وعقيدة وجنسية" أى انتماء لا يفسر مقولة "القومية الإسلامية" التى لم يروط الاخوان المسلمون أنفسهم بطرحها لرفضهم للفكرة أصلاً.

وإذا كان قد ورد فى كتابات البنا إشارات إلى أهل الحل والعقد والشورى كأسس للحكم فى الدولة الإسلامية فإنها قد وردت فى حدود مفاهيمها التقليدية التراثية، بمعنى كونها تقتصر على النخبة ولا تمتد لتشمل مشاركة الجماهير فى السلطة، بل عارضت الجماعة فكرة الدساتير الحديثة والتشريع الحديث واعتبرتها حكماً بغير ما أنزل الله. وشنت الجماعة حرباً لا هوادة فيها على الفكر العلمانى وعلى رموزه من أقطاب المثقفين المصريين. ورأى حسن البنا أن الإسلام يقدم نظرية متكاملة لبناء المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً دون ان يوضح أبعاد تلك النظرية.

وساعد هذا الغموض الذى شاب فكر الجماعة على بقائها موحدة متماسكة وعلى إقبال الشباب على الانتماء إليها، فقد كانت تخاطب فيهم عواطفهم الدينية، وتلتقى معهم على أرضية عريضة من السلوك الخلقى والدينى، وتطرح لهم بديلاً يقوم على رفض التجربة

الليبرالية التى اثبتت قصورها، يتعلق بحلم إقامة نظام إسلامى وحكومة إسلامية دون ارتباط بزمان أو مكان أو برنامج يفتح الباب أمام الجدل والخلاف، واتخاذ "الجهاد" سبيلاً لتحويل الحلم إلى حقيقة.

واستخدمت الجماعة الدين عامل إثارة وتعبئة للفرد يحدد أعماله وسلوكه اليومى وعلاقاته بغيره، ونسقه الخلقى، ومسار حياته ومعاملاته المادية، وأسلوب ممارسته للعبادات . وبذلك ربطت الجماعة العضو بها ربطاً محكماً فى شتى شئون حياته الخاصة والعامة على حد سواء، فلا يحس بقيمة وجوده إلا فى إطارها ومن خلالها، مما يجعله طوع بنان الجماعة وزعيمها الذى بايعه على السمع والطاعة دون أن يرتبط ذلك بهدف سياسى محدد، أو منطق عقلى واضح أو نشاط عام محدد.

وهذا الشعور حول الدين وحده، هز الوحدة الوطنية التى أفرزتها ثورة 1919 هزاً عنيفاً، فكان نمو الجماعة وممارساتها مبعثاً للقلق البالغ من جانب الأقباط فيما يتعلق بجوهر المسائل المدنية والاجتماعية لجماعة المواطنة.وجاء الموقف المشيع من الواقع الاجتماعى ليطمس التناقضات الاجتماعية بين الطبقات الرجعية المستغلة وبين الجماهير الكادحة الفقيرة باسم الأخوة الدينية، مما كان له أثره فى إعاقة تطور الوعى الاجتماعى الطبقى عند الجماهير.

وحققت حركة الإخوان المسلمين قدراً كبيراً من النجاح فى تبديد طاقات الحركة السياسية لقطاع كبير من الجماهير المصرية، فكانت قيادة الجماعة تشعل حماس أعضائها والمناصرين لها بالشعارات التى تطلقها دون أن تقدم برامج محددة لتحقيقها، وتستنفذ طاقاتهم فى الاجتماعات والتدريبات والمواكب لغير غاية معلومة ملموسة، وبذلك حرمت الحركة الوطنية من الاستفادة الإيجابية بحماس هذا القطاع من الجماهير المصرية فيما يخدم القضية الوطنية وقضية العدل الاجتماعى.

ولا ريب أن ما أمتاز به فكر الاخوان المسلمين من الغموض والإبهام كان من عوامل النمو السريع للجماعة وتوسيع قواعدها، فقد فسر الناس تلك الأفكار كل وفق مداركة الشخصية وحسب ميوله وتصوراته الفردية. كما كان استحواذ المرشد العام للجماعة على

مفاتيح الحركة والسكون فيها، وتجميعه لمقاليد القيادة فى يده، وانفراده باتخاذ القرار نتيجة تسليم أتباعه قيادهم له، نوعاً من إضفاء "القداسة" على شخصه، وخاصة عندما خلع عليه لقب "الأستاذ الإمام"، فالأعضاء يتبعونه كما يتبع المريدون شيخ الطريقة الصوفية . وإذا كان ذلك من عوامل النمو السريع للجماعة، فقد كان من عوامل ضعفها أيضاً، فلم يتح للجماعة فرصة إفراز عناصر قيادية تستطيع إدارة دفة أمورها عندما هبت عليها العواصف السياسية الهوجاء، وخاصة بعد غياب مؤسسها، فلم تجد الجماعة من يملأ الفراغ الناجم عن غيابه، كما أن السلطة الأبوية والروحية التى تمتع بها البنا على إفراد الجماعة كان يفتقدها من خلفوه من بعده، فكان التخبط والشقاق داخل قيادة الاخوان بعد اختفاء البنا، الذى أتاح الفرصة للجهاز السرى "النظام الخاص" أن يفرض إرهابه لا على الخصوم وحدهم، ولكن على القيادة ذاتها، مما أدى إلى إصابة الجماعة بشيخوخة مبكرة من حيث القدرات التنظيمية والقيادية والقدرة على التعبئة السياسية.

وكما قال طارق البشرى "أن حجم الجماعة الكبير كان ثقلاً معرقلاً أكثر منه قوة دافعة . وأيما كان الموقف السياسى للجماعة – وسواء كانت تعمل للمصلحة الوطنية والشعبية أو تقف ضدها – فإن الأثر الإيجابى لها فى أحداث المرحلة لم يكن يتناسب مع حجمها الكبير، وكانت هناك تنظيمات وأحزاب أقل منها حجماً، ولكن تزيد فاعليتها عنها كثيراً، كالتنظيمات الشيوعية ومصر الفتاة مثلاً[41]. والحق أن الاخوان المسلمين لم يستطيعوا لعب دور كبير الحجم فى الشارع السياسى المصرى إلا فى غيبة الأحزاب السياسية بعد حلها على يد ثورة يوليو 1952، ولكنها لم تستطع أن تلعب هذا الدور بحنكة سياسية– بحكم افتقارها إلى الخبرة فى هذا المجال – فكان الصدام بالثورة الذى أتاح للضباط الأحرار فرصة حل الجماعة عام 1954.

3) مصر الفتاة

تمثل جماعة "مصر الفتاة" محور التيار الفاشى فى الحركة السياسية المصرية فيما بين ثورتى 1919 و 1952، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بزعيمها أحمد حسين الذى قام بتأسيسها، وهو – مثل حسن البنا – ينتمى إلى البورجوازية الصغيرة، إذ كان والده يعمل كاتباً

[41] طارق البشرى: المرجع السابق، ص ص 74-73.

للحسابات بإحدى الدوائر الزراعية. وقد ولد أحمد محمود حسين (الذى أشتهر بأحمد حسين) بمدينة القاهرة فى8 مارس عام 1911، وأمضى سنوات حياته الدراسية بالكتاب ثم المدرسة الأولية فالمدرسة الابتدائية، حيث التقى بزميله فتحى رضوان، فربطتهما الصداقة والزمالة فى العمل السياسى حتى عام 1942. وكان أحمد حسين خلال دراسته الثانوية تلميذاً بارزاً، يؤسس الجمعيات، ويهوى التمثيل، ويحرر مجلة المدرسة. وبعد حصوله على البكالوريا عام 1929 التحق بكلية الحقوق، وكان –عندئذ– معجباً بالفكرة الفرعونية إعجاباً شديداً. وبدأ نشاطه السياسى العلنى فى نفس العام الذى التحق فيه بالجامعة، عندما كون "جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة" للدفاع عن مشروع معاهدة محمد محمود – هندرسون، مطالباً محمد محمود باشا أن يعمل على إعادة مجد مصر.

ولما كانت بدايته السياسية فى حجر الأحرار الدستوريين على هذا النحو، فقد بدأ أحمد حسين نشاطه بمهاجمة الوفد بشدة لمعارضته مشروع المعاهدة، وذكر فى خطبة شهيرة له مخاطباً محمد محمود باشا:" فبلسان الشباب الحر، بلسان مصر الفتاة، أسألك أن تكون زعيماً للشباب... فإلى العمل إذن والشباب يؤيدك، فلتكن لنا كما كان موسولينى فى إيطاليا". وواضح أن الفاشية كانت تخلب لب أحمد حسين منذ بداية نشاطه العام.

وعندما خاب ظن أحمد حسين فى محمد محمود – الذى لم يصبح موسولينى مصر – رأى أحمد حسين فى نفسه صورة موسولينى، فأصدر فى مارس 1930 مجلة "الصرخة " داعياً فى صفحاتها إلى تشكيل ميليشيا فرعونية وإلى تكوين "مصر الفتاة" وتأسيس "جيش الخلاص" للعمل على إعادة مجد مصر. وعندما لم يجد استجابة لدعوته، أوقف إصدار "الصرخة".

ورغم انشغال البلاد عندئذ بالانقلاب الدستورى الذى قام به إسماعيل صدقى وتعبئة الشباب خلف الوفد للعمل على عودة دستور 1923، أتجه أحمد حسين ورفاقه إلى أنشطة أخرى، فلعبوا دوراً بين صفوف جمعية "الشبان المسلمين" تارة، وفى جمعية "المصرى للمصرى" – التى دعت إلى مقاطعة البضائع الأجنبية تارة أخرى. ثم ركز نشاطه فى "مشروع القرش" خلال عامى 1932-1931 بهدف جمع تبرعات لإقامة صناعة مصرية . وقد حقق المشروع شعبية كبيرة نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى أحاطت

بمصر خلال تلك السنوات التى شهدت أزمة الكساد العالمى الكبير نتيجة تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد الرأسمالى العالمى، ونجح المشروع فى إقامة مصنع للطرابيش. ثم ما لبثت أن حامت الشبهات حول ذمة أحمد حسين المالية على صفحات جرائد الوفد التى اتهمته باختلاس أموال المشروع، إذ كان الوفد لا يشعر بالارتياح نحو ذلك النشاط الذى كانت ترعاه الحكومة من طرف خفى حتى تنأى بالشاب عن العمل تحت راية الوفد . وأمام هذا الهجوم استقال أحمد حسين من مشروع القرش، وإن بقى بعض رفاقه يعملون بالمشروع.

ومهما كان الأمر، فإن أحمد حسين أصبح مشهوراً على نطاق واسع نتيجة اشتراكه فى هذا المشروع. وما أن تخرج فى كلية الحقوق (عام 1933) حتى تسرع فى إعلان تأسيس "جمعية مصر الفتاة" فى 21 أكتوبر 1933، معلناً برنامجها الذى تصدره شعار "الله – الوطن – الملك". وأعلن أن غاية الجمعية " أن تصبح مصر فوق الجميع، إمبراطورية عظيمة، تتألف من مصر والسودان، وتحالف الدول العربية، وتتزعم الإسلام". وذكر أن وسيلته لتحقيق البرنامج هى "الإيمان والعمل". وتضمن القانون النظامى للجمعية شروط العضوية ودرجاتها المختلفة، والتشكيلات شبه العسكرية الخاصة بها، وإطارها التنظيمى.

واستقى البرنامج خطوطه النظرية من النموذج الفاشى، كالنص على جعل كلمة "المصرية" هى العليا، وجعل "مصر فوق الجميع" مما يعكس التطرف القومى للبرنامج وصاحبه. واقترن إحياء الإسلام وشعائره فى ذهنه بفكرة زعامة مصر للدول الإسلامية، ومن ثم مناداته – فيما بعد – بالملك فاروق خليفة للمسلمين، ليؤكد زعامة مصر للعالم الإسلامى.

ومن الملاحظ أن البرنامج أغفل – تماماً – الإشارة إلى الدستور رغم أنه كان محور النضال الوطنى عندئذ، وركز على وجوب الولاء للملك والالتفاف حول عرشه. ومن هنا يتضح التأثر الكبير بالفاشية الإيطالية التى كانت تعظم من شأن الملكية. ولم يتعرض البرنامج للقضية الاجتماعية من قريب أو بعيد، وإنما راح يرفع مطالب عامة، مثل: إلغاء الامتيازت الأجنبية والمحاكم المختلطة، وتمصير الشركات جعل اللغة لعربية هى اللغة

الرسمية فى الأعمال التجارية، دون أن يشير من قريب أو بعيد إلى الموقف من الاحتلال البريطانى الذى شكل قاعدة التبعية بمختلف مظاهرها.

ومنذ نشأة مصر الفتاة، قامت صلة وثيقة بينها وبين الحزب الوطنى، فكان أحمد حسين يعقد بعض اجتماعات مصر الفتاة فى دار الحزب الوطنى، فاتهمت صحافة الوفد كل منهما بالعمالة لإيطاليا. وعندما اتجهت حكومة الوفد إلى تصفية مصر الفتاة أثناء الحرب العالمية الثانية، أنضمت بعض قياداتها إلى الحزب الوطنى. ولعبت دوراً – فيما بعد – فى إقامة – الحزب الوطنى الجديد".

ومضى أحمد حسين فى تدعيم حركته، فأعاد إصدار "الصرخة" التى نشرت المبادئ العشرة للحزب والتى جاء بها: "لا تتكلم إلا العربية ولا ترد على من لا يتخاطب بها، لا تلبس إلا ما صنع فى مصر، ولا تأكل إلا طعاماً مصرياً تطهر فقاطع الخمور ودور اللهو الحرام والسينمات الأجنبية، تطهر، صلى لربك وأم المسجد يوم الجمعة إذا كنت مسلماً والكنيسة يوم الأحد إذا كنت مسيحياً ويوم السبت إن كنت يهودياً، احفظ نشيد أسلمى يا مصر ورتله فى كل حفل وليكن أنشودتك فى كل مكان، حاسب نفسك كل ليلة ماذا قدمت فى يومك من أجل بلادك ومجدها، سر فى كل كان واثقاً من نفسك كمصرى وامتلأ إيماناً بمجدك وقوتك، احتقر كل ما هو أجنبى بكل نفسك وتعصب لقوميتك إلى حد الجنون ، بلادنا هى مصر والسودان معاً لا يتجزأن ولا ينفصلان، غايتك أن تصبح مصر فوق الجميع دولة شامخة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام ، وليكن شعارك دائماً: "الله والوطن والملك".

وهكذا حددت "مصر الفتاة" خطها السياسى الذى يتباعد كثيراً عن الخط السياسى للوفد الذى يقوم على تحقيق التحرر الوطنى بطريق التفاوض مستنداً على تأييد الجماهير المصرية، كما تبتعد عن فكرة المقاومة المسلحة للوجود البريطانى لأن فرق القمصان الخضراء ذات الطبيعة العسكرية التى شكلتها مصر الفتاة لم تتعرض للوجود البريطانى بالهجوم، بل شغلت نفسها – منذ نشأتها – بمهاجمة البارات ودور السينما وأماكن اللهو والاستعراضات فى الشوارع وإرهاب الخصوم، وهى جميعاً وسائل فاشية تخلو من أى محتوى ثورى.

وقبيل الحرب العالمية الثانية، ركزت "مصر الفتاة" على مهاجمة النظام البرلمانى بعنف ، معلنة إفلاسه وعجزه عن تحقيق مطالب الشعب، كما هاجمت ساسة الجيل القديم، ودعت لحكم جيل جديد من الشباب على رأسه الملك فاروق. وحتى تتهيأ "مصر الفتاة" للقيام بهذه المهمة، تحول أسمها من جمعية إلى حزب فى يونيو 1938. ورفع أحمد حسين رأيه الفاشية على مقر "حزب مصر الفتاة"، وقام برحلة إلى إيطاليا وألمانيا وعاد لينشر كتاباً ضمنه مبادئه بعنوان "إيمانى" على نسق كتاب "كفاحى" لهتلر.

وعندما اتسعت دعوة "الاخوان المسلمين"، وبدأت تجتذب الشباب ذوى التوجهات الدينية، حول أحمد حسين حزبه عام 1940 إلى "الحزب الوطنى الإسلامى" – رغم معارضة رفاقه– وصاغ برنامجاً جديداً للحزب نص على تحرير مصر والسودان وتحقيق الوحدة العربية ومكافحة الاستعمار فى البلاد الإسلامية، وتحقيق الجامعة الإسلامية وإحياء مجد الإسلام ونشر رسالته فى أرجاء العالم. ويحقق الحزب برنامجه بالوصول إلى الحكم بالطرق المشروعة ومن أهمها الحصول على تأييد الرأى العام فى الانتخابات العامة، والحصول على ثقة الملك.

ونص البرامج على أن تستمد قوانين البلاد كل أصولها من الشريعة الإسلامية، وأن يكون "نظام الحكم دستورياً طبقاً لقواعد الإسلام، يتمتع فيه الناس بالحرية الحقيقية والمساواة والشورى"، ويتولى صياغة القوانين مجمع من العلماء والشرعيين الذين تمثل فيهم جميع مذاهب المسلمين. ونشر الروح العسكرية بين المواطنين وخاصة بين الشباب والعمل على تنظيمهم.

وقوبل التغيير الجديد بمعارضة شديدة من شعب الحزب وأحدث صدعاً فى وحدة الحزب، فدب الخلاف بين أعضائه، وقدم الكثيرون منهم استقالاتهم احتجاجاً على هذا التغيير. ولم تنته هذه الأزمة إلا باعتقال حكومة حسين سرى لأحمد حسين وغالبية أعضاء الحزب (مايو 1941) بإيعاز من الإنجليز لميولهم المحورية، وظلوا بالمعتقل حتى عام 1944 . وبذلك فشل أحمد حسين فى تحقيق ما توصل إليه حسن البنا، وخاصة أن نشاط حزبه وشعاراته وحركته اتسمت بالطابع الفاشى الفج، ومن ثم كان إيقاف نشاط الحزب الممالى

للمعسكر الفاشى "ضرورة أمنية" دفعت الإنجليز إلى مطالبة الحكومة المصرية باعتقال رجاله وإيقاف صحيفة "مصر الفتاة".

ومنذ تأسيس الجماعة حتى إيقاف نشاطها خلال الحرب، ربطت نفسها بالقصر وبأحزاب الأقلية، وتعاونت معها لمواجهة التيار الشعبى، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى التماس العون من تلك القوى لتنفيذ برامجها، فى نفس الوقت الذى كانت فيه تلك القوى ترى فى "مصر الفتاة" أداة تستخدمها لضرب التيار لشعبى، مما كان له آثاره السلبية على الحركة السياسية عامة.

وبعد الإفراج عن أحمد حسين ورفاقه (سبتمبر 1944)، أعاد نشاط الحزب من جديد باسم "حزب مصر الفتاة" كما أعاد إصدار جريدة "مصر الفتاة" فى ظروف مغايرة تماماً لتلك التى عايشها الحزب قبل الحرب، فقد ظهرت على الساحة السياسية قوى جديدة تنتمى إلى اليسار واليمين اجتذبت الشباب الذين كان الحزب يتخذ قواعده بينهم، كما جاءت هزيمة الفاشية برهاناً ساطعاً على عدم صلاحية المبادئ التى رفعها الحزب من قبل ولذلك كان عليه أن يغير من برامجه بما يتلاءم مع ما لحق بالمجتمع المصرى من تغيير بعد الحرب العالمية الثانية ولكن ذلك ما لم يستوعبه الحزب.

ولما كان الحزب قد تحول إلى قوة هامشية محدودة بعد الحرب، فقد لجأ إلى اتخاذ مواقف متناقضة تهدف إلى إظهاره فى صورة تفوق حجمه الحقيقى. ورغم مسايرته لاتجاه الحركة الوطنية المطالب بالجلاء التام عن مصر والسودان ودعوته لمقاطعة لبضائع الإنجليزية، نجده لا يشترك فى "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" التى كانت بمثابة جبهة وطنية قادت النضال الوطنى عام 1946، وفضل الانضمام إلى الاخوان المسلمين فى تأييد حكومة صدقى من خلال "اللجنة القومية" التى أنشئت لهذا الغرض. وبذلك لم تلعب "مصر الفتاة" دوراً فى مقاومة مشروع صدقى – بيفن، ولم تشارك فى المظاهرات التى أطاحت بحكومة إسماعيل صدقى باشا. غير أننا نجد الحزب يتخذ جانب القوى الوطنية عام 1947 فى الحملة التى دعت إلى عدم التعاون مع بريطانيا ومقاطعة البضائع الإنجليزية ما بقى الوجود البريطانى على أرض مصر والسودان، واشترك أحمد حسين مع مصطفى مؤمن (ممثل الاخوان) فى بث الدعاية للقضية المصرية بنيويورك أثناء

عرض القضية على مجلس الأمن فى عهد وزارة النقراشى. وشاركت "مصر الفتاة" فى أعمال الفدائيين بفلسطين عام 1948 بكتيبة حملت اسم دكتور مصطفى الوكيل. أحد أقطاب الحزب، واشتركت فى أعمال العنف الموجهة ضد الجالية اليهودية – جنباً إلى جنب – مع الاخوان المسلمين مثل تفجير القنابل بدور السينما والمحلات التجارية وحارة اليهود ومحاولة اغتيال بعض السياسيين المصريين.

ولما كانت تلك الأساليب الانتهازية التى لا تبتعد كثيراً على الفاشية لم تفد "مصر الفتاة " بقدر ما أضرت بها، فلم يعد تأثيرها فعالاً على الساحة السياسية، أقدم الحزب على التلون بلون جديد يتناسب مع متغيرات عالم ما بعد الحرب، حيث كانت المسألة الاجتماعية مطروحة بإلحاح على الساحة السياسية، فاجتذبت الجماعات اليسارية شباب الطلبة الذين كانوا – من قبل – محور نشاط "مصر الفتاة" لذلك عمل الحزب على تغيير أسمه وبرنامجه بما يتناسب مع تلك المتغيرات، فأعلن فى أغسطس 1949 عن تحوله إلى "حزب مصر الاشتراكى الديمقراطى" ثم ما لبث أن اكتفى باسم "حزب مصر الاشتراكى" فى أكتوبر 1949، وحول جريدة "مصر الفتاة" عام 1950 لتصبح "الاشتراكية" كما أصدر جريدة "الشعب الجديد".

واستفاد الحزب من الأفكار الاشتراكية والأفكار الإصلاحية التى طرحها اليسار المصرى خلال الحرب العالمية الثانية. وتلك التى طرحتها الجماعات الليبرالية الإصلاحية فى صياغة برنامجه الجديد. وتصدر البرنامج شعار "الله – الشعب" بدلاً من شعار "الله – الوطن – الملك" القديم. وطالب البرنامج بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً، على أن تقوم الدولة بشراء ما زاد عن ذلك من أطيان كبار الملاك مقابل سندات على الخزينة المصرية ثم توزع الأرض فى حدود خمسة أفدنة على من يرغب فى شرائها من صغار الفلاحين وذلك مقابل أقساط صغيرة طويلة الأجل، وطالب البرنامج –أيضاً– بأن يحل الإنتاج الجماعى محل الإنتاج الفردى، والأخذ بالتخطيط التنموى، وقصر ملكية الصناعات الكبرى والرئيسية والمواصلات على الدولة، وتحقيق التأمين الاجتماعى ، وكفالة حق التعليم والعمل للمواطنين، وفرض نظام للضرائب التصاعدية على الدخول والتركات.

وحددت صحيفة الحزب مطالب دعت الجماهير إلى تأييدها هى:تحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً وتوزيع الزائد منها على العاملين فيها، وتأميم مصادر الإنتاج الكبرى مثل قناة السويس وشركات البترول وشركات المياه والمواصلات، وإلغاء الرتب والألقاب ، وتحديد دخل الفرد بما لا يزيد عن 500 قرشاً شهرياً، وتوزيع حاجات الشعب بالبطاقات التى تحدد الكمية المستحقة والثمن حسب الدخل، وإيجاد عمل لكل مواطن، ومنع استيراد الكماليات والقضاء على مظاهر الترف، وتقرير أسلوب الإنتاج التعاونى فى الريف ، وتحديد إيجارات الأراضى الزراعية، ووضع برنامج للسنوات الخمس يؤدى على كهربة مصر واستخراج المعادن، والتأمين الطبى، وتخطيط القرى، والقضاء على الأمية.

وبالنسبة للناحية السياسية، طالب البرنامج بتحرير وادى النيل من الاستعمار، وحق المصير للشعب السودانى، وتوحيد الشعوب العربية فى ظل دولة واحدة "الولايات المتحدة العربية" حيث يحتفظ كل شعب عربى باستقلاله بشئونه الداخلية، على أن يكون للدولة الموحدة جيش واحد، ورفض مبدأ التفاوض لتحقيق الاستقلال، ورفض الدخول فى اتفاقيات الدفاع المشترك.

ورأى الحزب أنه لا سبيل لتحقيق هذه المطالب إلا من خلال أطلاق الحريات على أوسع نطاق وهى:الحرية الشخصية، وحرية الخطابة، وحرية العقيدة، وحرية الصحف، وحرية الاجتماع والتظاهر السلميين، وحصانة المسكن، وحق الشعب فى تأليف الجمعيات والاتحادات، وحق كل فرد فى ترشيح نفسه فى الانتخابات وتقلد الوظائف العامة، وحرية الانتخاب.

وحدد الحزب موقفه من الدين. فرأى أن الاشتراكية أساسها الدين، وأن الحركة الإسلامية "حركة تقدمية تعبر عن الثورية والكفاح ضد الاستعمار والطغيان والفساد، وأن الإسلام دين ودولة يحقق أقصى ما يطلب من الاشتراكية والديمقراطية.

وغنى عن البيان أن الحزب صاغ برنامجه الجديد بصورة ترضى جميع الأطراف، فهو لا ينكر الملكية الفردية، وإنما يسعى لحل مشكلة الفقر عن طريق إعادة توزيع الثروات ويؤكد على الحريات التى تمثل إطار الليبرالية، وبذلك يرضى الليبراليين الإصلاحيين

ويسعى لاجتذابهم إليه، ويدعو إلى إصلاحات اجتماعية ويرفع شعارات سياسية مثل تلك التى رفعها الاشتراكيين، ثم – أخيراً – يكسوا البرنامج مسحة دينية لترضى أصحاب التوجهات الدينية وخاصة التيار السياسى الإسلامى. وبذلك يكون الحزب قد كسب جميع الأطراف لصفه بهذه (التوليفة) الجديدة، وهو أمر محال.

ولكن دلالة البرنامج الجديد تشير إلى اختيار الحزب – أخيراً– الارتكان إلى الجماهير، بعد أن كان يستمد التأييد والعون من القصر. ولعل ذلك يفسر الهجوم العنيف الذى شنته صحيفة الحزب على الملك (حليف الأمس) بجرأة بالغة، كالهجوم على مخصصات الملك فى الميزانية والمطالبة بتخفيضها، والتندية برجال الحاشية، كذلك تبنى الحزب خط الجبهة الوطنية، وسعى لتكوين جبهة تضم الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمينية واليسارية معاً لمواجهة ظروف إلغاء معاهدة 1936 والكفاح المسلح (الذى شارك فيه أعضاء الحزب) إلا أنه ما لبث أن شن هجوماً ضارياً على حكومة الوفد عندما وضعت "كتائب التحرير " تحت إشرافها، وطالب بإسقاط الحكومة، ودعت صحيفته – صراحة – إلى الثورة، وراحت تضرب معاول الهدم فى أركان النظام القائم.

ومن الملاحظ أن هذه الانعطافات الحادة التى اتسمت بها مواقف حركة مصر الفتاة، كانت تتم بمبادرة أحمد حسين وحده دون أن ينتظر ردود الفعل عند رفاقه من أعضاء الحزب وكوادره، فقد رأى الرجل فى نفسه "زعيماً" جماهيرياً فرداً لا يستمد مكانته من الحزب . ولم نسمع أن الحزب كان يعقد اجتماعات تنظيمية، بل كان مجلس إدارته يضم جماعة من أصدقاء ومريدى أحمد حسين، فالحزب– على مر تاريخه – يعتمد على الزعامة الفردية، وعلى إيمان الأعضاء بالزعيم وقدرته على التحرك الحر. وفى غيبة البناء التنظيمى المحدد الوظائف، وعدم وجود تنظيم للمستويات القيادية والقاعدية داخل الحزب تحقق لكافة أعضائه المشاركة فى رسم سياسته، ويكفل للحزب الاستمرار فى غيبة "الزعيم".

وبذلك لم ينجح حزب مصر الفتاة (والحزب الاشتراكي) فى إقامة مؤسسة سياسية قادرة على النشاط والاستمرار بقواها الذاتية. وهذه السمة هى التى كفلت للحزب لقدرة على تعديل سياسته فى صالح الثورة الوطنية (عام 1949)، غير أنها لم تضمن له القدرة على ضبط مؤسساته وتدعيمها حتى تحقق هذه السياسة، كما لم تضمن له القدرة على

الاستمرارية والوجود، فضلاً عن عجزه عن إقامة تنظيمات جماهيرية للعمال والفلاحين تسند نشاطه وتكسبه وزناً.

ولاشك أن انتشار صحيفة الحزب "الاشتراكية" كان أوسع من انتشار الحزب نفسه بين الجماهير، وكان التأثير الخطابى أهم أدوات الحشد السياسى للجماهير على طول تاريخ هذه الحركة، فاعتمد على الإثارة أكثر من اعتماده على التنظيم.

ورغم انتهازية "مصر الفتاة" وتقلبها من حال إلى حال، وطابع "المراهقة" السياسية الذى شاب الأفكار التى تبنتها وطرحتها وتحمست لها، دون أن تأخذ حقها من النضج والفهم عند زعيم الحركة ومريديه، إلا أن "مصر الفتاة" لعبت دوراً هاماً فى صياغة التفكير السياسى عند قطاع كبير من شباب الثلاثينات على وجه الخصوص، وخاصة بعض من أصبحوا– فيما بعد – من الضباط الأحرار[42].

حصاد الحركات الأيديولوجية

وتتفق الحركات الأيديولجية الثلاث التى ظهرت على الساحة السياسية فيما بين ثورتى 1919 و 1952 فى استنادها إلى أبناء البورجوازية الصغيرة بالدرجة الأولى، وخاصة شباب تلك الشريحة الاجتماعية من الطلاب والمثقفين والمهنيين والتجار ومتوسطى الملاك، وجاء انتماء بعض أفراد البورجوازية الكبيرة إلى تلك الحركات استثناء، كما كان انتماء الطبقة العاملة إليها لا يتجاوز أفراد قلائل، وحتى الجماعات الماركسية كان وجود العمال فى تنظيماتها محدوداً مقارنة بالوجود المكثف لأبناء البورجوازية الصغيرة.

وتجاوزت الحركات الأيديولوجية الإطار الضيق للعمل السياسى كما حددته الأحزاب الليبرالية، وهو التركيز على تحقيق الاستقلال الوطنى بأسلوب المفاوضة، وإهمال الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. فحاولت تلك الحركات التماس مشروع نهضوى يتجاوز الإطار الضيق للعمل السياسى فى ظل الوفد والأحزاب التقليدية الأخرى، ومن ثم كان

---

[42] المادة الخاصة بمصر الفتاة استقيناها من المراجع التالية:
- على شلبى: مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية، القاهرة 1982.
- Jankowski, J.P.: Egypt's Young Rebels, Hoover Institution Press,U.S.A., 1975.
- عبد العليم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر 1937-1948، ج1، بيروت 1974، ص ص 175-275.
- طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر 1945-1952، القاهرة 1972، ص ص 389-415.

موقفها موقف الرفق لتلك الأحزاب ولأسلوب عملها، وعدم الرضى بما أسفرت عنه ثورة 1919 من نتائج لا تخدم مصالح الجماهير العريضة، التى كان أبناء البورجوازية الصغيرة يعبرون عنها.

ونظرة إلى بداية تلك الحركات تؤكد لنا ذلك، فالحركة الاشتراكية تبدأ مع بداية الأخذ بمبدأ التفاوض ومع بداية أول حلقاته تعبيراً عن رفض أسلوب نخبة البورجوازية الكبيرة فى معالجة القضية الوطنية، وطرحاً لمشروع سياسى بديل أبعد مدى وأكثر مراعاة للواقع المصرى. وحركة الاخوان المسلمين تبدأ مع اختفاء الخلافة الإسلامية، واختفاء شخصية سعد زغلول بما كان لها من شعبية كبرة، لتبحث عن صيغة لإحياء الخلافة وإقامة حكومة إسلامية، ولتقدم بديلاً دينياً إسلامياً للتجربة الليبرالية الوليدة فى محاولة لتقويض أسسها العلمانية (بغض النظر عن مدى نجاحها أو فشلها فى طرح الإطار الجديد). وحركة "مصر الفتاة" تبدأ مع كبوة التجربة الليبرالية فى جو الأزمة الاقتصادية العالمية التى طحنت الطبقات الكادحة طحناً، وخاصة البورجوازية الصغيرة والعمال.

وإذا كانت الحركات الأيديولوجية قد أتفقت جميعاً فى عدم تمثلها للأطر المرجعية التى استمدت منها أفكارها، وعدم توصلها إلى صيغة رصينة لمشروع نهضوى يتلاءم مع الواقع المصرى الاقتصادى والاجتماعى، فمرد ذلك إلى أن قادتها كانوا شباباً بلغوا الحكم وشيكاً، لم تتوفر لديهم الخبرات النظرية والتنظيمية الضرورية لإقامة مثل هذه الحركات على أسس قوية، ويستلهمون أيديولوجيا أفرزتها ظروف مجتمعات يختلف واقعها عن واقع المجتمع المصرى، فتنوا بها دون دراسة كافية. ومن ثم كان ذلك الغموض والتناقض التى حفلت به برامجها. وحتى أولئك الذين استلهموا التراث الإسلامى لم يسلموا من ذلك فعاشوا عالة على الأفكار السلفية المطروحة من قبل فى ظروف تباينت عن ظروف المجتمع المصرى عندئذ تبايناً تاماً، فكانوا بذلك يسيرون عكس اتجاه حركة المجتمع.

واشتركت الحركات الأيديولوجية مع الأحزاب الليبرالية فى عجزها عن إقامة تنظيمات حزبية قوية ذات روابط قاعدية متينة، والتركيز على دور الفرد (الزعيم على حساب تربية الكوادر المؤمنة بأيديولوجية الحركة التى تضمن استمرارها، ومن ثم كان تفجر

تلك الحركات إلى شظايا انشقاقية بمجرد اختفاء دور الفرد الذى يجمع بين يديه خيوط التنظيم.

ولعل الحركات الأيديولوجية – على اختلاف توجهاتها – قد لعبت دوراً فى صياغة الأفكار والمبادئ الأساسية التى نادت بها ثورة 23 يوليو1952، وعملت على تطبيقها، نتيجة ما قدمته تلك الحركات للتراث السياسى المصرى من مساهمات، كان لها أثرها فى صياغة أفكار جيل الشباب الذى بدأ وعيه السياسى يتفتح فى أواخر الثلاثينات ويكتمل نضجه بعد الحرب العالمية الثانية.

الفصل السادس:
البحث عن هوية

كانت مصر قطراً من أقطار دولة الخلافة الإسلامية (الدولة العثمانية) –من وجهة نظر القانون الدولي– حتى إعلان بريطانيا الحماية عليها فى 18 ديسمبر 1914، وكانت قبل ذلك قاعدة لخلافتين أسلاميتين هما الخلافة الفاطمية ثم الخلافة العباسية على عهد المماليك، ولعبت الجيوش التى رفعت أعلامها دوراً بارزاً فى مواجهة التحديات التى عصفت بالمنطقة، الصلبيين ثم المماليك، كما كان لمصر مساهمتها المتميزة فى صياغة الثقافة الإسلامية وفى صنع الحضارة الإسلامية. ومن ثم كان شعور المصريين بالانتماء إلى "دار الإسلام" يحدد هويتهم، شأنهم فى ذلك شأن غيرهم من سكان دار الإسلام، وساد ذلك الشعور منذ انتشر الإسلام فى مصر، ومنذ تعربت البلاد حتى أوائل القرن التاسع عشر على أقل تقدير.

وعندما واجه المصريون الحملة الفرنسية كانوا يذودون عن حياض "دار الإسلام" والشعارات التى أطلقت خلال حركة المقاومة للاحتلال الفرنسى كانت ذات مضامين دينية، بل أن نزول الحملة الفرنسية إلى مصر، كان وراءه الدعوة إلى "الجهاد" لنصرة "أخوة الإسلام" التى قادت بعض المغاربة إلى التوجه صوب مصر للمشاركة فى جهاد "الفرنجة" وبعض الحجازيين الذين عبروا البحر الأحمر إلى صعيد مصر لنفس الغرض . وإذا كان المغاربة قد منوا بالهزيمة فى اقليم البحيرة، والحجازيون منوا بالهزيمة فى الصعيد، فانهم (ومعهم لمصريين) كانوا ينشدون "الشهادة" جزاء جهادهم "أعداء الإسلام".

وبعد وصول محمد على للسلطة، وعند بنائه للجيش الحديث استخدم مصطلح "الجهاد" بالحاح شديد لحث الفلاحين على الإقبال على الخدمة العسكرية، بل كان الجيش يعرف ب."الجهادية". وكان محمد على يصدر الأوامر للوعاظ بالتركيز فى عظاتهم وخطبهم على الآيات القرآنية والأحاديث التى تحض على الجهاد.

ولم يكن ذلك يعنى حرصاً من الباشا على توكيد معانى الانتماء الإسلامى، بقدر ما كان الهدف من ورائه استخدام المشاعر الدينية عند الفلاح المصرى لربطة بالجيش الحديث .

ومهما كانت السلبيات التى أحاطت بتكوين الجيش المصرى الحديث، فقد كان البوتقة التى أفرزت شعور الجنود المصريين بالانتماء إلى "وطن" بعينه هو مصر، وخاصة إن نشاط هذا الجيش كان فى معظمه موجهاً ضد سكان"دار الإسلام" لا "دار الحرب"، بل واجه الجيش لمصرى – كما هو معروف – جيش الخليفة (السلطان العثماني) نفسه وانتصر عليه.

وهكذا بدأ ينمو – نمواً وئيداً– شعور هجين يجمع بين الانتماء لأمة إسلامية "ولوطن له خصوصيته هو مصر، بين من خدموا بالجيش ومن تلقوا تعليمهم بالمدارس الحديثة، ومن أوفدوا فى بعثات للخارج، وعندما تأكد وضع مصر الإقليمى فى إطار تسوية 1840 وفرمانات 1841 و 1883 التى جعلت السيادة العثمانية على مصر سيادة اسمية، وجعلت من مصر "كياناً" خاصاً فى إطار الدولة العثمانية يحظى باستقلال ذاتى كامل، قوى الشعور الوطنى بين المصريين، وإن ظلوا يتمسكون بالانتماء إلى دولة الخلافة الإسلامية.

وعبر رفاعة الطهطاوى عن المزج بين الفكرة الإسلامية والفكرة الوطنية فى كتاباته المختلفة، فتحدث عن ذلك الشعور بالانتماء لإقليم معين فى إطار دولة الخلافة الإسلامية فى كتابة "مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية" وكان أول من استخدم مصطلح "الوطن" فى العصر الحديث، لا باعتباره معنى مجرد، ولكن ليعنى به مصر ذاتها. فرأى أن حب الوطن هو الدافع الأكبر للناس على محاولة بناء مجتمع متمدن . وكرر الطهطاوى كلمات "الوطن" و"حب الوطن" فى "مناهج الألباب" وفى كتابه الآخر "المرشد الأمين للبنات والبنين"، فعدد حقوق المواطنين وعلى رأسها "الحرية" إذ من شأن الحرية وحدها ان تخلق مجتمعاً وحباً قوياً للوطن، ومعنى "حب الوطن" عنده قريب من معنى "العصبية عند أبن خلدون، فهو شعور التضامن الذى يجمع بين أبناء المجتمع الواحد ويشكل أساس القوة الاجتماعية. غير أنه باستخدام المصطلح – أحياناً – بمعنى أضيق نطاقاً، فيلح فيه على الدور الإيجابى للمواطن فى بناء مجتمع متمدن حقاً، وليس على دوره السلبى فى الخضوع للسلطة، كما يركز على الواجبات المتبادلة بين الذين يعيشون فى البلد الواحد، لا على الواجبات المتبادلة بين أبناء "الأمة الإسلامية" وحدهم .

وهكذا اتخذ "حب الوطن" عنده معنى خاص هو الوطنية الاقليمية أو الانتماء الإقليمى بالمفهوم الحديث، وأصبح "الوطن" عنده" مركز تلك الواجبات التى تجمع – فى نظر الفقهاء – بين أفراد الأمة الواحدة،كما أصبح محور ذلك الشعور الطبيعى الذى اعتبره ابن خلدون – من قبل – العنصر الموحد بين الناس الذين تربطهم رابطة الدم.

وقد اتخذ الطهطاوى مدخلاً إسلامياً ليعبر عن الانتماء الوطنى فى صيغة توفيقية تناسب تلك المرحلة التاريخية، فنجده يربط فى "مناهج الألباب" بين الاخوة فى الدين والأخوة فى الوطن، فيروى الحديث الشريف: "المسلم أخ المسلم.... إلخ"، ثم يضيف:"المؤمن أخ المؤمن.... فجميع ما يجب على المؤمن لأخيه، يجب على أعضاء الوطن فى حقوق بعضهم على بعض لما بينهم من الأخوة الوطنية فضلاً عن الأخوة الدينية، فيجب بدأ لمن يجمعهم وطن واحد التعاون على تحسين الوطن وتكميل نظامه فيما يخص شرف الوطن وإعظامه وغنائه وثروته".

والوطن الذى قصده الطهطاوى هنا هو "الوطن المصرى" وعند حديثه عن "حب الوطن " يقصد الشعور المشترك الذى يربط بين من يسكنون مصر، وليس إلى الشعور المشترك بين العرب، أو المسلمين. فمصر – عنده – إقليم مميز مستمر تاريخياً منذ أيام الفراعنة الذين تعرف على أمجادهم من خلال كتابات الفرنسيين، حتى أنه نظم قصائد الشعر فى مدح الفراعنة، وكانت مصر القديمة عنده مدعاة للفخر والاعتزاز، ويرى أن مصر الحديثة تستطيع أن تستعيد ماضيها القديم "لأن بنية أجسام أهل هذه الأزمان هى عين بنية أجسام أهل الزمان الذى مضى، والقرائح واحدة". ويرى أن مصر جزء من "الأمة الإسلامية" ولكنها كانت دائماً – فى القديم والحديث – أمة منفصلة ذات تاريخ مستقل ، وهى رغم إسلامها لا تقتصر على الإسلام وحده، إذ أن جميع من يعيشون على أرض مصر جزء من الجماعة الوطنية. ومن ثم نجده يتخذ من غير المسلمين موقفاً متساهلاً يتجاوز المفهوم الإسلامى ل "أهل الذمة" فيرى أن من حق الذين يشتركون فى صنع "المنافع العمومية" (أى الإنتاج الاقتصادي) للوطن الواحد أن يتساووا فى الحقوق والواجبات، وفى طليعتها الحرية الدينية الكاملة وحسن المعاشرة. فالوطنية عنده تقوم على أساس مادى قوامه المصالح المشتركة، وليس على أساس معنوى عاطفى.

لقد كان تعبير الطهطاوى عن "الوطن" يرادف المفهوم الفرنسى له لذلك نجده يترجم نشيد المرسيليز، ويؤمن بدور مصر فى خلق عهد جديد وتغيير حياة شعوب الشرق. فإذا وضعنا فى اعتبارنا أن أفكار الطهطاوى وردت فى كتب عدت للقراءة فى المدارس فى عهد إسماعيل، أدركنا مدى تأثيرها على الجيل الذى تربى فى ظل نظام التعليم الحديث وعاش شبابه فى عهد الاحتلال وأدركته الشيخوخه عند وقوع ثورة1919، وهو الجيل الذى أحس إحساساً عميقاً بمصريته دون أن يتخلص من شعوره بالانتماء لأمة إسلامية.

وفى هذا الإطار يمكننا تفسير شعار "مصر للمصريين" الذى رفعته الثورة العرابية. الذى كان يعنى أن يكون خير مصر لأبنائها لا للأوربيين أو الأتراك أو الجراكسة، وأن يكون لأبناء مصر تمثيل فى السلطة يتكافأ مع ما لهم من مصالح وحقوق، دون أن يتضمن ذلك الانفصال عن الدولة العثمانية، وتكوين دولة مستقلة على أساس قومى. فقد أكد عرابى ورفاقه أن ثورتهم موجهة ضد الظلم والشعب والاستغلال والسيطرة الأجنبية، وليس ضد الخلافة الإسلامية. كان وتزايد الشعور بالوطنية المصرية يرتبط بالخلافة الإسلامية ويتضمن شعوراً بالانتماء إلى "أمة إسلامية".

وقوى هذا المزج بين الوطنية المصرية والانتماء الإسلامى تحت الاحتلال البريطانى ، ونفر المصريون من فكرة العروبة طالما كانت بريطانيا – عدوتهم– تشجع هذه الفكرة . ولما كانت الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر، فقد كان التمسك بتلك العلاقة بمثابة طوق النجاة من الاحتلال البريطانى، فكان مصطفى كامل – الزعيم الوطني– يرى أن بقاء الدولة العثمانية ضرورى للجنس البشرى، لأن انهيارها قد يؤدى إلى حرب عالمية، وأن على المسلمين أن يلتفوا حول عرش السلطان، وان هذا الالتفاف مهم لمصر بنوع خاص، فعلى الذين يريدون أن تكون مصر مستقلة أن يعملوا على أن تظل الدولة العثمانية مستقلة. ولكنه استنكر أن يرتضى المصريون بالتنازل عن امتيازات بلادهم التى كفلتها لهم الفرمانات سالفة الذكر، وصدقت عليها الدول الكبرى، فيقول:"رمانا الطاعنون بأننا نريد أن نخرج الأنكليز من مصر لتعطيها لتركيا كولاية عادية، أى أننا نريد تغيير الحاكمين، لا طلب الاستقلال والحكم الذاتى، وما هذه التهمة إلا تصريح بأن علوم الغرب وآدابه التى نقلت إلى مصر من مدة قرن من الزمان، ما زادتنا إلا تمسكاً

بالعبودية والمذلة، وان معرفتنا لحقوق الأمم وواجباتها لم ترشحنا إلا أن نكون عبيداً أرقاء، فهذه التهمة هى سبة للمدنية والمتمدنين، وقضاء على الأمة المصرية بأنها لا ترقى أبداً ولا تبلغ مبلغ غيرها من الشعوب".

ورأى مصطفى كامل أن "الوطنية" شعور بالانتماء إلى الأمة وبالمسئولية تجاهها، وهذا الشعور لا يكمن فى اللغة أو الدين، وإنما يكمن فى أرض مصر ذاتها، فهو يتغنى بمصر وماضيها العظيم، "لأن مصر وهى جنة الدنيا، لا تستحق أن يداس شرفها بالإقدام ، ونصبح فيها –نحن أبناؤها الأعزاء– سقوتين غرباء". وكان يعتقد أنه لا يجوز للدين أو اللغة أو الوضع القانونى أن يؤثر فى تحديد من يمكن أن تشملهم "الوطنية"، فهى تضم – من حيث المبدأ – جميع المصريين، فهناك رابطة معنوية بين أبناء الوطن الواحد، وهى عنده قائمة بين المسلمين والأقباط الذين عاشوا معاً طيلة قرون عديدة فى منتهى الوحدة والتجانس، فلا خلاف بين الانتماء إلى دين معين والشعور الوطنى، لأن الدين الحق يعلم الوطنية الحقيقية.

ولكن دعم مصطفى كامل – ومحمد فريد من بعده – للفكرة الإسلامية كأداة لتأكيد روابط مصر بالدولة العثمانية ولإقامة البرهان على بطلان الاحتلال البريطانى، ومن ثم ضرورة إنهاء وجوده فى مصر، آثار مخاوف فريق آخر من المصريين الذين استظلوا بشعار "مصر للمصريين" أيام الثورة العرابية، وعانوا من تمييز الأتراك لأنفسهم عليهم، ورأوا ان إصلاحات الاحتلال خدمت مصالحهم، فمالوا إلى السعى لتحقيق الاستقلال بقدر ما تسمح درجة تطور البلاد، مع التخلص من الروابط بالدولة العثمانية. هؤلاء هم "الأعيان " الذين أسسوا "الجريدة" ثم "حزب الأمة"، وعبر عنهم أحمد لطفى السيد الذى نادى بمقاومة تيار الجامعة الإسلامية بما أسماه "الجامعة القومية المصرية" إذ يقول:

"إن من غير الصواب أن يعمل بعضنا لفناء شخصية المصرى فى شخصية العثمانى، لأن هذا الرأى – مع بعده عن الصواب – لا يتفق مع مصلحة مصر، ولا يتفق مع اعتبار مصر إقليماً ممتازاً مستقلاً ... فمتى نصرف عنايتنا إلى بلدنا ؟ ومتى نقنع بأننا مصريون قبل كل شيء؟".

ويعد أحمد لطفى السيد أول من استخدم مصطلح "القومية المصرية" إذ يقول: "أن أول معنى للقومية المصرية هو تحديد الوطنية المصرية. نريد بها الوطن المصرى، أو الاحتفاظ به والغيرة عليه غيرة التركى على وطنه، والإنجليزى على قوميته، لا نجعل أنفسنا وبلادنا مشاعاً وسط ما يسمى بالبانسلامزم، تلك الجامعة التى يوسع بعضهم معناها فيدخل فيه أن مصر وطن لكل مسلم". ويعتبر أن الفكرة القائلة بأن بلاد الإسلام وطن لكل مسلم إنما هى فكرة استعمارية تنتفع بها كل أمة استعمارية حريصة على توسيع رقعة أراضيها ولم ير فى نفوذها. ونشر فكرة الوحدة الإسلامية قوة سياسية، بل رأى فيها شبحاً خلقه البريطانيون لاستثارة الشعور الأوربى ضد الحركة الوطنية فى مصر، وحتى لو كانت الوحدة الإسلامية حقيقة فلابد أن تبؤ بالفشل، لأن الدول فى رأيه – إنما تقوم على المصلحة المشتركة لا على الشعور الدينى المشترك.

غير أن أحمد لطفى السيد كان يعبر عن نخبة المثقفين ثقافة غربية حديثة ورغم أن أفكاره جاءت فى مقالات صحفية وخطب عامة إلا أنها لم تكن تحظى بانتشار أفكار دعاة الجامعة الإسلامية الذين كانوا يزايدون على مشاعر الجماهير الدينية، ولا أدل على ذلك من رد الفعل العنيف للمقالات التى كتبها أحمد لطفى السيد عام 1911 أثناء الحرب الطرابلسية بعنوان "سياسة المنافع لا سياسية العواطف" ودعا فيها المصريين إلى الامتناع عن مساعدة القوات العثمانية فى حربها ضد الإيطاليين فى طرابلس لأن مصر ليست صاحبة مصلحة فى ذلك، بل أن من مصلحتها الاستقلال عن الدولة العثمانية ذاتها. فقد ووجهت المقالات بعاصفة شديدة من الهجوم بلغت حد اتهام أحمد لطفى السيد بالإلحاد ومعاداة الإسلام لدعوته إلى فصل مصر عن الخلافة الإسلامية.

كان شعور لطفى السيد بوجود "أمة مصرية" شعوراً فياضاً جعله يؤكد الإصرار على عناصر الوحدة الأخرى التى تكون الأمة فى الفكر القومى، إذ يرى أن القاطنين بمصر، الراغبين فى ربط مصيرهم بمصيرها تجمعهم رابطة قوية تتجاوز الاختلاف فى الدين أو اللغة أو الأصل العرقى، هى رابطة المنفعة (المصلحة)، فما يجعل من المصرى مصرياً هو إرادته فى اتخاذ مصر وطنه الأول والوحيد. ولذلك نجده يرفض فكرة العروبة وانتماء مصر إلى الأمة العربية، ويرى أن العروبة لا تتجاوز حدود الجزيرة العربية.

وهكذا، عند قيام الحرب العالمية الأولى، وإعلان الحماية على مصر وسقوط السيادة العثمانية من الناحية الفعلية، ثم فشل الحملة التركية على قناة السويس (1917)، وهزيمة تركيا فى الحرب ثم إلغاء الخلافة عام 1924، ثم سحب البساط تدريجياً من تحت إقدام الفكرة الإسلامية لصالح قاعدة فكرية أخرى تدور حول القول بأن لمصر هوية تختلف عن البلاد المحيطة بها، وأن ثمة رابطة بين المصريين ترقى إلى مستوى الرابطة القومية. ومن هذه القاعدة الفكرية خرجت قيادة الوفد. فقد كان سعد زغلول ورفاقه ينتمون إلى نفس المدرسة الفكرية التى عبر عنها لطفى السيد، فهم يرون أن لمصر شخصية قومية متميزة، وينكرون الوشائج التى تربطها بالعالم الإسلامى أو الوطن العربى. ولا أدل على ذلك من مذكرة الاحتجاج التى وجهها "الوفد المصرى" إلى رئيس مؤتمر الصلح فى فرساى عندما رفض طلب الوفد المثول أمام المؤتمر، فلم يجد الوفد المصرى سبيلاً للتعبير عن احتجاجه سوى أن يستنكر السماح للوفد العربى (برئاسة الأمير فيصل بن الحسين) بالمثول أمام المؤتمر، ورفض قبول وفد مصر، مع ما لمصر من وزن حضارى وتراث تاريخى لا ينكر، على حين كان العرب "بدواً يلوذون بحمى مصر، فتطعمهم وتسقيهم ... إلخ".

مما يجعلنا نميل إلى القبول برواية ساطع الحصرى الذى يذكر أن سعداً رفض فكرة عرضها عليه وفد من الشباب القومى العربى بتوحيد جهود الحركة الوطنية المصرية مع الحركة العربية، فقال لهم سعد زغلول:" إذا جمعت صفراً إلى صفر إلى صفر، فماذا تكون النتيجة؟! "مشيراً بذلك إلى عدم جدوى الحركة العربية.

وكانت التربة مهيأة لتحول الشعور الوطنى الفياض الذى صنع ثورة 1919 إلى تيار "قومى" مصرى، أخذ يتدفق بعد الثورة. وساعد على ذلك هزيمة تركيا فى الحرب ، ومعاصرة الفترة لاكتشافات أثرية هامة (مقبرة توت عنخ آمون 1922) عمقت الأحساس بمجد مصر القديم، وبعثت اتجاهاً فكرياً وسياسياً يميل إلى ربط حاضر مصر بماضيها القديم، والتماس جذور فرعونية للقومية المصرية. ومن ثم اعتبر غزاة لمصر، شأنهم شأن الفرس والإغريق والرومان والفرنسيين والإنجليز. ورأى أصحاب هذا الاتجاه أن

مصر أبعد ما تكون عن العروبة، ولابد أن تصطبغ نهضتها بالصبغة المستقاة من ماضيها الفرعونى وأخذت تتردد أصداء هذا الاتجاه فى الفن والأدب وغيرها.

وهكذا عبر محمود مختار عن هذه الصحوة فى تماثيله التى استلهمت الواقع المصرى، وتصور نهضة مصر تلك الفتاة القروية التى تتطلع إلى أفق المستقبل مرتكزة إلى ماضيها المجيد (أبى الهول)، وقد قام بعد رقاد طويل. واستمد سيد درويش ألحانه من نبض الجماهير المصرية، وصب الشعور الوطنى الفياض فى ألحان تتغنى بمصر وتستنهض همم أبنائها. وكان تصميم مدفن سعد زغلول على هيئة معبد فرعونى، وحملت طوابع البريد صورة أبى الهول، واتخذت الجامعة المصرية من تمثال أحد الآلهة المصريين القدماء رمزاً لها.

ونادى دعاة التأصيل الفرعونى للقومية المصرية بأن الشعب المصرى فروعونى فى بنيته الجسدية، وقسمات وجهه، وتكوينه العقلى والنفسى، وعاداته الاجتماعية. وأن أثر العرب فى المصريين سطحى إذا ما قورن بعمق الأثر الفرعونى، ونادوا بإقامة دعائم الأدب الحديث على أسس فرعونية.

وهكذا استخدم محمد حسين هيكل العامية المصرية فى كتابة راوية "زينب" وكتب مقالات عديدة فى مجلة "السياسة الأسبوعية" مروجاً للاتجاه القومى المصرى، داعياً إلى أدب مصرى صميم يستلهم الطبيعة المصرية والروح المصرية القديمة، لأن الروح العربية والبيئة العربية لا تمثل العصر. وطالب بدراسة تاريخ مصر باعتباره تاريخاً قائماً بذاته لأمة مستقلة. وقال بأن مصر مصرت جميع الغزاة وهضمتهم (ومن بينهم العرب) لأن روح القومية متأصلة فيها.

وضرب طه حسين على الوتر نفسه، فقال – معتزاً بمصريته – أن ثقافتنا مصرية، وأن مصر مصرت كل الغزاة بما فيهم العرب. وطالب بتمصير اللغة العربية، لأن الإقليم أقوى من اللغة. ولم ير عيباً فى أن تأخذ مصر من كل حضارة ما يناسبها، مادامت "الأمة المصرية" أمة لها مقوماتها الخاصة. فالأكثرية الساحقة من المصريين – فى رأيه – لا

تمت إلى الدم العربى بصلة، بل تتصل مباشرة بالمصريين القدماء، وتاريخ مصر مستقل عن تاريخ أى بلد آخر.

وظل فكرى أباظة متمسكاً بالمصرية فى كل كتاباته، وذكر ذات مصرة أن: "الواقع الذى لاشك فيه هو أننا مصريون، ولا شيء غير ذلك ..."، وعدد غزاة مصر من هكسوس وأشوريين وفرس وإغريق وعرب وأتراك مؤكداً أن هذه الغزوات لم تغير من أصل البلاد شيئاً.

وكان سلامة موسى من غلاة المتعصبين للقومية المصرية المصطبغة بصبغة فرعونية، فنادى بالاهتمام بالعامية المصرية، مؤكداً أن لمصر هوية قومية خاصة، "فنحن أسرة قد عشنا فى هذا الوادى أكثر من عشرة آلاف سنة، ليس فينا مصرى واحد كائن ما كانت البقعة التى يعيش فيها الأوفية قطرة من الدم الذى جرى فى عروق رمسيس وخوفو ومنقرع وأخناتون". وطالب بتدريس التاريخ الفرعونى فى المدارس وليس التاريخ العربى.

وفى أحد مقالاته، وجه محمد عبد الله عنان حديثه إلى العرب الذين يلومون من يغالون فى مصريتهم وفرعونيتهم، مؤكداً أن "الجامعة العربية أمنية خيالية وسراب تبدده الحقائق والظروف الواقعة، ويختم مقالة بقوله:" أنه من المستحيل أن تنضم مصر إلى البلاد العربية، إذا تعلق الأمر بالناحية القومية فالقومية المصرية قديمة وأصيلة، وقد وجدت الأمة المصرية منذ أقدم عصور التاريخ واقترن أسمها بحضارة من أقدم الحضارات".

وشن البعض هجوماً على الأدب العربى باعتباره "أدب البادية، والجمال، والقلب ، والمرأة، والخيال، والفردية، لا يعالج ألوان الحياة، ولا يمثل روح العصر فى القرن العشرين". وأنه لا يعبر عن الأمانى القومية لمصر التى تدعو إلى نهضة المرأة، والمساواة الاقتصادية، ونشر الإصلاح الاجتماعى وتعميم العدالة. وأنه لا صلة بين الأدب العربى والمجتمع المصرى، فهو أدب آسيوى وليد الصحراء، لا يمثل الحياة المصرية، ولا الروح المصرية، ونادوا بضرورة إيجاد أدب قومى يعبر عن النفسية المصرية ويصور المزاج المصرى، ويستمد من الحياة المصرية مادته وعناصره.

هذا الاتجاه القومى المصرى الضارب بجذوره فى أعماق تراث مصر الفرعونى، والذى علا مده فى العشرينات، ما لبث أن التمس له جذوراً حضارية تصل بينه وبين أوربا من خلال مقولة انتماء مصر إلى حضارة البحر المتوسط تعبيراً عن تضخم عقدة النقص نحو الغرب وتمسكاً بتلابيب النموذج الحضارى الغربى ومحاولة تبنيه كمشروع لنهضة حديثه تخلص مصر من براثن التخلف.

ورواد هذا الاتجاه يرون أن مصر تأثرت دائماً بالتيارات الفكرية والاجتماعية والسياسية التى سادت حوض البحر المتوسط، فتأثرت بالحضارة اليونانية والرومانية. ولما كانت الحضارة الغربية الحديثة امتداداً للحضارة اليونانية – الرومانية التى تأثرت بدورها بالحضارة المصرية القديمة، فليس هناك حرج من أن نأخذ بالحضارة الغربية لأنها – أصلاً – حضارتنا، فها هى بضاعتنا ردت إلينا، وقد ساهمنا فى صنعها برافدين: أحدهما مصرى فرعونى، والآخر مصرى إسلامى. ولذلك يجب علينا أن نسير على درب الغرب، وأن نتبنى أفكاره، ونستفيد بخبرات علمائه وخلاصة تجاربهم، وأن نمتزج بالغرب حتى نصبح معه كتلة واحدة.

ولما كانت الحضارة الغربية – فى الأصل – حضارة حوض البحر المتوسط وكانت مصر من بلاد ذلك الحوض، فهى تنتمى إلى نفس الأسرة التى أنجبت الحضارة الغربية، ومن ثم كان عليها أن توثق صلاتها بالغرب، ولا تعبأ بالشرق، لأن الرابطة الغربية أجدى لمصر من الرابطة الشرقية. فسكان مصر وأوربا من أصل واحد وينتمون إلى ثقافة واحدة.

ولا يقصد أصحاب هذا الاتجاه بالرابطة الغربية، العلاقات التبادلية وحدها، بل يرون أن مصر مرتبطة بشعوب البحر المتوسط بروابط معنوية ومادية، وبأسلوب واحد للتفكير مرده إلى وحدة "العقلية" المصرية والمتوسطية. ومن هؤلاء: طه حسين، وسلامة موسى ، وإسماعيل مظهر ومحمود عزمى وغيرهم.

وعبر طه حسين فى كتابه:" مستقبل الثقافة فى مصر" (نشر 1938) عن هذا الاتجاه أصدق تعبير. ويستهل كتابة بسؤال حول انتماء مصر الثقافى:أهو شرقى أم غربى ؟ ثم

يرى "أن العقل المصرى منذ عصوره الأولى أن تأثر بشيء، فإنما يتأثر بالبحر الأبيض المتوسط، وان تبادل المنافع على اختلافها، فإنما يتبادلها مع شعوب البحر الأبيض المتوسط". ورأى أن وحدة الدين ووحدة اللغة لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية ولا قواماً لتكوين الدول. وصور العرب بالغزاة الدخلاء، وذكر أن مصر لم تسترد شخصيتها المستقلة إلا فى ظل ابن طولون ومن جاءوا بعده، فالإسلام لم يخرج المصرى عن مصريته، و"السياسة شيء والدين شيء آخر، وأن نظام الحكم وتكوين الدول، إنما يقومان على المنافع العملية قبل أن يقوما على أى شيء آخر". ورأى أن مصر لم تخرج عن عقليتها الأولى وتصبح أمة شرقية، رغم أنها اتخذت الإسلام لها ديناً والعربية لها لغة، وهى بهذا تشبه البلاد الأوربية بعد انتشار المسيحية بها. فالعقلية المصرية والعقلية الأوربية واحدة، ومصر "كانت دائماً جزءاً من أوربا فى كل ما يتصل بالحياة العقلية والثقافية على اختلاف فروعها وألوانها"

ورأى طه حسين أن حياتنا المادية – على اختلاف مظاهيرها وألوانها–أوربية خالصة، لذلك يجب الأخذ بأسباب الحضارة الغربية فى كل نواحى الحياة، فلا خطر على الشخصية المصرية من الحضارة الحديثة.

أما سلامة موسى، فقد ذهب إلى أن "المصريين من السلالة الأوربية، تربطهم بأوربا رابطة دم واحد"، وأن العلماء انتهوا إلى "أن شعوب البحر الأبيض المتوسط من جهاته الأربع تنتمى إلى أصل واحد.. والخلاصة أنه ليس بين المصريين وبين أوربا خصومة، فهم والأوربيون ينتمون إلى أصل واحد".

وفى كتابه "اليوم والغد" نشر عام 1927 يطرح سلامة موسى نفس السؤال الذى طرحه طه حسين (فيما بعد)، ترى هل الأمة المصرية أمة شرقية أم أمة غربية ؟ ثم يصل إلى استنتاج يرى فيه أنه "يجب أن نخرج من آسيا، وأن نلتحق بأوربا ... وإنه كلما زادت معرفتى بأوربا زاد حبى لها وتعلقى بها، وزاد شعورى، بأنها منى وأنى منها، فأنا كافر بالشرق مؤمن بالغرب". ويرى تجنب الثقافة الشرقية لما تحمله من آثار العبودية والذل والتوكل،" فإذا كنا نحب السير مع أوربا، فليس مرد ذلك إلى أننا والأوربيين من دم واحد فقط، بل لأن ثقافتنا تتصل بثقافتهم من عهد مدرسة الإسكندرية ومجمع أثينا، ولأن

حضارتنا هى حضارة العالم الحديث كله". ويرى أن الثقافة العربية مضيعة للشباب ومبددة لطاقاته،" ولذا يجب أن نعود الشباب على الكتابة بالأسلوب المصرى الحديث ، ونعرفهم بأننا أرقى من العرب، ويجب أن ننظر إلى لغة النابغة أو المتبنى كما ننظر إلى اللغة الروسية".

وإذا كان هذا شأن المفكرين الذين ربطوا بين الاتجاه القومى المصرى وحضارة الغرب ، فإنهم كانوا يريدون اتخاذ النموذج الحضارى الغربى طوق تجاه ينتشل مصر من وهدة التخلف، دون أن يدخلوا فى اعتبارهم الأسس الاجتماعية التى قامت عليها حضارة الغرب وثقافته، ودون أن يدركوا البون الشاسع بين الظروف الموضوعية للمجتمع المصرى والمجتمع الغربى.

وهكذا التقطنا بعض ملامح النموذج الحضارى الغربى من هنا وهناك حسبما امتدت حدود الرؤية للنخبة المثقفة، فصيغ نظام التعليم الحديث على النمط الغربى، مع بقاء نظام التعليم التقليدى على ما هو عليه، مما أورثنا ازدواجية ثقافية كانت عبئاً كبيراً على حركة تطور المجتمع المصرى. ودار محور الحياة السياسية فى مصر حول دستور 1923 الذى صب فى قالب غربى مع ما شابه من أصول الأوتقراطية القديمة. واستلهمت القوانين المدنية والجنائية والتجارية التشريع الفرنسى رغم البون الشاسع بين التطور الاجتماعى والثقافى فى مصر وبينه فى أوربا.

ومن ثم تغيرت بعض ملامح المجتمع المصرى – فى الحقبة موضوع الدراسة – دون أن يتغير جوهر المجتمع كثيراً، فكان التنافس الخطير بين المصريين من سكان المدن وبعضهم البعض، وبين الحضر والريف، وجيل الأبناء وآبائهم وما يتعلمه الأبناء فى مدارسهم وما يربون عليه فى بيوتهم، إلى غير ذلك من مضاعفات انعكست على تطور المجتمع المصرى عندئذ، ولازالت تتردد بعض أصداؤها اليوم.

غير أن ذلك لا يعنى أن "تيار القومية المصرية" الذى بلغ هذه الدرجة من القوة والغلو، نتيجة ارتفاع مد الشعور الوطنى خلال ثورة 1919 وفى أعقابها، قد انفرد بالساحة، وأن مصر استقرت على هذا الطريق، كما لا يعنى أن جميع المصريين قد اندفعوا إلى مجراه،

أو أن الساحة السياسية كانت خالية أمامه، فقد آثار هذا التيار رد الفعل العنيف من جانب أولئك الذين رأوا فيه تنكراً للعربية والإسلام، ووجدوا عند عامة الناس قبولاً لدعواهم لاتخاذهم مداخل – فى مقاومة التيار القومى المصرى – تخاطب العواطف الدينية للناس وتستحثها، وتعبئها ضد أصحاب هذا التيار. كذلك كانت "القومية المصرية" وراء استثارة الاتجاه الإسلامى الذى كانت له منابره والمعبرون عنه من المثقفين الذين استمدوا ثقافتهم من منابع تقليدية وغير تقليدية على السواء.

وتأتى مدرسة – المنار – فى طليعة منابر الفكرة الإسلامية التى طرحت فى مقابل فكرة القومية المصرية، والتى جاء إلغاء الخلافة على يد أتاتورك عام 1924 ليهيء لها مناخاً ملائماً لترويج أفكارها، كما جاءت ميول الملك فؤاد لإحياء الخلافة فى شخصه، والدور الذى لعبه الأزهر فى هذا السبيل لتفسح للاتجاه الإسلامى مجالاً واسعاً لطرح أفكاره من خلال "المنار".

وتطرح مدرسة "المنار" التى عبر عنها محمد رشيد رضا وشكيب إرسلان – فكرة الوحدة الإسلامية وإحياء الخلافة فى مواجهة الأفكار القومية عامة. ولتحقيق ذلك رأى أصحاب الاتجاه الإسلامى أن تقليد الغرب تقليداً أعمى حماقة، لأن فيه القضاء على الأمة الإسلامية بتفوض كل ما يشكل أصالتها من معتقدات وروح معنوية وأدب وعادات، فمن الخطورة بمكان إحلال عاطفة قومية قائمة على الجنس محل التضامن الإسلامى. وأكدوا أن الشريعة الإسلامية غنية عن كل القوانين الوضعية، وتصلح لكل زمان ومكان، وأن الإسلام أقدر على تحقيق الرقى من المدنية الغربية، فهو أشمل الديانات، ويدعو إلى الفضيلة التى تفتقر إليها حضارة أوربا.

وبعد إلغاء الخلافة رسمياً عام 1924، اتجه رشيد رضا إلى الدعوة إلى الرابطة الشرقية، وأعلن أن "المنار" قامت لنشر المعارف والفنون الشرقية على اختلاف أجناسها وأديانها . وترتب على ذلك الاتجاه الجديد خلطاً بين الفكرة الشرقية والفكرة الإسلامية، مما عرض رشيد رضا لنقد بعض المتشددين من دعاة الفكرة الإسلامية ورد رشيد رضا على ذلك بأن "الدعوة للشرقية والإسلامية تعزز أحداهما الأخرى ولا تنافيها، لأن المستبد بها

والمستغل لهما واحدة، فإذا تحرر أحدهما ضعفت قبضته على الآخر، لأنه إنما يستعين عليه بما يمتصه من ثروات الفريق الثانى، وما يضحى به من دماء أبنائه".

وإلى جانب "المنار" شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين ظهور العديد من المجلات الإسلامية التى تفاوتت من حيث الذيوع والتأثير، برزت من بينها مجلة "الفتح" التى أصدرها محب الدين الخطيب (عام 1926) التى روجت لنفس الأفكار التى طرحت على صفحات "المنار"، واعتبرت التيار القومى "مؤامرة معنوية، تفاهم أصحابها فيما بينهم بلسان الحال لا بلسان المقال على تقليص ظل الإسلام من الوجود، وهم يهاجمونه بأسلحة كثيرة طلى بعضها بطلاء العلم، وبعضها بطلاء الفن، وبعضها بطلاء النهضة والتجديد .. وبعضها بطلاء روح العصر" وتضافرت هذه المجموعة من المجلات الإسلامية (عشر مجلات) مع بعضها البعض، وعرفت طريقها إلى البلاد العربية والإسلامية لتخلق تياراً معادياً للقومية والتغريب.

ووجدت المجلات الإسلامية فى الأحداث التى شهدتها البلاد العربية فى أواخر العشرينات ومطلع الثلاثينات سبيلاً لتعبئة الرأى العام فى مصر وغيرها من البلاد العربية وراء فكرة "صليبية" الاستعمار، متخذة من ممارسات الفرنسيين فى شمال أفريقيا والإيطاليين فى ليبيا، والصدام بين اليهود والعرب فى فلسطين (عام 1929)، دليلاً على صحة الفكرة، كما قادت حملة لا هوادة فيها ضد النشاط التبشيرى المسيحى فى العالم الإسلامى . وعمرت صفحاتها بالمقالات والقصائد التى تدعو إلى تجديد شباب الإسلام والذود عن حياضه.

وتجلى اتجاه هذا التيار الإسلامى بوضوح فيما كتبه شكيب إرسلان على صفحات "الفتح " من أن "المستعمرين لو خيروا بين الجامعة الإسلامية وبين الرابطة الوطنية لاختاروا الثانية، لأن ثمرتها الفرقة بين الشعوب الإسلامية، ولا تتسامى هذه الروابط الإقليمية إلى مرتبة الجامعة الإسلامية ما لم يلحظ فيها المعنى الإسلامى "وحذر المسلمين من الثقة بالأوربيين "لأن هؤلاء القوم يختلفون فى كل شيء إلا عداوة الإسلام".

وبلور مصطفى صادق الرافعى موقف التيار الإسلامى من الاتجاه القومى العلمانى فى كتابه "المعركة بين القديم والجديد" (نشر عام 1926)، فالمعركة – فى نظره – بين الذين يحافظون على دينهم ولغتهم وتقاليدهم، وبين الذين عادوا من أوربا وقد فتنهم بريقها، فاستخفوا بكل تراثهم وراحوا ينفرون الناس منه. وراحوا ينكرون التراث العربى ويهاجمون لغته وعلومه وأدابه، وهم إذ يفعلون ذلك يصدرون – فى رأيه– عن رغبة فى الكيد للإسلام، وخدمة للاستعمار الأوربى.

وهكذا لعبت المجلات الإسلامية دوراً فعالاً فى تهييج الرأى العام وإثارة الناس – من منطلق دينى محض – ضد التيار القومى العلمانى، ورموز ذلك التيار من المفكرين أنصار التغريب، فاضطر هؤلاء إلى تعديل مواقفهم من قبيل المسايرة أحياناً و ؟؟؟ أحياناً أخرى. فكتب محمد حسين هيكل "حياة محمد" عام 1935، و "فى منزل الوحى" بعده بعام واحد.

وفى مقدمته للكتاب الأخير، قدم هيكل تفسيراً لموقفه، فقال:" لقد خيل إلى زمناً، كما لا يزال يخيل إلى أصحابى، أن نقل حياة الغرب العقلية والروحية سبيلنا إلى هذا النهوض . وما أزال أشارك أصحابى فى أنا ما نزال فى حاجة إلى أن ننقل من حياة الغرب العقلية كل ما نستطيع نقله، لكنى أصبحت أخالفهم فى أمر الحياة الروحية، وأرى أن ما فى الغرب منها غير صالح لأن ننقله. فتاريخنا الروحى غير تاريخ الغرب، وثقافتنا الروحية غير ثقافته"، وأكد أن الهوة ازدادت عمقاً بين شعوب الشرق بسبب دعوتها إلى إغفال ماضيها، فكان نفورهم من الأخذ بحياة الغرب المعنوية مع حرصهم على نقل علومه وصناعاته.

وبدأ طه حسين كتاباته الإسلامية بإصدار "على هامش السيرة" عام 1933. ثم تتابعت الأعمال فى هذا المجال. وكتب العقاد العبقريات وبدأت مساحة النشر تتسع أمام التيار الإسلامى بتخصيص صفحات للإسلاميات ببعض الصحف، ومن بينها "الرسالة" التى بدأت منذ 1933 تصدر عدداً سنوياً خاصاً فى ذكرى الهجرة.

ولكن تراجع أصحاب التيار القومى العلمانى كان تراجعاً تكتيكياً، إذ كان الهدف – على ما يبدو – تخفيف الضغوط التى يتعرضون لها بتقديم التراث الإسلامى بأسلوب منهجى حديث، وبذلك عبرت أعمالهم الإسلامية عن تشابك معتقداتهم الفلسفية والسياسية والاجتماعية التى اكتسبوها من الثقافة الغربية مع الأسس التقليدية للفكر العربى الإسلامى.. غير أن مجرد اختيارهم الكتابة فى موضوعات دينية، كان – بالنسبة للرأى العام – دليلاً على رجحان كفة التيار الإسلامى. وإن كان طه حسين قد وازن موقفه الفكرى بإصدار "مستقبل الثقافة فى مصر" عام 1938.

وفيما بين الحربين العالميتين أخذ تيار الفكرة الإسلامية يمتزج بتيار العروبة من باب "التضامن الأخوى" فى مواجهة الاستعمار والصهيونية، وأصبحت فكرة الوحدة العربية موضع جدل بين بعض المثقفين المصريين والعرب على صفحات الجرائد والمجلات منذ الثلاثينات، واكتست العروبة فى كتاباتهم ثوباً إسلامياً أحياناً وقومياً أحياناً أخرى. ولعبت قضية فلسطين دوراً هاماً فى إثارة الوعى بأهمية قيام "رابطة" عربية.

غير أن الاتجاه العربى فى مصر لم يتطور على نحو مماثل لتطور الاتجاه القومى المصرى أو الاتجاه الإسلامى فى صورة "فكرة" محددة المعالم، وإنما جاء تطوره سياسياً محضاً من خلال اهتمام الرأى العام بالقضايا العربية (وخاصة فلسطين)، والعلاقات الثقافية والاقتصادية بين مصر والبلاد العربية، وقيام الجامعة العربية، ووقوع نكبة فلسطين عام 1948، ثم قيام ثورة 23 يوليو 1952 التى عمقت التوجه العربى فى مصر، ودعمت حركة القومية العربية.

مراجع الفصل السادس

- أحمد لطفى السيد: صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية، القاهرة.
- البرت حورانى: الفكر العربى فى عصر النهضة، ترجمة كريم عزقول، بيروت 1968.
- ساطع الحصرى: مختارات ساطع الحصرى، جزآن، دار القدس، د.ت.

- محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر، جزآن، الطبعة الثالثة، القاهرة 1980.
- محمود فياض: الصحافة الأدبية بمصر والاتجاهات القومية، 1914- 1940، الجزء الأول، القاهرة 1976.
- محمود كامل: الإسلام والعروبة، القاهرة 1976.
- منذر معاليقى: معالم الفكر العربى فى عصر النهضة العربية، بيروت 1986.
- نبيه بيومى عبد الله: تطور فكرة القومية العربية فى مصر، القاهرة 1975.